الاثنين 24 تشرين الأول 2022
العدد 4759 السنة السابعة عشرة
Lundi 24 Octobre 2022 nº 4759 17ème année

24 صفحة
10000 ليرة

الأخبار
al-akhbar

www.al-akhbar.com

رأس المال

الأسعار تلهث وراء سعر الصرف

- محمد وهبة
عمّال لبنان رهائن «النموذج»
- ماهر سلامة
دوامة الأجور والتضخم

الساحر الأسود يقرّ: أنا من يرفع سعر الدولار! [4]

روسيا تعرض المساعدة للترسيم مع سوريا [2]

الكوليرا تنتشر
ليس لدى الدولة إلا الكلور!
[5 ـ 7]

(هيثم الموسوي)

قضيّة

الأمن العام ينهي اللوجستيات «قوافل النازحين» إلى سوريا خلال أيام

4

فلسطين

الضفة المحتلة إسرائيل تعود إلى الاغتيالات

8

اليمن

رسائل عملية الضبّة صنعاء تثبّت حضورها بحراً

8

قضية اليوم

الترسيم البحريّ مع سوريا
روسيا تعرض المساعدة في الاستخراج

ميسم رزق

يبدأ الأربعاء المُقبل المسار العملاني لترسيم الحدود البحرية الشمالية مع سوريا، التي سيزورها وفد مكلّف من رئيس الجمهورية العماد ميشال عون يضمّ نائب رئيس مجلس النواب الياس بو صعب ووزيري الخارجية عبدالله بوحبيب والأشغال علي حمية والمدير العام للأمن العام اللواء عباس إبراهيم. ومن المفترض أن يسلك الملف طريقه من دون تمييع، فالتفاوض يجري بشكل مباشر بين دولتين لا عداء بينهما ولا يحتاج إلى وسطاء، إلا أن بيروت ودمشق تلقتا عرضاً روسياً بالمساعدة في حال وقوع الخلاف التقني.

بقي الترسيم البحري مع سوريا محط تجاهل لبناني، علماً أن الدولة السورية كانت سبّاقة في مراسلة

الخلاف التقني بين البلدين حدّده الجيش اللبناني عام 2021 بـ 750 كيلومتراً مربّعاً

لبنان لاستعجال الترسيم منذ عام 2012، بعد ترسيم لبنان بترسيم حدوده البحرية الشمالية مع سوريا عام 2011، والغربية مع قبرص عام 2007، والجنوبية مع فلسطين بشكل أحادي وفق المرسوم الرقم 6433 الذي أودع لدى الأمم المتّحدة، معتمداً تقنية خط الوسط البحت (أي خط متساوي الأبعاد) لترسيم حدوده البحرية الشمالية مع سوريا. وقد دفع التجاهل اللبناني المتكرر دمشق، عام 2014، إلى توجيه رسالة اعتراضية عبر سفيرها لدى الأمم المتحدة بشار الجعفري على الترسيم اللبناني، من دون الإفصاح عن مقاربة سوريا للترسيم، بما في ذلك الإحداثيات الجغرافية للخط السوري.

كما بقي الترسيم البحري مع سوريا خاضعاً للابتزاز والبروباغندا الإعلامية التي تعمّد خصوم دمشق في لبنان ترويجها لاتهامها بالاعتداء على المياه اللبنانية، مع العلم أنها لجأت في العقد الموقع بينها وبين الشركة الروسية «كابيتال» الروسية (اطّلعت «الأخبار» على نسخة منه) إمكان القيام بتعديلات، ربطاً بأي محادثات مستقبلية مع لبنان، إذ ورد في إحدى الفقرات شرط «التزام المقاول بكلّ المعاهدات والاتفاقات المستقبلية بين الحكومتين السورية واللبنانية بخصوص إحداثيات حدود البلوك الجنوبية».

وبعيداً عن محاولات الاستثمار السياسي في هذا الملف، فإن الخلاف التقني بين البلدين حدّده الجيش اللبناني عام 2021 بعدَ الإعلان عن توقيع العقد مع الشركة الروسية، عبر كتاب أرسل إلى الجهات المعنية شرح فيه الأسباب الموجبة للترسيم، لافتاً إلى أن «التدقيق في إحداثيات البلوك السوري الرقم 1، يظهر أنه يتداخل مع المياه اللبنانية ويقتضم مساحة 750 كيلومتراً، ويتداخل مع البلوكين اللبنانيّين الرقم 2 و2، الأول بمساحة 450 كيلومتراً والثاني بمساحة 300 كيلومتر مربع».

في هذا الإطار، أكدت مصادر معنية بالملف أن «مسار الترسيم مع سوريا بدأ، وأن الاتصال الذي أجراه الرئيس عون مع الرئيس السوري بشار الأسد قبيل أيام لمناقشة هذا الأمر دليل على الجدّية التي يتعامل بها الطرفان»، فضلاً عن «إعداد الأوراق والخرائط الخاصة بالإحداثيات من كلا الجانبين». وقالت المصادر إن «الخلاف تقني بحت، وليس سياسياً، وهو مسار طبيعي لا بد منه بعد إنجاز ملف الحدود الجنوبية مع فلسطين المحتلة، وبالتزامن مع التحضير لإطلاق الحوار مع قبرص أيضاً المفترض أن يبدأ هو أيضاً مباشرة بعد الانتهاء من توقيع الرسائل بين لبنان وإسرائيل عبر الأمم المتحدة والولايات المتحدة الخميس المقبل».

ومع أن الخلاف الحدودي الحالي مع سوريا قابل للحل، قالت المصادر إنه في حال نشوء خلاف كبير «يُمكن اللجوء إلى التحكيم الدولي»، لكنّ مصادر دبلوماسية قالت لـ«الأخبار» إن «ممثل الرئيس الروسي فلاديمير بوتين في الملف السوري الكسندر لافرانتييف، عرض المساعدة الروسية لحل الخلاف التقني». ويأتي العرض الروسي وسط حاجة موسكو إلى «إنجاز الملف سريعاً لمساعدة شركة «كابيتال» التي وقّعت وزارة النفط والثروة المعدنية السورية عقداً معها للتنقيب في البلوك 1 من الجهة السورية مقابل ساحل محافظة طرطوس، حتى الحدود البحرية الجنوبية السورية اللبنانية بمساحة 2250 كيلومتراً مربعاً». وقالت المصادر إن الشركة لا تزال في مرحلة الاستكشاف، فبحسب الموقع فإن مدة العقد تُقسم إلى فترتين: الأولى فترة الاستكشاف ومدتها 48 شهراً تبدأ بتوقيع العقد، ويمكن تمديدها لـ 36 شهراً إضافية، أما الفترة الثانية فهي مرحلة التنمية ومدتها 25 عاماً قابلة للتمديد لمدة خمس سنوات إضافية. وقد تكون المرحلة الثانية من التفاوض متعلقة بالكونسورتيوم الذي سيعمل في بلوكات الشمال، والذي ربما تكون الشركة الروسية ضمنه كونها تعمل في المنطقة.

انهيار الرهان الإسرائيلي على إمكانية ردع حزب الله

علي حيدر

كان مرجّحاً أن ترفض المحكمة العليا الإسرائيلية الطعون في الاتفاق على الترسيم البحري مع لبنان، معطية الضوء الأخضر لتنفيذه. وهذا الترجيح لم يكن بنيع من اقتناع راسخ بأن الاتفاق مُحصّن من الناحية القانونية، بل العكس هو الصحيح. إذ كان ممكناً، في ظروف أخرى، الطعن في شرعية صلاحية حكومة انتقالية للمصادقة على اتفاق ينطوي على

الموافقة على الاتفاق جاءت على خلفيات استراتيجية وأمنية مع نتائج اقتصادية وليس العكس

أبعاد استراتيجية، والأهم أن ذلك يجري عشية انتخابات عامة. لذلك، من أهم الأسئلة التي سعت المستشارة القانونية للحكومة غالي بهراف مياره إلى الحصول على جواب عنها: ما الذي يمنع تأجيل المصادقة على الاتفاق الى ما بعد الانتخابات وتشكيل حكومة، وخصوصاً أن ذلك لن يستغرق سوى أسابيع؟

ورغم أن مشاركة الكنيست كان يمكن أن تسدّ الثغرة القانونية المتمثلة بمصادقة حكومة انتقالية على الاتفاق عشية الانتخابات، إلا أن المستشارة القانونية للحكومة لم تلزم الحكومة بذلك مع أنها من أنصار هذا الرأي، كما تجاوزته المحكمة العليا، بعدما قدّم رئيس الاستخبارات العسكرية (أمان)، اللواء أهارون حليفا، توضيحات للقضاة في جلسة مغلقة، الخميس الماضي، حول الضرورات الأمنية للمصادقة على الاتفاق.

هكذا يتضح أيضاً أن الموافقة على الاتفاق جاءت على خلفيات استراتيجية وأمنية مع نتائج اقتصادية وليس العكس. ولذلك، كان للأجهزة الأمنية دور رئيسي في تأمين الغطاء له. وكانت الخلفيات الأمنية أكثر حضوراً من أيّ اعتبار آخر. وتبدّى ذلك واضحاً في الإجماع التام على ضرورته من كل المؤسسات والأجهزة، الجيش والاستخبارات العسكرية، الموساد والشاباك، إضافة الى وزارة الخارجية ومجلس الأمن القومي. كما تبدّى في اتفاق كل الأجهزة على تقدير مشترك - وهي مسألة نادرة - على أن عدم المصادقة يرفع احتمالات نشوب حرب مع حزب الله. وقد تبلورت هذه التقديرات في جلسات مشاورات تناولت فيها هذه الأجهزة تصميم الحزب وإرادته وقدرته على الذهاب إلى النهاية في منع إسرائيل من استخراج الغاز من حقل «كاريش» وإلى ما بعد بعد كاريش كما أعلن الأمين العام لحزب الله السيد حسن نصر الله.

ليس من الصعوبة التقدير أن مروحة من الأسئلة والقضايا ذات الصلة حضرت على طاولة النقاش والتشاور لدى الجهات المهنية. أولها، على ما يبدو، تمحور حول عدم وجود أي فرصة لتراجع الحزب عن التزامه أو إمكانية ردعه بالتهويل والرسائل العملياتية. ويُعبّر ذلك عن نجاح حزب الله وأمينه العام في تصفير إمكانية الرهان على أي خيارات بديلة، وبأنه لا جسور للعودة عن التزام الحزب العلني بمنع استخراج «كاريش» كمرحلة أولى، في حال عدم رفع الحظر عن حق لبنان بالتنقيب والاستخراج.

ويبدو أيضاً أن خيار الامتناع عن استخراج الغاز من «كاريش» كان مستبعداً لأسباب عدة، أولها أنه يُقوّض صورة إسرائيل وقوة ردعها، ويرتّب أضراراً استراتيجية كبرى في هذا المجال، وتداعيات اقتصادية سلبية انطلاقاً من العقود والمشاريع التي تنتظر استخراج الغاز. والأهم، أيضاً، أن حزب الله لجأ الى تعطيل كاريش باعتبار هذا المنسوب كافياً في الضغط والردع. وإذا ما تبيّن خلاف ذلك، من المؤكد أنه كان سيرتقي في خياراته لتحقيق هذا الهدف الى ما بعد حيفا في حال استنفاد الخيارات البديلة.

كما حضر في هذا المجال، وفق التقارير الإسرائيلية، أن الأجهزة الأمنية عبّرت عن خشيتها من مرحلة ما بعد انتهاء ولاية الرئيس ميشال عون، حيث من المرجح أن يسود فراغ رئاسي، وربما تتطور الأمور أيضاً نحو صراع سياسي داخلي حول من يملك الصلاحيات... ما قد يعرقل عملية التوقيع التي ستقترن بمنع حزب الله من استخراج الغاز من كاريش. وهو السيناريو الذي سيضع حزب الله وإسرائيل أمام مسار صدامي وبرفع من احتمال نشوب مواجهة عسكرية.

هكذا وجدت إسرائيل نفسها أمام خيارين لا ثالث لهما: إما التسليم بالمعادلة اللبنانية، أو الذهاب إلى مواجهة عسكرية تكون فيها المقاومة رأس الحربة في الدفاع عن ثروات لبنان وشق طريق الإنقاذ من الهاوية التي هوى إليها على المستويين المالي والاقتصادي، مدعوماً بشرعية شعبية واسعة. هذا من دون التطرق الى الأثمان الاستراتيجية الهائلة التي كانت ستدفعها إسرائيل في أمنها القومي. أما بالنسبة إلى لبنان، فإنّ أيّ خسائر وتضحيات كان سيُقدّمها، تبقى أقل مما ينتظره في المستقبل إن لم يتم تغيير الاتجاه الذي يسلكه.

وهكذا انهار مفهوم ارتداع حزب الله وخشيته من المواجهة العسكرية مع إسرائيل، كما أكد على ذلك الخبير الإسرائيلي بشؤون الشرق الأوسط، آيال زيسر. على الأقل أصبح هذا الاقتناع راسخاً وجلياً لدى جهات القرار السياسي والأمني في كيان العدو، في القضايا المصيرية التي تتصل بلبنان.

يكشف قرار الجهات القضائية والقانونية، إضافة الى الجيش والأجهزة الأمنية، أنه رغم محاولة التوظيف السياسي والانتخابي لهذا الملف من قبل بنيامين نتنياهو، إلا أن هناك إجماعاً في إسرائيل على مجموعة من الحقائق والتقديرات تتجاوز الانتماءات الأيديولوجية والسياسية والمؤسساتية التي تتصل بتوصيف الكثير من ملامح المشهد في لبنان. قال هؤلاء ما تثبته وقائع التواصل بين قيادات مسيحية وإسلامية كان لها دورها الكبير في لبنان، ممن كانت على تواصل مع أصحاب المشروع الصهيوني في منطقتنا. بعضهم تواصل مع المشروع من خلال الوصي البريطاني والفرنسي، وبعضهم تجاوز هذه الحدود وتواصل مباشرة مع مؤسّسي كيان الاحتلال. وهؤلاء هم أنفسهم الذين واجهوا كل الحركات والأحزاب والأفكار التي

(أ ف ب)

ابراهيم الأمين

الجنرال بلا نجوم الجيش وبزّة الرئاسة

يغادر الرئيس ميشال عون نهاية هذا الأسبوع القصر الجمهوري إلى منزله. يترك الجنرال القصر بهدوء لا يشبه ما حصل معه قبل أكثر من ثلاثين عاماً. يغادر بلا نار وبلا دماء. لكنّ الدموع ستكون حاضرة هذه المرة. الأمر لا يتعلق ببكاء محبطين تعرّض قائدهم لهزيمة عسكرية قاسية. بل هو بكاء الذين أصابهم الحزن جرّاء فشل المشروع الإصلاحي الذي كان ينشده الجنرال منذ توثّب لتولي السلطة نهاية ثمانينيات القرن الماضي. وهو بكاء المجموعة التي تكتشف، مرة جديدة، أن الخصوم هم أنفسهم. داخلياً، هم الفريق السياسي الذي شكّل القوى الأساسية لمن أدار البلاد منذ اندلاع الحرب الأهلية، والذي عاد وتسلّم السلطة بعد اتفاق الطائف، ومعهم حلف إقليمي نقص واحداً هذه المرة. سوريا اليوم ليست طرفاً في كسر الجنرال. لكنّ الولايات المتحدة وفرنسا وأوروبا والسعودية في أصل المواجهة معه، وهي كانت كذلك يوم اتفقت على إطاحته بعد إقرار اتفاق الطائف. وهؤلاء جميعاً هم أنفسهم الذين حاصروه بعد عودته عام 2005. ومن بقي معهم ناس آمنوا به ولا يزالون، ولو كانوا في حالة من الغضب الشديد الذي يلفّ كثيرين في هذه البلاد ممن آمنوا بأنه يمكن للجنرال، ومعه حليف هو حزب الله، القوة الأبرز في لبنان والأكثر حضوراً في الإقليم، على تحقيق الإصلاح.

لكنّ الخارج من القصر سيجد نفسه أمام مَهمة تطابق ما كانت عليه الأمور يوم نُفي إلى باريس. صحيح أن عمره

خصوم عون اليوم في لبنان والعالم هم أنفسهم خصومه يوم نُفي إلى باريس وتحالفاته تعوّضه كل خسارة الخائبين

وقدراته لم يعودا كما كانا عليه قبل ثلاثة عقود. كما أن الصحيح أن قاعدته الشعبية تبدّلت كثيراً خلال السنوات التي تلت عودته إلى لبنان عام 2005. في ذلك الوقت، كان قسم كبير من المسيحيين يقفون إلى جانبه، وكان يقف معهم، ولو بصمت، قسم من المسلمين الذين ما كانوا يرغبون بالوصاية السورية على لبنان. حتى المقاومة التي كانت تبني نفسها بدراية، وواجهت مشكلة مع سوريا، لم تكن تشعر بأن الرجل عدو لئيم وجب قتاله، بل تصرفت معه على أنه جزء من الحرب الأهلية التي وجدت المقاومة فيها مقتل المقاومة ضد العدو. والشعور العميق بأن الجنرال ليس عدواً للمقاومة، كما شعوره هو بأن حزب الله لم يكن في قلب الفريق المقاتل ضده، هو ما سهّل التواصل ثم التفاهم بينهما بعد عام على انتقال لبنان إلى الوصاية الأميركية - السعودية - الغربية بعد إخراج سوريا بذريعة اغتيال رفيق الحريري.

قيل الكثير عن تحوّلات وتبدّلات في موقف الجنرال من المقاومة ومن سوريا. واتّهمه منافسون بأنه بدّل جلده، وأطلقوا العنان لسردية تقول إن ما يفعله مخالف للمسار التاريخي للمسيحيين، وحتى لفكرة لبنان الذي ولد على وقع الحروب العالمية. وصار البعض يبالغ في الكلام إلى حدود اعتبار تأييد مقاومة الاحتلال الإسرائيلي خيانة للعقل الجمعي للمسيحيين. كان في مقدمة خصومه أركان الجبهة اللبنانية، من الكتائب إلى القوات اللبنانية إلى المنظومة الاقتصادية والمالية والدينية التي تعمل لنيل رضا الغرب. وكان هؤلاء يصورون أي موقف داعم للمقاومة بأنه خيانة للخط التاريخي للمسيحية السياسية في لبنان. قال هؤلاء ما تثبته وقائع التواصل بين قيادات مسيحية وإسلامية كان لها دورها الكبير في لبنان، ممن كانت على تواصل مع أصحاب المشروع الصهيوني في منطقتنا. بعضهم تواصل مع المشروع من خلال الوصي البريطاني والفرنسي، وبعضهم تجاوز هذه الحدود وتواصل مباشرة مع مؤسّسي كيان الاحتلال. وهؤلاء هم أنفسهم الذين واجهوا كل الحركات والأحزاب والأفكار التي حملها علمانيون من اليساريين أو القوميين أو البعثيين أو الناصريين في سياق دفع لبنان ليكون جزءاً من الحضن العربي الأرحب.

اليوم، يغادر عون القصر الجمهوري وبيده إنجاز كبير يتعلق بالصراع مع العدو الإسرائيلي وبما يخصّ حقوق لبنان في ثرواته النفطية والغازية، وهو قبل أن يغادر مهّد الطريق لمفاوضات يفترض أن لا تكون صعبة مع سوريا وقبرص لحسم الحدود البحرية بما يحمي أيضاً مناطق لبنان الاقتصادية. لكنّ خصومه الذين ينكرون عليه هذا الإنجاز إنما يفعلون ليس فقط لقول بأن لا دور له ولا جميل له، بل لأن الجنرال أغاظهم في آخر عهده بأن رسّخ في الوعي العام فكرة أن الحقوق الثابتة للناس تحتاج إلى عناصر قوة وليس إلى خطابات فقط. وهو ثبّت معادلة أن المقاومة هي عنصر القوة المركزي اليوم، ليس في ردع العدو فقط، بل في حماية حقوق الناس، وفي منع انزلاق لبنان إلى حرب أهلية عبثية. وهنا تكمن الجريمة التي سيسعى خصوم الجنرال في لبنان والخارج لتدفيعه ثمنها ولو بعد حين.

لكنّ الوجه الآخر للمأساة يتعلق بالتركيبة اللبنانية البشعة، والتي يقول أركانها للجنرال، وهو يغادر، إنه بالغ في تقديره لقوته في مواجهة منظومة الفساد المسيطرة على الدولة وعلى الناس. وهذا الفريق كان يحفر للجنرال يومياً، حتى عندما وقع هو وتياره في أفخاخ المحاصصة وتورّطا في لعبة التوظيفات وطرح المشاريع من خلفية بدت طائفية، فلم يكن هذا يزعج أركان المنظمة إياها، بل جعلوا الحفرة أعمق بحيث لا يقدر على الخروج منها، وللقول لكن من يأتي بعده إن مجرد التفكير بتغيير جوهري لآلية إدارة البلد سيُواجهه بأقسى مما حصل مع الجنرال. وهؤلاء كانوا يتكلون دوماً على أن الجنرال لن يقدر على استثمار علاقته بالمقاومة لتعديل الوقائع الداخلية. وفي هذه النقطة، سيبقى النقاش مفتوحاً حتى تصل المقاومة إلى معادلة تتيح لها المواءمة بين فعل التحرير وحماية السيادة وبين دعم حركة تغيير حقيقية تطيح بهذا النظام العفن. وهي عملية طويلة ومعقّدة تتطلب أن يحسم حزب الله موقفه من صيغة النظام الحالي ومن تعقيداته الطائفية والمذهبية.

يغادر الجنرال إلى منزله وسط ضجيج سيتكفّل به الأنجاس في لبنان. وسنرى الكثير من الهرج والمرج الذي سيحصل برعاية من قتل آلاف اللبنانيين على كل مساحة لبنان، وبرعاية من سرق البلاد والعباد وقهرهم على مدى عقود طويلة، وبرعاية من يحترف الانتحار جيلاً بعد جيل. لكنّ واقع الأمر يقول إن ما قاتل الجنرال لأجله لم يسقط بفعل خروجه من الحكم. وإذا كان هناك من يقول إن عون وحزبه ليسا على درجة من الأهلية تتيح تحقيق التغيير، فإن الواقعية والعلمية توجبان النظر إلى دور الجنرال من زاوية أنه لم يكن بمقدوره كسر قواعد اللعبة بسبب قوة خصومه. ولذلك، فإن على من يريد أن يخلفه في منصبه التثبّت من هذه الحقيقة قبل صعوده إلى القصر. أما أنصار الجنرال وتياره فليس أمامهم سوى التطلع إلى استراتيجية مختلفة جذرية، تقوم على فكرة أن ما يلبي مصالح قاعدتهم الاجتماعية لم يعد متاحاً في ظل هذا النظام الطائفي. بل يحتاج الأمر إلى نظرة مختلفة جذرية، تجعل من الممكن بناء تحالفات جديدة، توسع دائرة المشتركات بين أصحاب المصلحة في التغيير. أما الانتقال إلى صف المعارضة وفق قواعد اللعبة الحالية، فلن ينتج فعلاً يتجاوز ما قام به كل من عارض هذا النظام لتحسين سلوكه وليس لنسفه.

وبرغم كل الحقد الظاهر في كلام خصوم الجنرال، عرف الرجل كيف يدير نفسه، ولم يقبع في زاوية أو توقفت ساعته عند تاريخ مغادرته بعبدا قبل ثلاثة عقود، بل تطوّر وتصرّف بما يوجب التفاعل مع الوقائع اللبنانية على حقيقتها. وسيظل لبنان يذكره رجلاً طيباً حاول ما استطاع إليه سبيلاً!

تقرير

الساحر الأسود يقرّ: أنا من يرفع سعر الدولار!

محمد وهبة

فجأة، بسحر بيان صادر عن حاكم مصرف لبنان رياض سلامة، انخفض سعر الدولار من 40,500 ليرة إلى 35 ألف ليرة، وكان مساء أمس يواصل الانخفاض. يثير هذا التطوّر المفاجئ مقلقة، شبهة حول الدور الذي يقوم به سلامة في تقلّبات سعر الصرف. فالبيان يقرّ بأن سلامة هو من كان يُسهم بشكل أساسي في ارتفاع سعر الدولار على مدى الأسابيع الماضية، وأن سياسته تقضي بمواصلة اللعب على وتر التوقعات التي كانت تميل منذ بضعة أيام إلى أن سلامة سيقوم بخطوة مماثلة عند قرب انتهاء ولاية الرئيس ميشال عون.

يقول البيان الصادر عن سلامة الآتي: «بناءً على المادتين 75 و83 من قانون النقد والتسليف سيقوم مصرف لبنان ومن خلال منصة صيرفة ببيع الدولار الأميركي حصراً، ابتداءً من يوم الثلاثاء القادم، علماً بأنه لن يكون شارياً للدولار عبر هذه المنصّة من حينه وإلى إشعار آخر».

ينطوي البيان على إقرار ضمني بأن مصرف لبنان كان ينافس الآخرين في سوق القطع، إذ كان يشتري الدولارات مهما كلّفه الثمن. وهذا الأمر كان سبباً رئيسياً وراء ارتفاع سعر الدولار مقابل الليرة. أيضاً يقول البيان إنه سيتوقف عن القيام بذلك اعتباراً من يوم الثلاثاء، أي أن عمليات الشراء ستتواصل يوم الاثنين. وبما أن البيان أدّى مفاعيله المتوقعة منه لخفض السعر بضعة الاف ليرة خلال ساعتين، وربما يكون الانخفاض صباح الاثنين أكبر بعدما تهافت الناس على بيع دولاراتهم متوقعين انخفاض السعر، فإن مصرف لبنان سيواصل شراء الدولارات يوم الاثنين بالسعر الأرخص.

ويأتي البيان في لحظة سياسية واضحة، إذ إنه يواكب مسيرة انتهاء ولاية الرئيس ميشال عون، وبالتالي يسعى سلامة للقول إنه يملك زمام المبادرة، وإنه متحكّم بشكل واسع في السوق بهدف تشويه صورة عون وقت المغادرة. وهذا السلوك ليس الأول من نوعه، إذ إن سلامة قام بأمر مماثل في محطات مختلفة؛ أبرزها يوم الاتفاق على تكليف نجيب ميقاتي برئاسة الحكومة. ففي هذه المحطات انخفض سعر الدولار بضعة الاف ليرة، إنما هذا الانخفاض لم يكن مستداماً، ولا سيما أن المؤشرات الاقتصادية الفعلية تدعم توقعات سلبية في السوق على عكس التوقعات التي يروّج لها سلامة والقوى السياسية التي يعمل لديها.

يضاف إلى ذلك أنه في تلك المحطات المختلفة التي تدخّل فيها مصرف لبنان لخفض سعر الصرف، فإن السعر لم ينخفض فعلياً، بل إن الناس تقبّلوا السعر الجديد باعتباره أعلى من السابق. فالناس وافقوا على أن يكون السعر 30 ألف ليرة بدلاً من 40 ألفاً، ووافقوا على أن يكون 20 ألفاً بدلاً من 30 ألفاً (الأرقام على سبيل المثال).

أما في أصل البيان، فإن المسألة الأساسية تكمن في المادتين 75 و83. إذ إن الأولى تمنح مصرف لبنان صلاحيات واسعة لتأمين ثبات القطع من ضمنها العمل في السوق بالاتفاق مع وزير المال مشترياً أو بائعاً ذهباً أو عملات أجنبية، على أن يقيد العمليات في حساب خاص يسمى «صندوق تثبيت القطع»، والثانية تتيح للمصرف بشكل استثنائي وبالاتفاق مع وزير المال شراء العملات الأجنبية من الجمهور وبيعها منه.

بهذا المعنى، فإن مصرف لبنان كان يشتري الدولارات من الجمهور (عبر المؤسسات المالية بما فيها الصرافون) بالاتفاق مع وزير المال، وهو اليوم سيتوقف عن ذلك. لم يقل إنه سيضخ الدولارات لخفض السعر، إنما أشار في الشق الثاني من بيانه الى أنه سيواصل تطبيق ما نصّ عليه التعميم 161 لجهة الاستمرار في تمويل عملية تحويل معاشات القطاع العام إلى الدولار الأميركي بحسب منصّة صيرفة، وإتاحة السحوبات ضمن سقف 400 دولار لأصحاب الحسابات المصرفية بحسب منصّة صيرفة أيضاً، فضلاً عن أنه سيواصل ضخّ السيولة بالليرة عبر التعميم 151 (سعر الدولار المصرفي 8 الاف ليرة)، والسيولة بالليرة والدولار بحسب التعميم 158 (ينص التعميم على سحب 400 دولار نقداً من الحسابات، و400 دولار تدفع بالليرة على سعر 12 ألف ليرة نصفها مخصصة للاستعمال بواسطة البطاقات المصرفية).

قضية

الأمن العام ينهي الترتيبات اللوجستية

«قوافل النازحين» إلى سوريا خلال أيّام

ينتظر أن تبدأ «قوافل» من النازحين السوريين بالمغادرة الى سوريا خلال ايام بعدما انهت المديرية العامة للامن العام الترتيبات اللوجستية مع الجانب السوري. ورغم العراقيل الدوليّة، يأمل لبنان أن تكون عودة نحو ألفي نازح فاتحة لارتفاع عدد طلبات العودة الطوعية

لينا فخر الدين

لم يرفع المجتمع الدولي «الفيتو» على إعادة النازحين السوريين إلى بلادهم. هذا ما بدا واضحاً من تصريحات مسؤولي المنظّمات الدولية، ولا سيّما «المفوّضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين» (UNHCR) التي أعلنت أنّها ضد تشجيع العودة لأنها لا تزال «غير آمنة» حتى الآن. فيما يذهب مسؤولون في منظّمات دولية أخرى إلى حدّ اتهام لبنان بدفع النازحين نحو «حتفهم»، و«إجبارهم» على «عودة غير طوعيّة».

مسؤولة الشؤون الإعلامية لدى المفوّضية ليزا أبو خالد أشارت إلى أن «الألف اللاجئين يختارون ممارسة حقهم في العودة كل عام»، لكنها أكّدت لـ«الأخبار» أنّ المفوّضية «لا تقوم في الوقت الحالي بتسهيل عودة طوعية واسعة للاجئين من لبنان إلى سوريا»، داعيةً إلى «احترام الحق الأساسي للاجئين في العودة بحرية وطوعية إلى بلدهم الأصلي في الوقت الذي يختارونه هم».

رغم كل هذا الضجيج الدولي وزيارات دبلوماسيين لمقرّ حكومية لبنانيّة لفرملة الحماسة لهذا الموضوع، يعمل لبنان «على الهدا» للعودة إلى الصيغة التي كانت متّبعة منذ أكثر من 3 سنوات، عندما عملت المديريّة العامّة للأمن العام مع السلطات المعنية في سوريا على إعادة أكثر من 400 ألف لاجئ، على دفعات، بعد تقديم تسهيلات لبنانيّة ورعاية مباشرة لعودتهم وتأمينها حتى وصولهم إلى قُراهم بالتنسيق مع دمشق.

لذلك، عاد المدير العام للأمن العام اللواء عبّاس إبراهيم، بتكليف رسمي، إلى تنشيط الملف من جديد، بعدما حصل وزير المهجرين عصام شرف الدين من دمشق، التي زارها قبل أشهر، على ورقة رسميّة تتضمّن التسهيلات التي يُمكن أن تُقدّمها الدولة السوريّة للعائدين، كتأمين مساكن إيواء لمن دُمّرت منازلهم، وتأجيل الالتحاق بالخدمة العسكريّة لمدّة 6 أشهر، والاستفادة من العفو العام الذي أصدره الرئيس بشار الأسد أخيراً، وتأمين وظائف أو عودة بعضهم إلى وظائفهم في الإدارات الرسميّة...

واستكملت المديريّة العامّة للأمن العام ما بدأه شرف الدين من استقبال طلبات النازحين السوريين الراغبين في العودة، وبلغ عدد هؤلاء نحو الفين معظمهم يقطنون في بلدة عرسال ومحيطها ليكون هذا العدد هو من الدفعات الأولى التي سيتم تأمين عودتها إلى بلادها خلال أيّام. فيما علمت «الأخبار» أن 1600 عائلة تقدّمت بطلبات «الرغبة» في العودة إلى سوريا في 17 مركزاً تابعاً للأمن العام افتتحت أخيراً على جميع الأراضي اللبنانية لاستقبال هذه الطلبات، من بينهم 483 عائلة تقطن حالياً في عرسال.

ويربط المتابعون العدد الضئيل بتسجيل الطلاب السوريين في المدارس اللبنانية وبالعرقلة الخارجيّة والضغوط على النازحين. أضف إلى ذلك أن بعض من تقدّموا بطلبات للعودة قد لا يكون جدياً أساساً، وإنما للتأكد من خلو سجلّه الأمني من أي قضيّة، فيما دلّت التجارب السابقة على أن هناك من يُغيّرون رأيهم في الدقائق الأخيرة.

على أيّ حال، فإن لائحة الأسماء الـ 2000 التي أُرسلت إلى الجانب السوري قد تكون «بالون اختبار» لردّ فعل المجتمع الدولي، كما يُراهن الأمن العام الذي كلّف مديره ملف منذ نحو شهر، على انطلاق القافلة واستقرار العائدين في مناطقهم بأمان لنقل الصورة إلى أقاربهم ومعارفهم في لبنان، ما يُشجّع هؤلاء على تقديم طلبات العودة الطوعية.

التفاصيل اللوجستية

وبحسب معلومات «الأخبار»، فقد أنهى الأمن السوري التدقيق في الأسماء، وستغادر الدفعة الأولى من القوافل بعد غد الأربعاء، على أن تتبعها قوافل أخرى بعد أيّام، إذا لم يؤخّر حال الطقس انطلاقتها. وستسلك القافلة المُغادرة لمنطقة عرسال إلى منطقة القلمون الغربي عبر معبر الزمراني، بحسب ما تقول المنسقة القانونية لوزارة المهجرين اللبنانية في عرسال رنا رمضان.

وتلفت رمضان لـ«الأخبار» إلى أنّ نحو ألف شخص (نصف أعداد الذين أدرجت أسماؤهم في الدفعة الأولى) تبلّغوا من الأمن العام أن بإمكانهم العودة يوم الأربعاء، على أن يكون مكان التجمّع في وادي حميد عند السادسة صباحاً، موضحةً أن استكمال الدفعة الأولى سيكون بعد أيّام ولكن لم يتم تحديد التوقيت الدقيق، على أن يقوم الأمن العام بتبليغ العائلات التي تمت الموافقة على رحيلهم إثر الانتهاء من تنظيم الرحلة الأولى.

> مفوضية اللاجئين تدعو إلى «احترام حق اللاجئين في العودة بحرية وطوعية في الوقت الذي يختارونه»

أما العقبة الرئيسيّة والتي بدأت تلوح في الأفق فهي أن الأمن العام لم يعتمد الطريقة التي يتّبعها منذ 3 سنوات في تبليغ من جاءت الموافقة على اسمه في عبور الحدود اللبنانية - السورية فحسب، وإنما صارت الصيغة الثانية «أكثر شفافية» والتي تتمثّل بقيامه بتبليغ النازح بأن لديه ملاحقة أمنية - قضائيّة من دون تحديد تفاصيلها. وهذا ما يُبرّر تغيير البعض قرارهم في العودة بعد معرفتهم بالأمر. صحيح أن عدد الصادرة بحقهم ملاحقات أمنية أو قضائية ليس كبيراً، إلا أن الأمر سيطال عائلاتهم إذ يرفض هؤلاء أن تعود زوجاتهم وأولادهم لبيقوا هم في لبنان.

وعليه، فإن الألف شخص الذين تبلّغوا بموعد القافلة من قبل الأمن العام، لن يكونوا على متنها جميعاً، بل إن الرقم المتوقّع هو 750 شخصاً سيغادرون بعد غد ويُمكن أن ينخفض إلى نحو 500، من دون تحديد عدد العائدين في القافلة الثانية بعد أيّام.

وعلمت «الأخبار» أن إبراهيم اتفق مع الجانب السوري على تفاصيل الترتيبات اللوجستيّة البسيطة أو تلك التي قد تشكّل عقبة. كما استحصل من الجانب السوري على تعهدات رسميّة بالتسهيلات المقدّمة بما فيها إرجاء طلب العائدين إلى الخدمة العسكريّة الإلزاميّة 6 أشهر. كما أرسل السوريون صوراً لمراكز الإيواء التي بُنيت حديثاً. واتّفق على إعفاء السلطات السورية واللبنانية العائدين من الرسوم الجمركيّة على مقتنيات كالهواتف، ومعدات ألواح الطاقة الشمسيّة، والأغراض المنزليّة، والماشية... باستثناء بعض الإجراءات في ما يتعلّق بأمور أخرى كالسيارات على سبيل المثال، إذ يجب على النازحين الذين يرغبون في العودة بسياراتهم امتلاك أوراق قانونية للسيارات في لبنان أو سوريا.

كما ينسّق الأمن العام مع المنظمات الدولية والدبلوماسيين الغربيين. واستقبل إبراهيم لهذه الغاية قبل يومين سفراء وممثلي ألمانيا وبلجيكا وسويسرا وهولندا والسويد وتشيكيا، للبحث «في موضوع العودة الطوعية للنازحين السوريين»، بحسب ما جاء في البيان الذي وزّعه الأمن العام. ولذلك، سيكون بديهياً أن يُرافق بعض مسؤولي المنظمات الدولية قوافل العائدين كما كان يحصل سابقاً، عندما كان هؤلاء يتبعون كل عائد إلى الحدود للإكثار من الأسئلة عمّا إذا كانوا يعودون طواعية.

أبو خالد أوضحت أنّه «تبعاً لمهمّة الحماية وتطبيقاً لمجرياتها، تشارك المفوّضية في إجراء مقابلات مع اللاجئين قبل العودة الطوعية وستكون حاضرة عند نقاط المغادرة، كما كان هو الإجراء المتّبع في السابق قبل تعليق هذه الرحلات بسبب كوفيد-19».

مصدر أمني أشار إلى أنه بعد انتهاء الترتيبات الأمنية والقضائية التي سبقت إنهاء العمل على الدفعة الأولى، يعمل الأمن العام حالياً على تجميع طلبات العودة التي تصل إلى المراكز المخصّصة في سائر المناطق (17 مركزاً) للبدء في تجهيز الدفعة الثانية التي لم يُحدّد عددها بعد.

(أرشيف ـ مروان طحطح)

على الغلاف

ليس لدى الدولة إلا الكلور!

تتّسع خريطة انتشار الكوليرا في لبنان، فيما تتصرّف الدولة ببطء لمواجهة مرض يمكن احتواؤه، في حال خضوع المريض للعلاج مع السّاعات الأولى لبدء العوارض، كما أنّ الوقاية منه ليست بهذه الصعوبة. لكنّها عادة الدولة، التي لم تفعل شيئاً لتحدّ من وصوله إلى لبنان، بعد شهور من انتشاره في كلّ من سوريا والعراق.

حال المنظمات الدولية ليست أفضل، وهي التي احتجّت بالجهات المانحة لتحجب المياه النظيفة عن النازحين السوريين وتوقف نقل مياه الصرف الصحي. وعندما تقرّر اليوم أن تعيد هذه الخدمات إليهم، تميّز بين سوري ولبناني، علماً أن مياه الصرف الصحي التي تنتجها المخيّمات تصبّ في أراضي اللبنانيين.

أما المقيمون، فيتصرّف بعضهم بلامسؤولية واضحة. في البقاع يهرب مريضان في حالة خطرة من المستشفى، وفي طرابلس يتصدّى الأهالي لمحاولة قوى الأمن إقفال سبيل مياه ثبت تلوّثه. في ظلّ هذا الواقع، لا تشكل الأخبار عن فحوصات تثبت تلوّث المياه إلا في رفع نسبة الخوف والقلق لدى المواطنين، ولا يجد المسؤولون سبيلاً إلى الحلّ إلا بالدعوة إلى استخدام الكلور!

(الأخبار)

بحثاً عن المريض الرقم صفر: وصول الكوليرا كان مسألة وقت

فوّاد بزي

في محاولة تتبّع المريض الرقم صفر بالكوليرا في لبنان، لا تكفي العودة إلى سوريا فقط، بل إلى العراق أيضاً، الذي تشهد محافظاته الشمالية تفشياً جديداً للمرض لم يحصل منذ 10 سنوات، من دون تسجيل وفيات حتى اللحظة. أما في سوريا، وعلى مقربة من الحدود اللبنانية، فتنتشر الكوليرا بشكل كبير. ولمكافحتها أنشأت الدولة السورية مستشفيات الاستجابة الأولية، ومستوصفات مخصّصة لإعادة ترطيب أجسام المرضى فقط (تعليق الأمصال)، وذلك في طرطوس، القصير، وقرى الجرود على السلسلة الشرقية، إلا أنّ المناطق الأشدّ تضرراً هي المحافظات الشمالية، سيّما الرقة ودير الزور حيث يزيد عدد الحالات المشتبه بها عن الألف في كلّ مقاطعة (قضاء) من المحافظة، وحيث تمّ إنشاء مستشفيات متخصّصة في علاج الكوليرا فقط، وصل عددها إلى 14.

مصابون جدد

ما سبق، يدفع للاستنتاج أنّه رغم وجود حالة طوارئ في بلد مجاور، بقيت حركة الناس عبر المعابر البرية معه طبيعية، لا تشهد أي إجراءات استثنائية. بالتالي، كان وصول الكوليرا إلى لبنان مسألة وقت فقط، وتطوّرت لبنانياً نتيجة لانهيار الخدمات الصحية في البلاد تبعاً للأزمة الاقتصادية.

حركة الناس بحرية بين بؤر التفشي وبين المناطق السليمة ستؤدي حتماً إلى انتشار أوسع على الخارطة اللبنانية، أمس دخلت الضاحية الجنوبية وقرية زفتا الجنوبية سجلّ الحالات، ولا يُستبعد أن تنضمّ مناطق أخرى في الأيام المقبلة في حال بقي العلاج على عاتق منشورات التوعية فقط، من دون معالجة الأسباب المتعلقة بتوفر الكهرباء، وتشغيل محطات تكرير المياه وضخّها.

الوضع السوري

وبالعودة إلى سوريا، تنتشر الكوليرا منذ نحو الثلاثة أشهر بشكل مقلق في 9 محافظات من أصل 14، إذ تمّ تسجيل 5856 حالة إسهال مائي شديد بحسب تقارير مكتب الشؤون الإنسانية في الأمم المتحدة، توفي منها 43، عدا الـ16 ألف حالة المسجّلة رسمياً. إذاً، تسلّلت الكوليرا إلى لبنان في غفلة تامة عن الدولة بكلّ أجهزتها التي تصرّفت على أنّ لبنان جزيرة معزولة. وبسبب سوء وضع الصرف الصحي ستنتشر الكوليرا لا محالة، إلّا إذا أعلنت حالة طوارئ صحية حقيقية، وعادت الكهرباء إلى المناطق الموبوءة، أقلّه، لتأمين تكرير المياه وتعقيمها. فالمسؤولية هنا لا تقع على الجهاز الطبي وحده، هو يعالج النتيجة لا الأسباب. إعلان حالة الطوارئ الصحية يستلزم أولاً إنشاء مستشفيات ميدانية معنية حصراً بمعالجة مصابي الكوليرا دون غيرهم (إعادة ترطيب الجسم، ووحدات عناية خاصة للحالات المتقدمة)، فالمراكز الطبية العادية لا يجب أن تستقبل حالات كوليرا كي لا تتسبّب بعدوى وانتشار بين المرضى.

ربما أخطر ما في الكوليرا هو انتشارها في المناطق الفقيرة، ذات الخدمات الصحية الضعيفة، والبنية التحتية المهترئة. وأكثر ما يساعد على انتشارها ضعف التوعية في المجتمع حول الوباء المنتشر، وادّعاء المرضى أنّ ما يصيبهم اليوم «إسهال عادي»، كما جرى أيام وباء كورونا وتشبيهه بـ«الكريب».

> ضرورة حصر علاج مصابي الكوليرا بالمستشفيات الميدانية تخفيفاً للعدوى

الدور التركي

تنتشر الكوليرا أيضاً في العديد من بؤر النزاع حول العالم، وكان فيليب باريوزا رئيس فريق مكافحة الكوليرا في منظمة الصحة العالمية قد حذّر من «تفشيات جديدة للكوليرا أكبر، وأكثر فتكاً»، مع نسبة وفاة أعلى بثلاثة مرات في المناطق الأكثر فقراً حيث لا تُقدم العناية الطبية الأولية بشكل سريع. أما في سوريا والعراق، فلا بدّ من الإشارة إلى دور تركي مساعد في عودة المرض عبر التخفيض المتكرّر لمستوى نهر فرات، بل وقطع المياه عن محافظة الحسكة لأكثر من 30 مرة، ما دفع الناس هناك للتفتيش عن مصادر مائية أخرى غير آمنة أدّت إلى انتشار الكوليرا بشكل كبير.

بلدية الغبيري: مياه الصهاريج ملوّثة

آثار إعلان بلدية الغبيري عن نتائج الفحوص التي اجرتها العيّنات أخذت من مياه الصهاريج حالة من القلق لدى المواطنين بسبب عدم مطابقتها للشروط الصحية التي تتيح استخدامها. وفي انتظار الإعلان عن نتائج تحاليل عيّنات أُخذت مباشرة من النواعير التي تُملأ منها الصهاريج المياه، تبقى النصيحة المتاحة تعقيم المياه بالكلور

رحيل دندش

كشفت نتيجة الفحوص التي أجرتها بلدية الغبيري لعيّنات من مياه الصهاريج التي توزّع على المنازل عن وجود جراثيم ناجمة عن خلط المياه مع الصرف الصحي، وعن جراثيم مقاومة للحرارة. وهذا يعني أن مياه الصهاريج التي نشتريها يومياً ملوّثة، ما يؤكّده مدير عام مؤسسة مياه بيروت وجبل لبنان جان جبران في حديث مع «الأخبار»، بقوله «كثير من هذه الآبار غير نظيفة وغير مطابقة للمواصفات».

تفاصيل العيّنات

تكشف مسؤولة قسم الرقابة وسلامة الغذاء في بلدية الغبيري، عبير الخنسا، أن التحاليل الجرثومية التي أجريت للعيّنات، في مختبر معتمد من وزارة الصناعة ووزارة الصحة، أظهرت أن «مياه الخدمة غير مطابقة، فضلاً عن كونها خطيرة على الصحة في حال الابتلاع، لكونها تحتوي على جراثيم أعلى من النسب المسموحة بحسب ليبنور». وحذّرت من «تأثيرها الأخطر على كبار السن والأطفال وأصحاب الأمراض المزمنة، ومن يتلقون علاجاً كيميائياً».

وتوضح الخنسا أن ثلاثاً من أصل سبع عينات (أخذت من صهاريج تملأ المياه من عين الرمانة ومارون مسك) أظهرت احتواءها على بكتيريا مقاومة للحرارة (Thermotolerant coliforms)، فالغليان لا يقضي عليها، وهي تدخل على الجسم عندما يفرك الإنسان أسنانه أو يبلع منها. ومن خلال غسيل الأطعمة والخضر بهذه المياه الملوّثة، تنشط البكتيريا وتتفاعل فتؤدي إلى التسمّم، أو إلى تفاعل أكبر، وخصوصاً إذا كانت لدى الجسم حساسية معينة أو بحالة حرجة كالمرضى الذين يخضعون لعلاج كيميائي والمسنين والأطفال.

وتحتوي اثنتان، من بين الثلاث عينات السابقة، على المكوّرات المعوية (Intestinal enterococci)، ومصدرها البراز البشري، ما يعني اختلاط مياه الصرف الصحي بالمياه المخزّنة في الآبار، أو وجود وسيلة أخرى سبّبت هذا الخلط. ومجرد القول أنه ثمة صرف صحي، معنى ذلك فتح المزدوجين لأصناف من البكتيريا والطفيليات لم نفحصها. وأسوأ أنواع الجراثيم مصدرها الصرف الصحي لأنه لا يعود ثمة بكتيريا واحدة فثمة أصناف وفصائل متعدّدة تتفاعل وتولد فصائل أخرى تبدأ مخاطرها من حالات التسمّم الغذائي لحالات الكوليرا وتؤدي إلى أمراض في الكبد وأمراض في المعدة والسرطان. هذا وأظهرت جميع العيّنات وجود (total coliform) قولونيات، وبكتيريا (Pseudomonas aeruginosa)، سببها أن الآلية التي تُنقل بها المياه لم تكن معقمة ولم تكن بمواصفات تسمح بنقل وتخزين المياه. فأحد مصادر التلوّث هو الآلية نفسها لأن الأخيرة يجب أن تتوفر على مواصفات لحفظ وتخزين الماء لا أن تكون ملحمة بالقصدير الذي يذوب، ويؤدي تراكمه في الجسم إلى مخاطر صحية فتستوطن هذه المركبات في الجهاز العصبي والدماغ.

(هيثم الموسوي)

الحلول

ماذا بعد الإعلان عن تلوّث المياه؟ أيّ حلول متوفرة أمام المواطنين؟

بالنسبة إلى رئيس بلدية الغبيري، معن الخليل الحلّ هو: «إعادة العمل في مشروع سد بسري الذي مدّدت كل بناء التحتية وتوقف العمل به بالسياسة». أما كإجراء سريع «على الدولة أن تغذي محطاتها بالمازوت لضخّ مياه أكثر وبشكل متواصل إلى أماكن الاكتظاظ السكاني لتخفيف الاعتماد على الشراء. ويمكن تأمين ذلك من جهات مانحة كون الضاحية على سبيل المثال تعجّ بالنازحين السوريين».

وإلى حينه، تنصح الخنسا بضرورة «تعقيم الصهاريج وفحص النواعير لمعرفة الملوّثة منها وإغلاقها. أما على صعيد فردي ففوق منظمة الصحة العالمية للقضاء على الكوليرا، وعلى الكثير من الجراثيم والبكتيريا، توضع نقطتان من الكلور (وهي مادة متوفرة بالسوبرماركت) لكل ليتر مياه، بالإضافة إلى تنظيف الخزانات وتعقيمها على السطح، ومن المهم الالتزام بالنسب حسب سعة الخزان سواء بالأقراص المعقمة أو الكلور السائل. أما داخل المنزل ولضمان تعقيم الخضار نقعها لمدة نصف ساعة ووضع مع كل ليتر نقطتين من الكلور».

على الغلاف

محاصصة في المستشفى الميداني وتمييز بين نازح ولبناني

عرسال: الكوليرا ليست أخطر الأمراض

تدخل إلى عرسال وفي نيّتك متابعة تطوّرات انتشار الكوليرا فيها، فتقع على ما قد يكون أقذر من هذه البكتيريا. شكوك في آليات اختيار الموظفين الذين سيعملون في المستشفى الميداني قيد الإنشاء. وتفعيل لخدمات الآبار الخاصة على العامة. فيما يشكو أبناء البلدة حرمانهم من المياه النظيفة في حال تأمّنت وحصرها بمخيمات النازحين

راهف حمية

وصل عدد المصابين بالكوليرا في بلدة عرسال إلى 17 حالة مؤكدة، من النازحين السوريين المقيمين فيها، في انتظار نتائج فحوص ثلاثين مريضاً يعانون من عوارض المرض. عدد وجده وزير الصحة فراس الأبيض، «قليلاً ومحصوراً»، وفق ما قال خلال زيارته البلدة أمس للاطلاع على مواقع لإقامة مستشفى ميداني فيها، مرجّحاً أن يتم اختيار موقعين، الأول سيتم إنشاء المستشفى فيه خلال أيام، والثاني سيتم تجهيزه مع الوقت. وإن لفت الأبيض إلى أنّ «عرسال ذات الكثافة السكانية العالية تفتقر إلى مستشفى حكومي»، ذلك أن أقرب مستشفى حكومي يبعد 40 كلم.

هذا الوضع «المقبول» حتى الآن، يقابله «تراخٍ» في متابعة أحوال المصابين بالكوليرا، فقد كشف النائب ملحم الحجيري عن «نقله حالتين بسبب خطورة وضعهما إلى مستشفى شتورا، إلا أنهما تمكنتا من الفرار منها»، محذّراً من أن يؤدي «تفشي المرض إلى كارثة صحية كبيرة، لذا لا بد من حصر المصابين ومعالجتهم بالإضافة إلى زيادة عدد العيّنات للأشخاص الذين يعانون من عوارض شبيهة بعوارض الكوليرا».

موظفو المستشفى الميداني

وعلمت «الأخبار» من مراقبين في البلدة أن المستشفى الميداني سيتم إنشاؤه في الحارة الشمالية، داخل بلدة عرسال، بالقرب من مبنى الجمعية الطبية الإسلامية التابع للجماعة الإسلامية، وأن الموظفين في المستشفى الميداني باتت «أسماؤهم جاهزة». وهذا يرفضه عدد من أبناء البلدة «الذين تقدّموا للمقابلة في صالة العرايش من قبل لجنة من «أطباء بلا حدود»، وهم خريجون من الجامعة اللبنانية في مجال التمريض، ومن بينهم من له خبرة في العمل الطبي أكثر من 25 عاماً، ما يطرح علامات استفهام عن الأسماء التي قُبلت ويجري إخفاء أسمائها حتى اللحظة الأخيرة».

مافيا الآبار الخاصة؟

من جهة ثانية تعتبر المياه النظيفة من الأولويات في الحدّ من انتشار الكوليرا، فقد أشار الأبيض خلال زيارته محطة تكرير مياه الشرب في الحارة الشمالية، على الطريق المؤدية إلى وادي حميد، إلى أنّ محطة التكرير المموّلة من صندوق التنمية القطري وإشراف جمعية الهلال الأحمر القطري تمدّ النازحين السوريين بـ40 ألف ليتر من المياه النظيفة، ويتم العمل حالياً على زيادة الكمية لتعطي 80 ألف ليتر بدل الـ 40 ألف ليتر، ويفيد منها 137 مخيماً بدلاً من 87 مخيماً وذلك ضمن خطة مساعدة للمخيمات. وستشمل المدارس أيضاً». لكن فات وزير الصحة العامة أن محطات التكرير ستطال النازحين السوريين فقط، دون المجتمع العرسالي المضيف، والمهدّد أيضا بالإصابة بالكوليرا نتيجة الصرف الصحي من المخيمات. وقد أشار الأبيض إلى أن هناك «حديث» مع الصليب الأحمر الدولي لمدّ وتركيب ألواح طاقة شمسية لتشغيل محطات لتأمين المياه السليمة والنظيفة للشرب والاستهلاك المنزلي ضمن خطة الكوليرا». لكن لأبناء عرسال كلام آخر في هذا المجال، يؤكد على «ظلم البلدة وحرمانها من أبسط مقومات العيش الكريم نتيجة تقاعس الدولة وإداراتها، بالإضافة إلى الاتفاقات المشبوهة التي تستهدف أبناءها» بحسب عدد من الناشطين في البلدة عرسال.

(هيثم الموسوي)

بلدية عرسال حُلّت... ولكن

أعلن محافظ بعلبك الهرمل بشير خضر منذ يومين حلّ المجلس البلدي في عرسال «بعد فشل مساعي تقريب وجهات النظر بين المتخاصمين ورفض الأعضاء المستقيلين التراجع عن استقالاتهم التي تقدّموا بها في 18 آب الفائت، وعادوا وأكدوا عليها في 8 أيلول الفائت، لتصبح نافذة حكماً بعد شهر بحسب القانون».
ورغم إحالة الملف إلى وزارة الداخلية والبلديات، إلا أن البلدية لم تُحلّ بعد، بحسب المعلومات التي حصلت عليها «الأخبار»، وأنّ هناك مساع للإبقاء على المجلس البلدي، وعودة الأعضاء المستقيلين عن استقالتهم لا زالت ممكنة وبتزكية من وزير الداخلية والبلديات نفسه. وأكد النائب ملحم الحجيري أن «عرسال تحتاج إلى بقاء المجلس البلدي في ظل الظروف التي تعيشها حالياً وأن المساعي والطروحات لم تنته بعد، ومنها الطرح الذي لا زال مستمراً وهو انتخاب نصرت رايد رئيساً للبلدية (هو يشغل منصب نائب الرئيس)، وإصرار عدد من الأعضاء المستقيلين على الحصول على مقعد نائب الرئيس ما يرفضه الطرف الآخر».

طرابلس: المخاوف كبيرة والاستعدادات خجولة

عبد الكافي الصمد

لم يتجاوز عدد المصابين بالكوليرا في طرابلس أصابع اليد الواحدة، حتى الآن، بحسب تقرير الترصد الوبائي الذي تصدره وزارة الصحّة يومياً. إلا أن أحداً في المدينة لا يخفي مخاوفه من احتمال تفشّي المرض فيها. وهي مخاوف مشروعة في ظلّ عدم اتخاذ الإجراءات الوقائية اللازمة على صعيد تلوّث مياه الشرب، واحتراء قسم كبير من شبكة مياه الصرف الصحّي خصوصاً داخل المناطق الشعبية والفقيرة، وعدم وجود رقابة جدّية على المنتجات الزراعية التي تبيّن أنّ قسماً كبيراً منها يُسقى بمياه ملوّثة.

يضاف إلى هذه العوامل، ظهور مرض البرقان فيها قبل مدّة، وهو مرض يعتبر برأي الأطباء «بيئة خصبة» لظهور مرض الكوليرا. كما أنّ انقطاع الكهرباء أدى بدوره إلى نتيجة توقّف مضخّات المياه عن العمل، ما تسبّب بتجمّع الجرائم في القساطل، وفي بحث الأهالي عن مصادر أخرى لتأمين المياه، مثل سُبل المياه والصهاريج، وأغلبها غير مراقب.

رفض أهالي باب التبانة إقفال سبيل المياه الملوّث بالكوليرا لعدم وجود بديل (هيثم الموسوي)

الكوليرا في المياه

وقد أكدت الحادثة التي شهدتها منطقة باب التبّانة مساء أوّل من أمس السبت، وهي أكبر منطقة شعبية في طرابلس، وذات كثافة سكانية مرتفعة جدّاً، جرس الإنذار من أنّ الأيام المقبلة لن تكون مطمئنة على هذا الصعيد.
فبعدما أعلنت رئيسة برنامج الترصد الوبائي في وزارة الصحّة ندى غصن بأنّ «ثلاث عيّنات تمّ أخذها، في 18 تشرين الأوّل الجاري، من 3 مصادر للمياه العامّة في المنطقة (سُبل مياه)، بقرب جامع حربا، وقد جاءت النتيجة إيجابية للمصادر الثلاثة، وأنّه يوجد زرع جرثومي للكوليرا فيها»، حاولت دوريّة من قوى الأمن الداخلي، مساء السبت الفائت إغلاق سبيل المياه الموجود أمام المسجد المذكور، بأمر من وزارة الصحّة، خوفاً من انتشار الكوليرا في المنطقة، لكن عدداً من الأهالي اعترضوا الدورية ورفضوا إغلاق السبيل، معتبرين أنّ مياهه سليمة ولا تحتوي على أيّ جراثيم، وأنّهم يستخدمونها منذ سنوات، ما دفع القوى الأمنية، تفادياً لأيّ توتر مع الأهالي، إلى مغادرة المكان.
ومع أنّ الأهالي أبدوا شكوكهم في صحّة نتائج فحص عيّنات المياه التي أُخذت، الأمر الذي دفع وزارة الصحّة إلى أخذ عيّنات جديدة من سبيل المياه المذكور صباح أمس من أجل فحصها لمزيد من التأكّد، فإنّ مواطنين في المنطقة أوضحوا لـ«الأخبار» بأنّ عدم موافقتهم على إغلاق سبيل المياه المذكور يعود إلى أنّ «قسماً كبيراً من أهالي الأحياء المجاورة له يستخدمون مياهه في منازلهم ومحالهم، وحتى الآن لم تسجّل أيّ إصابات كوليرا في المنطقة»، لافتين إلى أنّه «في حال إغلاق وزارة الصحّة السبيل، مع غياب المياه نهائياً عن المنطقة منذ أسابيع، سيُحرم الأهالي كلّيّاً من المياه لأنّ أغلبهم، فقراء ليس بمقدورهم شراء مياه معدنية».
ووصل انقطاع المياه في طرابلس، ويمسّ الأهالي عن أيّ مصدر لتأمين حاجياتهم، إلى حدّ أنّ بعض مساجد المدينة، خصوصاً في داخل المناطق الشعبية والأسواق القديمة، باتت تنادي على المصلّين عبر مكبّرات الصوت بأن ياتوا إلى الصّلاة متوضئين، لأنّه لا يوجد مياه فيها!

وعود لا تُنفذ

كلّ ذلك كان يحصل بينما وزير الصحّة فراس الأبيض كان يجول أوّل من أمس في طرابلس والمنية وعكّار، معلناً أنّ لقاح الكوليرا سيكون مؤمّناً خلال 10 أيّام على أبعد تقدير، وهو وعدٌ كان أطلقه خلال زيارته إلى طرابلس والشمال في 11 من الشهر الجاري، من غير أن يترجم أيّ شيء من هذه الوعود على الأرض حتى الآن، بما يتعلق بتأمين لقاحات الكوليرا، ولا تأمين أقراص الكلور لصهاريج المياه، ولا دعم المستشفيات الحكومية من أجل قيامها بالواجب المطلوب منها خصوصاً في مناطق طرابلس والمنية والضنّية وعكّار وعرسال والبقاع، التي «نعتبرها خط الدّفاع الأعلى في مواجهة الكوليرا»، بحسب قوله.

استعدادات المستشفى

في هذا الوقت، يحضّر مستشفى طرابلس الحكومي نفسه لمواجهة تحديات انتشار المرض الكوليرا، ويوضح مدير المستشفى ناصر عدرة لـ«الأخبار» أنّه تم تخصيص «35 سريراً لمرضى الكوليرا، وخلال أسبوع إلى 10 أيّام سيكون هذا القسم مُجهّزاً ومهيئاً بالكامل»، لكنه لا يخفي قلقه من «عدم قدرة المستشفى على الاستيعاب في حال تفشي المرض، عندها سنكون في أزمة حقيقية».
لذا ينصح عدرة باتخاذ الإجراءات الوقائية الضرورية لمواجهة الكوليرا، من «الحرص على النظافة، إلى التنبّه وعدم شراء الخضر والفواكه التي تُسقى بمياه ملوّثة، وأن تكون مياه الشرب نظيفة»، معتبراً أنّه «إذا كان أطلقه خلال زيارته إلى طرابلس عالجنا مشكلة تلوّث المياه بسكون قد عالجنا 75% من المشكلة».

من آبار للريّ إلى نواعير لبيع المياه

أصحاب الصهاريج: لا داعي للقلق!

رحيل دندش

تتولى أكثر من 10 شركات توزيع مياه صهاريج الخدمة المنزلية في بيروت. خزاناتها مموهرة بعبارة «مياه حلوة» مع رقم الهاتف. أبرزها: أبو الذهب، علاء الدين، رسلان، أبو الشوق، نعمة، الأسمر، مصطفى، زعيتر، فنيش، صقر، عليان... تطوف يومياً في شوارع المدينة وضواحيها، لتلبي خدمة يزداد الطلب عليها يوماً بعد يوم، بعدما غابت مياه الدولة هذا الصيف بحجة غلاء المحروقات وعدم توفر «الفريش دولار» لإجراء الصيانة اللازمة للإمدادات.
تأتي هذه الصهاريج بالمياه من «النواعير» الموجودة في الحازمية وتحويطة فرن الشباك والدكوانة، علماً أن المياه غنية في المنطقة الممتدة من خط خلدة مروراً بالشويفات، الحازمية، فرن الشباك وصولاً إلى المرفأ. أما أبرز النواعير التي يلجأ إليها أصحاب الصهاريج فهي ناعورة مرهج، جوزيف، بيتر الدناس، أمّ بشارة. وثمة نواعير في قلب الضاحية الجنوبية، في برج البراجنة ومحيط المطار، تعتمدها بعض الصهاريج رغم ملوحة مياهها. والنواعير عبارة عن آبار.

بدايات النواعير

يقول رئيس بلدية فرن الشباك ريمون سمعان إن «أراضي المنطقة كانت ذات طبيعة زراعية، حفر فيها الناس الآبار لريّ مزروعاتهم، وانتعش حفر الآبار عندما انقطعت مياه الدولة إبان الحرب الأهلية، كما عندما حصل فلتان في منح رخص الحفر. لاحقاً، صار الناس يبيعون أراضيهم وأبقوا على الآبار ليستفيدوا من بيع مياهها».
في السياق نفسه يقول «أبو الريش»، وهو عتيق في المصلحة ويشرف حالياً على مجموعة صهاريج لبيع المياه، إن «الاعتماد على السيترنات صار يزداد بفعل ازدياد السكان في بيروت، وازدياد الحاجة صيفاً بفعل شحّ مياه الدولة». ويذكر أبو الريش بعض النواعير الكبيرة التي كانت معتمدة من قبل، «مثل ناعورة الشيخ في صبرا بقدرة إنتاجية 9 إنش. وناعورة في المدينة الرياضية وأخرى في الأوزاعي، فضلاً عمّن حفروا الآبار قرب مبانيهم وباعوا الفائض للاستفادة». هذه الآبار «كلها مَلّحت»، ما دفع أصحاب الصهاريج إلى البحث عن مناطق أعلى، وتقديم مياه حلوة للبيوت. «فالناس يمكن أن تعيش بلا كهرباء، لكن لا يمكن أن تعيش بلا ماء».

زيارة لناعورتين

نذهب إلى ناعورتين من أصل نواعير كثيرة تقصدها الصهاريج يومياً. ما إن نقترب من الناعورة الأولى، في تحويطة فرن الشباك، حتى تغيب الطرقات المؤهلة بالاسفلت وتقلّ البيوت. هناك تكثر المساحات الفارغة وبعض البيوت المؤلفة من طبقة واحدة، المرفقة بمساحة مزروعة كانك في الضيعة. يملك هذه الناعورة رجل فضّل عدم الكشف عن اسمه. أكدّ أنه أنشأها بهدف زراعة أرضه، وأنّه لم يكن يبيع مياهها قبل الأزمة الاقتصادية «لكني اضطررت الآن لأن فاتورة الاشتراك تصل إلى حدود 60 مليون ليرة شهرياً، وبيع المياه يسدّد جزءاً من فاتورة الاشتراك ما يمكّنني من ريّ المزروعات».
يبيع الرجل لعدد محدد من أصحاب الصهاريج، ولمطاعم فحصت مياهه قبل أن تقرّر استخدامها «كثيرون نصحوني بأن أحفر أكثر، لكني رفضت. لست طماعاً ولا أريد مياهاً مالحة أو ملوّثة، فأنا بالنهاية أعتاش من الزراعة التي أسقيها بهذه المياه».
الناعورة الثانية التي قصدناها تقع في الحازمية، وهي لسيدة تزدحم عندها أغلب الصهاريج التي تغطي معظم مناطق الضاحية الجنوبية. وبينما تنتظر الصهاريج دورها، نسأل عاملاً في الناعورة أن يملأ لنا قنينة مياه لفحصها، فيستأذن السيدة التي ترفض بحزم وتقول «هذه المياه متقة وليست للشرب، إنما تستعمل للاستحمام».

أصحاب الصهاريج

يرى مالك أحد الصهاريج في إثارة موضوع الصهاريج اليوم «ضجة إعلامية فقط. لا جديد في الأمر، أجروا فحوصات للمياه أكثر من مئة مرة، وتبيّن أنها غير صالحة، ولم يقوموا بأي إجراء». رغم ذلك، يؤكد أن لا شيء يستدعي الخوف والقلق «إلنا عمر بهالمصلحة مش يوم واتنين».

> **فحصت المياه مئة مرة وكشف تلوثها، لكنّ أحداً لم يبادر إلى المعالجة**

يلفت الرجل إلى حالة القلق التي بدأ يلاحظها عند زبائنه، فيتحدّث عن اتصال تلقاه من أحد زبائنه «في الدولة» ليسأله عن المكان الذي يعبّئ منه الصهريج «أجبته، أنت زبوني منذ 20 سنة... صارلك شي!». ويذكر أنّ شخصاً آخر طلب منه أن يأتي له بنقلة مياه «متهماً صاحب السيترن الذي اعتاد التعامل معه بالتسبّب في بروز حبوب في وجهه، علماً أني وصاحب هذا الصهريج نعبّئ من المصدر ذاته». وهذا يعني برأيه أن «القصة صارت نفسية».
ويلفت إلى أن مصدر التلوّث قد لا يكون مصدر المياه: «اشتكى أحدهم من رائحة المياه التي نقلتها له، وفعلاً أثبت فحصها أنها ملوّثة، لكن تبيّن بعد المعاينة أن بركة المبنى التي أفرغنا فيها حمولة الصهريج هي مصدر التلوّث».
يجزم صاحب صهريج آخر بأنّ المياه التي يوزّعها آمنة للاستخدام المنزلي. ولكن «لا يمكن لأصحاب الصهاريج أن يحرسوا الآبار، فاليوم المياه نظيفة وغداً لا يعرف أحدهم ماذا يحدث، فقد يرمي أحدهم فيها شيئاً، ومن الممكن بسبب البنية التحتية المتهالكة أن تطوف مجاري الصرف الصحي، وهذا ما قد يحدث في الشتاء». صاحب هذا الصهريج يعبّئ من الدكوانة التي يقول إنها مياه ممتازة «لبنان كلو بياخذ منها من بابه لمحرابه وما حدا بيشكي».

غياب الرقابة

ترافق تبريرات أصحاب الصهاريج غياب الرقابة من قبل الوزارات المعنية والبلديات. وفي اتصال مع رئيس بلدية الحازمية جان الأسمر، قال إنهم كبلدية لم يجروا فحوصات للنواعير الموجودة في نطاقهم، «لكن يمكن أن نفعل ذلك قريباً». ولفت إلى أن أهالي الحازمية لا يشترون من هذه النواعير لأن مياه الدولة قلّما تغيب «أصلاً نبع الديشونية عنا. وفي حال انقطعت الأخيرة يشترون الماء من المنصورية ومن مناطق عالية لأن لديهم زرعاً، فيما مياه النواعير مشكو من ملوحتها وتتلف الزرع». أما رئيس بلدية فرن الشباك فقد أشار إلى أن البلدية لم تجر فحوصات على النواعير «لأنها مصلحة غير قانونية»، لافتاً إلى أن الرقابة ليست من مسؤولية البلدية، وإنما وزارة الصحة. فيما «لا رقابة على شي ولا نضحك على حالنا، حتى مياه الديشونية أي مياه الدولة يقال إنها غير نظيفة».

دعوة لحضور إجتماع مجلس إدارة شركة
عمشيت باي ش.م.ل.

السادة أعضاء مجلس الادارة،
يتشرّف رئيس مجلس ادارة شركة عمشيت باي ش.م.ل. بدعوتكم لحضور إجتماع مجلس الادارة الذي سينعقد نهار الأربعاء الواقع في 02/11/2022 في تمام الساعة الحادية عشرة قبل الظهر في مركز الشركة الكائن في مكتب أبو جودة ومشاركوه للمحاماة الكائن في بيروت، بدارو، جادة سامي الصلح، بناية OMT، الطابق الرابع، وذلك للبحث والتداول في جدول الأعمال التالي:
جدول الأعمال:
1) الاطلاع على تقارير مفوضي المراقبة وعلى البيانات المالية المدققة العائدة للسنة المالية 2019 والسنة المالية 2020 والموافقة عليها تمهيداً لعرضها على الجمعية العمومية العادية السنوية؛
2) تنظيم تقرير مجلس الادارة السنوي العام وتقرير مجلس الإدارة الخاص عملاً بأحكام المادة /158/من قانون التّجارة عن أعمال السنة المالية المنتهية في 31/12/2019 وتلك المنتهية في 31/12/2020؛
3) دعوة الجمعية العمومية العادية السنوية للانعقاد للنظر في حسابات السنة المالية المنتهية في 31/12/2019 وفي حسابات السنة المالية المنتهية في 31/12/2020 و اقتراح وتحديد المواضيع التي ستدرج على جدول أعمالها؛
4) عرض لآخر التطورات المتعلّقة بمشروع Amchit Bay Residence من النواحي التنفيذية، الادارية والمالية وسواها من المسائل والأمور المتصلة بالمشروع المذكور؛
5) أمور ومسائل طارئة و/أو مُتفرعة عن جدول الأعمال أعلاه.
يمكن لعضو مجلس الادارة الذي لا يستطيع حضور الاجتماع تفويض عضو آخر لتمثيله فيه. املين حضوركم هذا الاجتماع للأهمية والفائدة والأصول.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام
رئيس مجلس الادارة – المدير العام
جان بول زيوني

دعوة لحضور إجتماع مجلس إدارة شركة
عمشيت باي ش.م.ل.

السادة أعضاء مجلس الادارة،
يتشرّف رئيس مجلس ادارة شركة عمشيت باي ش.م.ل. بدعوتكم لحضور إجتماع مجلس الادارة الذي سينعقد نهار الأربعاء الواقع في 02/11/2022 في تمام الساعة الحادية عشرة قبل الظهر في مركز الشركة الكائن في مكتب أبو جودة ومشاركوه للمحاماة الكائن في بيروت، بدارو، جادة سامي الصلح، بناية OMT، الطابق الرابع، وذلك للبحث والتداول في جدول الأعمال التالي:
جدول الأعمال:
1) الاطلاع على تقارير مفوضي المراقبة وعلى البيانات المالية المدققة العائدة للسنة المالية 2019 والسنة المالية 2020 والموافقة عليها تمهيداً لعرضها على الجمعية العمومية العادية السنوية؛
2) تنظيم تقرير مجلس الادارة السنوي العام وتقرير مجلس الإدارة الخاص عملاً بأحكام المادة /158/من قانون التّجارة عن أعمال السنة المالية المنتهية في 31/12/2019 وتلك المنتهية في 31/12/2020؛
3) دعوة الجمعية العمومية العادية السنوية للانعقاد للنظر في حسابات السنة المالية المنتهية في 31/12/2019 وفي حسابات السنة المالية المنتهية في 31/12/2020 و اقتراح وتحديد المواضيع التي ستدرج على جدول أعمالها؛
4) عرض لآخر التطورات المتعلّقة بمشروع Amchit Bay Residence من النواحي التنفيذية، الادارية والمالية وسواها من المسائل والأمور المتصلة بالمشروع المذكور؛
5) أمور ومسائل طارئة و/أو مُتفرعة عن جدول الأعمال أعلاه.
يمكن لعضو مجلس الادارة الذي لا يستطيع حضور الاجتماع تفويض عضو آخر لتمثيله فيه. املين حضوركم هذا الاجتماع للأهمية والفائدة والأصول.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام
رئيس مجلس الادارة – المدير العام
جان بول زيوني

فلسطين

بقرارها اغتيال الشهيد تامر الكيلاني، فتحت إسرائيل الباب على مرحلة جديدة عنوانها تصعيد الأوضاع الميدانية في الضفة الغربية التي تمضي في الاشتعال، على رغم عمليات الاحتلال المركّزة وتهديداته واقتحاماته التي لا تفتأ تتصاعد. ويُتوقّع أن يشدّد جيش الاحتلال على إثر العملية، من الحصار المفروض على مدينة نابلس منذ 11 الجاري، علّه ينجح في تأليب الرأي العام ضدّ المقاومة، قبل شنّ عملية عسكرية واسعة في المدينة

«عرين الأسود» تتوعّد بالردّ
إسرائيل في الضفة: عودة إلى الاغتيالات

رام الله - **أحمد العبد**

في تمام الساعة الواحدة والنصف من فجر الأحد، دوّى انفجار هائل في البلدة القديمة في نابلس، مصدره حارة الياسمينة التي شهدت، خلال الأشهر الماضية، اشتباكات مسلّحة عنيفة بين مقاومين وقوات الاحتلال؛ تبيّن بعد دقائق أنه ناجم عن انفجار عبوة ناسفة شديدة الانفجار، استهدفت القائد في مجموعة «عرين الأسود»، تامر الكيلاني (33 عاماً). وتُبيّن المعطيات الأولى أن الكيلاني اغتيل بعبوة ناسفة موجّهة شديدة الانفجار، وُضعت على دراجة نارية في أحد أزقّة حارة الياسمينة، وجرى تفجيرها عن بعد لحظة مروره من جانبها، حيث أصابته بشكل مباشر، وأدّت إلى تفجير جسده إلى أشلاء. وفي بيان صادر عنها، نعتت «عرين الأسود» شهيدها، واصفةً إيّاه بأنه من «أشرس مقاتلي المجموعة»، ومتوعّدةً الاحتلال وقادته بـ«ردٍّ قاس وموجع ومؤلم». ونشرت المجموعة مقطعَين مصوّرَين، وثّق الأوّل لحظة استشهاد الكيلاني أثناء مروره من جانب الدراجة النارية، وفي الآخر لحظة وضْع «عميل» الدراجة النارية المفخّخة في البلدة القديمة، متعهّدة بكشف كلّ تفاصيل عملية الاغتيال.

والشهيد الكيلاني متزوّج وأب لطفلَين: يامن الذي يحمل اسم الشهيد يامن فرج ويبلغ من العمر عاماً ونصف عام، وابنة عمرها خمسة أشهر؛ وهو أسير محرّر أمضى ثماني سنوات في سجون الاحتلال، بتهمة الانتماء إلى الذراع العسكرية لـ«الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين».

وفيما لم تعلن إسرائيل رسمياً اغتيال الكيلاني، لكن بصمات «الشاباك» ظهرت جليّة في عملية الاغتيال: أولاها، قوّة العبوة الناسفة التي حوّلت المقاوم إلى أشلاء، ما يدحض فرضيّة الانفجار الداخلي؛ وثانيتها أنها تأتي بعد أيّام من تعهّد المؤسسة العسكرية الإسرائيلية بالعمل ضدّ مجموعة «عرين الأسود»، في ظلّ استمرار الأخيرة في تجنيد عناصر، وجمْع أسلحة والتخطيط لعمليات فدائية. وفي أعقاب عمليّة الاغتيال، رفعت المنظومة الأمنية حالة التأهّب إلى «القصوى»، تحسُّباً لموجة ردٍّ متوقّعة من الجانب الفلسطيني،

> تفتح عملية اغتيال الكيلاني الباب على مرحلة جديدة عنوانها التصعيد الكبير في الضفة

> ما قد يدلّل على توظُّرها في عملية الاغتيال، فيما لمّحت وسائل الإعلام العبرية إلى تورّط إسرائيل بالمسؤولية عن سلسلة من العمليات الفدائية، وإرسال محمد ميناوي - الذي اعتقل في ميدان الساعة في نابلس - السلاح والذخيرة لتنفيذ عملية في تل أبيب، وتنفيذ عمليات إطلاق نار على قوات الجيش في منطقة نابلس، والتخطيط لهجوم بعبوة ناسفة في محطّة وقود في كدوميم (تم تحييدها)، ووقف خلف إلقاء عبوة على قوات الجيش، وعبوة ناسفة وُضعت بالقرب من «حفات جلعاد» وغيرها.

تفتح عملية اغتيال الكيلاني الباب على مرحلة جديدة عنوانها التصعيد الكبير في الأوضاع الميدانية في الضفة الغربية، وتحديداً في محافظة نابلس. ويُتوقّع أن يشدّد جيش الاحتلال على إثرها، من الحصار المفروض على المدينة منذ 11 تشرين الأوّل الجاري، عقب مقتل جندي بعمليّة انفجارية، وإرسال محمد ميناوي - الذي اعتقل في ميدان الساعة في نابلس - السلاح والذخيرة لتنفيذ عملية في تل أبيب، وتنفيذ عمليات إطلاق نار على قوات الجيش في منطقة نابلس، والتخطيط لهجوم بعبوة ناسفة في محطّة وقود في كدوميم (تم تحييدها)، ووقف خلف إلقاء عبوة على قوات الجيش، وعبوة ناسفة وُضعت بالقرب من «حفات جلعاد» وغيرها.

تفتح عملية اغتيال الكيلاني الباب على مرحلة جديدة عنوانها التصعيد الكبير في الأوضاع الميدانية في الضفة الغربية، وتحديداً في محافظة نابلس. ويُتوقّع أن يشدّد جيش الاحتلال على إثرها، من الحصار المفروض على المدينة منذ 11 تشرين الأوّل الجاري، عقب مقتل جندي بعمليّة انفجارية، وإرسال محمد ميناوي - الذي اعتقل في ميدان الساعة في نابلس، وهي مرحلة قد تمهّد لشنّ عملية عسكرية واسعة في مدينة نابلس، لتتدحرج المراحل في ما يشبه إلى حدّ بعيد ما جرى في الانتفاضة الثانية التي اعتُمدت فيها إسرائيل على الاغتيالات بشكل مركّز، قبل أن تشنّ اجتياحاً واسعاً للضفة عام 2002.

ونظراً إلى تطوّر الأحداث في شمال الضفة، وتحديداً في نابلس، بدت عملية الاغتيال متوقّعة لأسباب عديدة، أبرزها تنامي قوّة المقاومة وعملها، وهو ما بات يُقلق المؤسّسة الأمنية الإسرائيلية. ولوح العدو، في الأسابيع الماضية، في أكثر من مناسبة، بالعودة إلى سياسة الاغتيالات بحقّ المقاومين، واستخدام الطائرات المسيّرة في ذلك، وقام بالفعل في استخدام تلك الطائرات في بعض اقتحاماته. وعلى مبدأ «طنجرة الضغط» الذي يستخدمه جيش الاحتلال في حصار المقاومين في منازلهم واستخدامه الرصاص الكثيف والصواريخ لإجبارهم على الاستسلام، يبدو أنه قرّر اتباع السياسة نفسها في مدينة نابلس؛ وبالتالي، فإن عملية الاغتيال التي جاءت بعد أسبوعين من حصار المدينة، تأتي لتُراكم عملية الضغط على المقاومين بهدف دفعهم إلى اتخاذ المزيد من الاحتياطات، وهو ما من شأنه أن يعيق قدرتهم على تنفيذ عمليات جديدة ضدّ جنود الاحتلال والمستوطنين، أي سحب مبادرة الهجوم منهم وإبقاؤهم في حالة دفاع عن النفس وملاحَقة.

لا يبدو أن عملية اغتيال الكيلاني ستمرّ مرور الكرام، في ظلّ تعهّد «العرين» القاطع بالردّ المؤلم عليها في وقت قريب، فضلاً عن كونها تضيف وقوداً إلى النار المشتعلة في الضفة الغربية، التي شهدت، خلال الساعات الـ 24 الأخيرة، ثلاث عمليات إطلاق نار أصيب فيها 7 من جنود الاحتلال والمستوطنين، كما سُجّلت عملية طعن ودهس، وتفجير ثلاث عبوات ناسفة، وإلقاء زجاجات حارقة ومفرقعات نارية على قوات الاحتلال والحواجز والنقاط العسكرية، وشهدت اندلاع مواجهات في 9 نقاط في الضفة.

لا يبدو أن عملية اغتيال الكيلاني ستمرّ مرور الكرام (أ ف ب)

اللافت أن عملية الاغتيال التي جاءت بعد أسبوعين من حصار نابلس وفرْض عقاب جماعي على سكّانها، دلالات عديدة؛ أوّلها أن هذه السياسة فشلت في تأليب الرأي العام ضدّ المقاومة، إلى جانب فشل الاقتحامات المركّزة التي كانت تقوم بها من وقتٍ إلى آخر، والتي باتت تمثّل خطورة أكبر على جنوده كونها تعرّضهم للخطر، وخصوصاً في ظلّ ارتفاع قوّة الاشتباكات والتصدّي لهم من قِبَل المقاومين. وتُعتقد إسرائيل أن من شأن عمليات الاغتيال أن تُحدث صدمة، سواء في صفوف المقاومين أو حتى الحاضنة الشعبية، وهي مرحلة قد تمهّد لشنّ عملية عسكرية واسعة في مدينة نابلس، لتتدحرج المراحل في ما يشبه إلى حدّ بعيد ما جرى في الانتفاضة الثانية التي اعتُمدت فيها إسرائيل على الاغتيالات بشكل مركّز، قبل أن تشنّ اجتياحاً واسعاً للضفة عام 2002.

ونظراً إلى تطوّر الأحداث في شمال الضفة، وتحديداً في نابلس، بدت عملية الاغتيال متوقّعة لأسباب عديدة، أبرزها تنامي قوّة المقاومة وعملها، وهو ما بات يُقلق المؤسّسة الأمنية الإسرائيلية. ولوح العدو، في الأسابيع الماضية، في أكثر من مناسبة، بالعودة إلى سياسة الاغتيالات بحقّ المقاومين، واستخدام الطائرات المسيّرة في ذلك، وقام بالفعل في استخدام تلك الطائرات في بعض اقتحاماته. وعلى مبدأ «طنجرة الضغط» الذي يستخدمه جيش الاحتلال في حصار المقاومين في منازلهم واستخدامه الرصاص الكثيف والصواريخ لإجبارهم على الاستسلام، يبدو أنه قرّر اتباع السياسة نفسها في مدينة نابلس؛ وبالتالي، فإن عملية الاغتيال التي جاءت بعد أسبوعين من حصار المدينة، تأتي لتُراكم عملية الضغط على المقاومين بهدف دفعهم إلى اتخاذ المزيد من الاحتياطات، وهو ما من شأنه أن يعيق قدرتهم على تنفيذ عمليات جديدة ضدّ جنود الاحتلال والمستوطنين، أي سحب مبادرة الهجوم منهم وإبقاؤهم في حالة دفاع عن النفس وملاحَقة.

لا يبدو أن عملية اغتيال الكيلاني ستمرّ مرور الكرام، في ظلّ تعهّد «العرين» القاطع بالردّ المؤلم عليها في وقت قريب، فضلاً عن كونها تضيف وقوداً إلى النار المشتعلة في الضفة الغربية، التي شهدت، خلال الساعات الـ 24 الأخيرة، ثلاث عمليات إطلاق نار أصيب فيها 7 من جنود الاحتلال والمستوطنين، كما سُجّلت عملية طعن ودهس، وتفجير ثلاث عبوات ناسفة، وإلقاء زجاجات حارقة ومفرقعات نارية على قوات الاحتلال والحواجز والنقاط العسكرية، وشهدت اندلاع مواجهات في 9 نقاط في الضفة.

اليمن

رسائل عملية الضبة: صنعاء تثبّت حضورها بحراً

لقمان عبد الله

يرى مراقبون يمنيون أن استهداف ميناء الضبة النفطي على بحر العرب والقريب من المكلا، مركز محافظة حضرموت، شرق اليمن، الجمعة، بمسيّرتين، له أبعاد أخرى غير تلك التي ركّزت عليها وسائل الإعلام، وهي أن صنعاء تعمل على فرض معادلة «النفط مقابل الرواتب». ولعلّ الأهمّ في العملية التذكيرية هذه، وفق هؤلاء، وقوعها على شواطئ بحر العرب، والدقّة النقطوية في ميناء الضبة والتي تعمّدت القوّة الجوية اليمنية تنفيذها بالقرب من السفينة اليونانية، من دون إصابتها أو إصابة أحد من طاقمها بأذى، والحرص على عدم الإضرار بالبنية التحتية للميناء وتجنّب إصابة خزّانات النفط القريبة منه، والمقدّرة سعتها بمئات الآف براميل النفط الخام. وبغضّ النظر عن النوايا، فإن القدرات الاستطلاعية والاستعلامية لدى الجانب اليمني تستطيع تشخيص الأهداف المعادية وتدميرها في عمق بحر العرب، وليس على الشاطئ؛ فحسب؛ وهو ما أكده رئيس «المجلس الأعلى» في صنعاء، مهدي المشاط، في استعراض «وعد الآخرة» في الحديدة، بقوله إن القوات اليمنية «قادرة على ضرب أيّ نقطة في البحر، من أيّ مكان في اليمن، وليس من السواحل فقط». وعليه، لا تتوقّف عملية الضبة على القوى المحلية اليمنية المعادية أو دول «التحالف»، ولكنها أيضاً إشارة واضحة إلى أن إمكانيات صنعاء باتت تشمل تهديد الملاحة الدولية في الجانب الشرقي للمياه الإقليمية، بعدما كان يُعتقد أن قدراتها البحرية مقتصرة على الجانب الغربي للبلاد، أي البحر الأحمر.

لطالما شكل باب المندب، وكذلك التنافس على شواطئ اليمن وجزره، أبرز أسباب الصراع الذي عاشته المنطقة عبر التاريخ. ويمثّل اليمن، اليوم، أيضاً واحداً من أهمّ عوامل النزاع، ولا سيما بالنظر إلى حجم القوات الدولية التي تمّ الدفع بها إلى المنطقة بحجّة حماية خط الملاحة الدولي في هذا الممرّ، ومنطقة عمليات البحر الأحمر وبحر العرب. وتأتي عملية الضبة في هذا الإطار لتحجز لليمن دوراً - ولو نسبيّاً - في مياهه الإقليمية في بحر العرب، يضاف إلى مساحة عملياته العسكرية في مضيق باب المندب والبحر الأحمر. ويُصنّف اليمن على أنه دولة بحرية، إذ لديه شريط ساحلي بطول 2200 كيلومتر يحيط به من الغرب والجنوب الشرقي، وعلى امتداده موانئ مهمّة وعشرات المدن الساحلية والجزر الحيوية في بحرَي العرب والأحمر. وهو موقع متميّز أضفى عليه بُعداً استراتيجياً. فبالإضافة إلى الوجود الأميركي الدائم، يُسجّل حضور صيني متجدّد بعد غياب

> رسالة الغواصة تتضمّن ردّاً أميركياً على سعي روسيا إلى نسج تحالفات مع مركز القرار الخليجي

طويل عن المنطقة، حيث تسعى بكين إلى إيجاد موطئ قدم لحماية مصالحها، وتأمين تجارتها من خلال حماية الممرّات المائية.

وعلى رغم الحديث عن التراجع الأميركي في المنطقة، إلّا أن بحرية الولايات المتحدة لا تنفكّ تصل تباعاً لتأخذ تموضعات استراتيجية، منها ما هو متصل بزعم حماية الحلفاء الخليجيين وإسرائيل، ومنها ما هو متّصل بصراعها مع الجانبَين الروسي والصيني. على بزعم إيصال رسالة إلى الجمهورية الإسلامية. وذكر المصدر أن اسم الغواصة «ويست فرجينيا»، وأنها مزوّدة بـ 20 صاروخاً بالستياً متعدّد الرؤوس. وتجدر الإشارة إلى أنها من المرّات النادرة التي تعلن فيها القيادة العسكرية الأميركية عن أماكن وجود غواصاتها النووية، وخصوصاً تلك التي تحمل رؤوساً بالستية. وأوضحت مصادر أن الكشف عن وجود الغواصة يأتي بعد تأزّم العلاقات الأميركية - السعودية، على خلفية تخفيض «أوبك بلس» إنتاج النفط بواقع مليوني برميل يومياً، واتهام واشنطن الرياض بالانحياز إلى الجانب الروسي في الحرب الأوكرانية. ويُفهم من بيان «البنتاغون» أن رسالة وجود الغواصة في بحر العرب ليست مقتصرة على إيران، لكنّها في المقام الأوّل لتأكيد حضور أميركا في مركز الشرق الأوسط، حيث تسعى روسيا إلى نسْج تحالفات جديدة مع مركز القرار الخليجي وعواصم النفط. وتكشف الرسالة الأميركية أن أهدافها إعادة التحالف القوي مع دول الخليج وتنشيط معادلة «النفط مقابل الحماية» الراسخة منذ خمسة عقود. والثاني: إعلان البحرية الإيرانية، يوم الجمعة، في بيان، أنها أوقفت «مسيّرتَين مائيتَين أميركيتَين عرّضتا الملاحة للخطر في أعالي المحيطات والبحر الأحمر»، مضيفة إنّ أنها من المرّات النادرة التي تعلن فيها القيادة العسكرية الأميركية عن أماكن وجود غواصاتها النووية، وخصوصاً تلك التي تحمل رؤوساً بالستية. وأوضحت مصادر أن الكشف عن وجود الغواصة يأتي بعد تأزّم العلاقات الأميركية - السعودية، على خلفية تخفيض «أوبك بلس» إنتاج النفط بواقع مليوني برميل يومياً، واتهام واشنطن الرياض بالانحياز إلى الجانب الروسي في الحرب الأوكرانية. ويُفهم من بيان «البنتاغون» أن رسالة وجود الغواصة في بحر العرب ليست مقتصرة على إيران، لكنّها في المقام الأوّل لتأكيد حضور أميركا في مركز الشرق الأوسط، حيث تسعى روسيا إلى نسج تحالفات جديدة مع مركز القرار الخليجي وعواصم النفط. وتكشف الرسالة الأميركية أن أهدافها إعادة التحالف القوي مع دول الخليج وتنشيط معادلة «النفط مقابل الحماية» الراسخة منذ خمسة عقود. والثاني: إعلان البحرية الإيرانية، يوم الجمعة، في بيان، أنها أوقفت «مسيّرتَين مائيتَين أميركيتَين عرّضتا الملاحة للخطر في أعالي المحيطات والبحر الأحمر»، مضيفة إنّ أنها من المرّات النادرة التي تعلن فيها القيادة العسكرية الأميركية عن أماكن وجود غواصاتها النووية، وخصوصاً تلك التي تحمل رؤوساً بالستية. وأوضحت مصادر أن الكشف عن وجود الغواصة يأتي بعد تأزّم العلاقات الأميركية - السعودية، على خلفية تخفيض «أوبك بلس» إنتاج النفط بواقع مليوني برميل يومياً، واتهام واشنطن الرياض بالانحياز إلى الجانب الروسي في الحرب الأوكرانية. ويُفهم من بيان «البنتاغون» أن رسالة وجود الغواصة في بحر العرب ليست مقتصرة على إيران، لكنّها في المقام الأوّل لتأكيد حضور أميركا في مركز الشرق الأوسط، حيث تسعى روسيا إلى نسج تحالفات جديدة مع مركز القرار الخليجي وعواصم النفط. وتكشف الرسالة الأميركية أن أهدافها إعادة التحالف القوي مع دول الخليج وتنشيط معادلة «النفط مقابل الحماية» الراسخة منذ خمسة عقود. والثاني: لاستهداف السفن التجارية الإيرانية، ونفذت العديد من الاعتداءات، إلا أنه منذ اعتلاء إبراهيم رئيسي سدّة الرئاسة، تغيّرت معادلة الصراع البحري مع الكيان الصهيوني لمصلحة طهران. وقد أعربت تل أبيب أكثر من مرّة عن قلقها من الوجود الإيراني في البحر الأحمر.

يذكر أن وزير الأمن الإسرائيلي، بيني غانتس، ادّعى منتصف العام الجاري بأن إيران أرسلت خلال الأشهر الأخيرة أربع سفن عسكرية إلى البحر الأحمر، حيث زعم أنها عزّزت حضورها العسكري ليصبح الأوسع منذ عقد. وكان قائد القوة البحرية في الجيش الإيراني، الأميرال شهرام إيراني، قد قال نهاية آب الماضي: «على رغم تحرُّكات الأعداء، وخاصة الكيان الصهيوني، في البحر الأحمر، فإن وجود رجالنا على مدمّرات القوّة البحرية الاستراتيجية للجيش في المياه الدولية قد سلب الجراة من العدو على القيام بتحرّكات عدائية، وظلّت خطوط الملاحة البحرية للجمهورية الإسلامية مفتوحة على الدوام. ومن خلال التعرف إلى السفن والتحرك في البحار، أثبت هؤلاء الرجال أنه سيكون لهم وجود قوي أينما تطلّب الأمر».

تقرير

أميركا تواجه السعودية: زمن الثأر

> بدأت أميركا تلوّح بخيارات متشدّدة حيال السعودية، مع التصاعد الكبير للأزمة بين البلدَين. خيارات من قبيل إسناد بعض المهمّات التي توكلها المملكة إلى دول أخرى في المنطقة تُبدي استعدادها للقيام بها، على حد تعبير قياديَّين في الكونغرس. وسيعني تحقّق ما تقدّم، الخروج من التحالف مع الرياض، مع كل ما سيجلبه «اليُتم» السعودي. بعد عقود من الاستقواء بالأميركيين، من تغيير هائل للأوضاع في الشرق الأوسط

حسين إبراهيم

ماذا يعني احتمال فكّ التحالف بين الولايات المتحدة والسعودية بالنسبة إلى المملكة والعالم؟ مثل هذا السؤال صار من الملحّ محاولة العثور على أجوبة عليه، في ضوء الاعتلالات المتكرّرة التي تصيب علاقات البلدَين. الأكيد أن أميركا بدأت، منذ سنوات، التفكير البعيد المدى في تغيير موقع السعودية من سياستها في الشرق الأوسط. لكن هناك مَن يتشكّك إزاء قدرتها على تحقيق مثل هذا الهدف، والإطار الزمني الممكن له، ولا سيما أن أيّ خطوة من هذا النوع، تحتّم الحدّ من دور المملكة النفطي في العالم من طريق إيجاد مصادر بديلة للنفط والغاز، كما تفرض فكّ التشابكات الكثيرة في العلاقات بينهما. على أن المسؤولين الأميركيين لا يخفون أن السعودية صارت تمثّل، في كثير من الأحيان، عقبةً في طريق مصالح بلادهم؛ لكن أكثر ما يثير غضبهم، هو أنها تستخدم راهناً ما راكمته من ثقل عالمي خلال فترة التخادم المتبادل مع الولايات المتحدة، ضدّ الأميركيين. وعلى رغم أن الولايات المتحدة لطالما كانت الطرف الأكثر استفادة من العلاقات، فليس من عادة الأميركيين، ولا هي الحال بالنسبة إلى المستعجلين، أن يقبلوا التعامل بندّية مع دولة تقبع تحت الوصاية، وخاصّة مع نظام مدمن على الحماية الخارجية ويحتاج دائماً إليها، فكيف إذا كانت المملكة تستخدم ضدّهم سلاحاً ما كانت لتتمكّن منه لولا أن الولايات المتحدة هي مَن وفّرته لها، من خلال فرض عقوبات مديدة على قطاعات النفط في دول كثيرة، والمساعدة في تطوير قطاع الطاقة السعودي عبر الشركات الأميركية.

ما تريده أميركا هو التخفّف من عبء حماية النظام السعودي ومن دوره في زعزعة الاستقرار في الشرق الأوسط، عبر تعديل العلاقات بما يتلاءم مع مصالحها، وهي تبحث عن صيغ للقيام بذلك بالتراضي، ما سيعني، بالنسبة إلى الآخير، تركه على قارعة الطريق. وعلى هذه الخلفية، يعاند، ولا يجد أمامه غير سلاح النفط لإرغام الأميركيين على البقاء في التحالف، وقد يفرض عليهم الذهاب إلى أبعد من مجرّد مراجعة للعلاقات، نحو استعجال فكّ التحالف، فلْنتخيّل أن النظام السعودي صار منبوذاً أميركياً، فهل يمتلك مقوّمات البقاء؟

أوّل ما يتبادر إلى الذهن عند التفكير في احتمال كهذا، هو نظام صدام حسين الذي استُخدم، ومن ثم حُوصر وحُورب أميركياً، وصولاً إلى إسقاطه وإعدامه. وما يلوّح به الكثير من المسؤولين الأميركيين، ولا سيما بعض قادة أعضاء اللجان المهمّة في الكونغرس، يدور حول عقوبات أميركية على المملكة، وصولاً حتى إلى الاستغناء عنها إنْ دعت الحاجة، وفق تحذير عضو لجنة العلاقات الخارجية في مجلس الشيوخ الأميركي، الديموقراطي كريس ميرفي، الذي قال إن «هناك دولاً في المنطقة مستعدّة لتولّي بعض مسؤوليات السعودية».

ليس الوصول إلى سيناريو كهذا سهلاً؛ إلّا أن العلاقات بين البلدَين تسير في منحنًى انحداري مستمرّ منذ سنوات، ولم تنجح في تغييره إدارة دونالد ترامب، على رغم الخدمات الكثيرة التي قدّمتها للمملكة، وتحديداً لحاكمها الفعلي، وليّ العهد، محمد بن سلمان. لكن مثل هذا السيناريو - إذا توافرت له ظروف مناسبة -، سنكون له تأثيرات هائلة على الأوضاع في الشرق الأوسط، حيث ستتحوّل المملكة - بغياب الدعم الأميركي - إلى دولة هامشيّة ضعيفة غير قادرة على ممارسة النفوذ السياسي الذي تتمتّع به اليوم، وتساعدها فيه الفوائض المالية الضخمة الناجمة عن ارتفاع أسعار النفط.

منذ انهيار الاتحاد السوفياتي، خلا العالم من الأعداء الإيديولوجيين الذين يمكن أن يمثّلوا تهديداً وجودياً لأميركا، وأصبح التهديد محصوراً في المصالح. وهذا ينطبق حتى على الصين وروسيا. لهذا، تبدو واشنطن مستعدة لنقل تحالفاتها من دولة إلى أخرى على

> لا يخفي المسؤولون الأميركيون أن السعودية صارت تمثّل، في كثير من الأحيان، عقبةً في طريق مصالح بلادهم

أساس المصالح، بما في ذلك مع مَن يُعتبرون أعداء بالمعنى الأيديولوجي، من مثل إيران وفنزويلا. فلا شيء يضير أميركا في النظام الإسلامي لإيران، إلّا بما يمثّله من تهديد لإسرائيل، وهو ما لا يرقى لتعتبره تهديداً لها، على رغم العداوة المتبادَلة. والأمر نفسه ينطبق على النظام الاشتراكي في فنزويلا.

تبدو واشنطن مستعدّة لنقل تحالفاتها من دولة إلى أخرى على أساس المصالح (أ ف ب)

في ضوء هذه الصورة، صار ما حدث بين واشنطن والرياض من انفلاش للخلافات في الأسابيع القليلة الماضية، هو السياق الطبيعي للأحداث، والتي أظهرت احتقاناً كبيراً قد يعود في جزء منه إلى وجود ابن سلمان على رأس السلطة في المملكة، إلّا أن أسبابه الحقيقية تكمن في تخلخل صيغة العلاقات نفسها. ومن الأمثلة على ذلك، ما نقله موقع «إنترسبت» الأميركي عن مصادر سعودية رفضت الكشْف عن هويّتها لخشيتها من انتقام ابن سلمان، حول أن الدفع السعودي إلى خفض إنتاج النفط في اجتماع «أوبك بلس» الأخير، بواقع مليونَي برميل يومياً، فاجأ حتى الرئيس الروسي فلاديمير بوتين نفسه، الذي كان غاية ما يتمنّاه هو الوصول إلى خفض بواقع مليون برميل. هذا فضلاً عن الإعلان الرسمي الأميركي عن أن الرياض أرغمت دولاً كانت معارِضة للخفض، على التصويت لمصلحته، ثم أجبرتها على إصدار بيانات تؤكد وقوفها مع المملكة، للقول إن القرار اتُّخذ بإجماع أعضاء التحالف النفطي. ثم وسّعت الدائرة لتطلب من دول أخرى إصدار بيانات تضامن معها. وعلى رغم أن السعودية تنكر ما يُنسب إليها في ما يتعلّق بدوافع خفض الإنتاج، لكن من الواضح أنها تتحسّب لمعركة طويلة مع الولايات المتحدة. ويعاود الإعلام السعودي، وكذلك «اليوتيوبريون»، والحسابات الإلكترونية المحسوبة على النظام، التلويح بالبدائل، كما يشير البيان السعودي - الصيني المشترك الصادر قبل أيّام في شأن التعاون بين البلدَين. كما يقيم هؤلاء مقارنة بين ما يقوم به ابن سلمان، وما ينسبونه إلى جدّه عبد العزيز آل سعود من محافظة على «استقلالية المملكة». والحظر النفطي الذي فرضه عمّه الملك فيصل في حرب تشرين، على رغم أن الأخيرَين كانا حليفَين مطيعَين للأميركيين.

يكشف التاريخ الطويل من السلوك السعودي في «أوبك»، أن المملكة لطالما استخدمت نفوذها داخل المنظمة لفرض قرارات سياسية الأهداف، بما في ذلك ضدّ أميركا والغرب. وهذه الأهداف كانت دائماً تُصمّم لخدمة النظام السعودي وليس الدولة. فقد أدرك السعوديون، منذ عام 1973، أن أسعار الوقود في الولايات المتحدة قضيّة سياسيّة حسّاسة، إذ قال بندر بن سلطان الذي كان سفيراً في واشنطن لمدّة 23 عاماً، وهو أحد الحلفاء القلائل لابن سلمان داخل الأسرة الحاكمة، في عام 2004، إن القرارات النفطية للسعودية يمكن أن تأتي برئيس للولايات المتحدة وتذهب باخر، وهو ما يؤكد الأهمية الاستراتيجية للمملكة. ولكن في غالبية الحالات، كانت الرياض تستجيب لطلبات الإدارة الأميركية في الفترات الانتخابية. ما يحصل الآن هو العكس، حيث يمثّل قرار وليّ العهد الخفض الكبير للإنتاج، تدخّلاً مباشراً في الانتخابات النصفية الأميركية المقبلة، سيُجرى الشهر المقبل، ضدّ رغبة الإدارة. ويبدو أنه يريد كسْر ظهر «الحزب الديموقراطي» ومساعدة «الجمهوريين»، وهو يسعى إلى تحقيق نتيجة سريعة في هذا الاتجاه من خلال رفع الأسعار بشكل جوهري، كخطوة أولى نحو إعادة ترامب، حليفه، إلى السلطة في عام 2024. وابن سلمان نفسه سبق أن استخدم النفط في مناسبتَين: الأولى في عام 2018 عندما رفع الإنتاج بطلب من ترامب لخفض الأسعار بعدما بلغت 60 دولاراً للبرميل، ثم في عام 2020 حين قام بخفض الإنتاج، أيضاً بناءً على طلب ترامب الذي أراد حماية صناعة النفط الصخري التي لا تزدهر إلّا عند مستويات سعرية معيّنة، بعدما ضربتها أزمة «كورونا».

تقرير

يبدو أن مسار «المصالحة» بين تركيا وسوريا لا يزال متذبذباً. في ظلّ اشتراطات عالية السقف يضعها الجانبان للسير قُدُماً على طريق تطبيع العلاقات. وتبرز في هذا السياق، مشكلة اللاجئين السوريين. والتي باتت ورقة في يد مَن يريد تعزيز حظوظه الانتخابية، بدءاً من الرئيس التركي، الذي يُراوح موقفه بين التخلّص منهم والإبقاء عليهم ورقةً في الصراع الداخلي. وليس انتهاءً بالأحزاب الهامشية التي تبني شرعيّتها على وعْد الترحيل الجماعي لهؤلاء، أو الطوعي بـ«الطبل والزمر». لكنّ سلطة «العدالة والتنمية» لا تزال إلى الآن متباطئة في فتح حوار جدّي مع دمشق للخروج بحلٍّ لهذه المشكلة الآخذة في التفاقم. فيما تفيد بعض المعطيات شبه الرسمية بأن ما نسبته 70٪ من اللاجئين السوريين في تركيا يرفضون العودة إلى بلادهم

70 ٪ من سوريّي تركيا يرفضون العودة
أنقرة - دمشق: مسار «المصالحة» يتباطأ

محمد نور الدين

ليس في الأفق ما يدلّ على تقدُّم في مسار «المصالحة» بين تركيا وسوريا؛ فحديث أنقرة عن استعدادها لـ«فتح صفحة جديدة» مع دمشق، جاء مقروناً بسلسلة اشتراطات، من بينها ضرورة اتفاق النظام السوري والمعارضة على مخرجات «اللجنة الدستورية»، وما يترتّب عليه من انتخابات تُفرز شرعيّة جديدة. وفيما بلغ الحوار بين الجانبَين المستوى الأمني والاستخباري، وفق ما يؤكد الرئيس التركي، رجب طيب إردوغان، نفسه، فإن ما يُشاع عن احتمال إجراء لقاء يَجمع وزيرَي خارجية البلدَين، لا يزال في دائرة التكهنات، من جانبها، تشترط دمشق: انسحاب القوات التركية من سوريا، والقضاء على التنظيمات الإرهابية في إدلب والمناطق المحتلّة، وهي مطالب تعتبرها أنقرة «عالية السقف».

وفي انتظار حدوث تطوّر يجلّي تحوّلات جدّية في مسار المصالحة، تبرز تفسيرات متباينة للصدامات بين التنظيمات المسلّحة في مناطق السيطرة التركية، وما إذا كان الهدف منها توحيد البندقية تحت إمرة تركيا، وبالتعاون القسري مع زعيم «هيئة تحرير الشام»، أبو محمد الجولاني، أم أن ما يجري هو «تمرّد» فعلي يدعم خارجي (أميركي)، لإرباك الساحة الداخلية،

> **إذا لم تُحلّ مشكلة اللاجئين سياسياً، فليس من عودة لهم إلى سوريا**

وتحديداً مناطق السيطرة التركية، لمنع حدوث تقدّم في مسار التفاوض مع دمشق. وفي هذا الإطار، تؤكد مصادر تركية، لـ«الأخبار»، أن ما يجري ليس سوى مناورة من قِبَل أنقرة بهدف إنشاء جسم عسكري - أمني موحّد في مناطق وجودها، وتالياً الذهاب إلى المفاوضات مع دمشق من موقع «قوي» لفرض حظوظه الانتخابية. بدءاً من الرئيس التركي، الذي يُراوح موقفه بين التخلّص منهم والإبقاء عليهم ورقةً في الصراع الداخلي. وليس انتهاءً بالأحزاب الهامشية التي تبني شرعيّتها على وعْد الترحيل الجماعي لهؤلاء، أو الطوعي بـ«الطبل والزمر». لكنّ سلطة «العدالة والتنمية» لا تزال إلى الآن متباطئة في فتح حوار جدّي مع دمشق للخروج بحلٍّ لهذه المشكلة الآخذة في التفاقم. فيما تفيد بعض المعطيات شبه الرسمية بأن ما نسبته 70٪ من اللاجئين السوريين في تركيا يرفضون العودة إلى بلادهم

> **تتسلّم ميلوني جمهورية تُعدّ في عرف الاقتصاديين بمثابة «رجل أوروبا المريض»**

وتتسلّم ميلوني السلطة خلفاً لماريو دراغي (وسط ليبرالي) الذي انهارت حكومة ائتلاف عريض كان يقودها بعد ضغوط تتعلّق بخياراته السياسية والاقتصادية، متّصلة خصوصاً بالانعكاسات الاقتصادية للحرب الروسية في أوكرانيا. وقد انحاز البيروقراطي المخضرم والمدير السابق لـ«البنك المركزي الأوروبي» بكليّته إلى تحالف «الناتو» المعادي لروسيا، وزار كييف برفقة المستشار الألماني أولاف شولتز، والرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون، وأرسل أسلحة إلى هذا البلد، كما دعم ستّ حُزَم عقوبات فرضتها بروكسل على موسكو، لكنّه فقد تأييد حلفائه في الحكومة بعدما قرأ بعضهم أن المزاج الشعبي يتّجه في اتجاه آخر. وساهمت سياسات «سوبر ماريو» - كما تسمّيه الصحافة الأوروبية لدوره في إنقاذ اليورو من أزمة حادّة خلال فترة عمله في «المركزي الأوروبي» - في إطلاق موجة حادّة من التضخّم، وارتفاع الأسعار، واهتزاز إمدادات الطاقة. وبالفعل، قفزت شعبيّة «الإخوة الإيطاليون» الذين كانوا خارج الحكومة، إلى أعلى مستوياتها التاريخية، على رغم أنهم حصلوا على أقلّ من 5% من مجموع الأصوات في الانتخابات العامة السابقة (2018)، وبدا أن تغييراً في تركيبة النخبة الحاكمة صار أمراً محتماً.

وتقود ميلوني حزباً سياسياً طالما اعتُبر امتداداً عصريّاً للحركة الاجتماعية الفاشستية الجديدة التي وُرثت تركة الزعيم الإيطالي الراحل، بينيتو موسوليني، بعد الحرب العالمية الثانية. ويدافع حزبَين آخرين صغيرَين. وسيشغل جيانكارلو جورجيتي، من «رابطة الشمال»، منصب وزير المالية، على أن يتولّى أنطونيو تاجاني، الرَّجل الثاني في قيادة «فورزا إيطاليا» والنائب المخضرم في البرلمان الأوروبي، حقيبة الخارجية، فيما عُهد بمنصب وزير الدفاع إلى غيدو كروسيتو، العضو البارز في «الإخوة الإيطاليين».

وتتسلّم ميلوني السلطة خلفاً لماريو دراغي (وسط ليبرالي) الذي انهارت حكومة ائتلاف عريض كان يقودها بعد ضغوط تتعلّق بخياراته السياسية والاقتصادية، متّصلة خصوصاً بالانعكاسات الاقتصادية للحرب الروسية في أوكرانيا. وقد انحاز البيروقراطي المخضرم والمدير السابق لـ«البنك المركزي الأوروبي» بكليّته إلى تحالف «الناتو» المعادي لروسيا، وزار كييف برفقة المستشار الألماني أولاف شولتز، والرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون، وأرسل أسلحة إلى هذا البلد، كما دعم ستّ حُزَم عقوبات فرضتها بروكسل على موسكو، لكنّه فقد تأييد حلفائه في الحكومة بعدما قرأ بعضهم أن المزاج الشعبي يتّجه في اتجاه آخر. وساهمت سياسات «سوبر ماريو» - كما تسمّيه الصحافة الأوروبية لدوره في إنقاذ اليورو من أزمة حادّة خلال فترة عمله في «المركزي الأوروبي» - في إطلاق موجة حادّة من التضخّم، وارتفاع الأسعار، واهتزاز إمدادات الطاقة. وبالفعل، قفزت شعبيّة «الإخوة الإيطاليون» الذين كانوا خارج الحكومة، إلى أعلى مستوياتها التاريخية، على رغم أنهم حصلوا على أقلّ من 5% من مجموع الأصوات في الانتخابات العامة السابقة (2018)، وبدا أن تغييراً في تركيبة النخبة الحاكمة صار أمراً محتماً.

وتقود ميلوني حزباً سياسيّاً طالما اعتُبر امتداداً عصريّاً للحركة الاجتماعية الفاشستية الجديدة التي وُرثت تركة الزعيم الإيطالي الراحل، بينيتو موسوليني، بعد الحرب العالمية الثانية. ويدافع «الإخوة الإيطاليون» عمّا يسمّونه «القيم الاجتماعية التقليدية للعائلة الإيطالية» في مواجهة «الليبرالية المتحرّرة»، ويُنادون بـ«الحفاظ على الهوية المسيحية» لأوروبا، ويدعون إلى إغلاق الطرق أمام المهاجرين غير الشرعيين، والتصدي لـ«البيروقراطيين العدميّين» في بروكسل، وحماية العمّال الإيطاليين من تغوّل رأس المال المعولم. وقد أثار صعود شعبيّة الحركة في الأشهر القليلة الماضية قلقاً في المركز البيروقراطي الأوروبي من إمكان تضعضع التحالف الذي تقوده الولايات المتحدة ويدعمه الاتحاد الأوروبي ضدّ روسيا، ولا سيما أن علاقات طبّية تربطها بيمينيّين متطرّفين آخرين في السلطة أو المعارضة في عدّة دول أوروبية ممّن يشكّلون حلقة مشاغبة في وجه توجهات اتحاد السياسة وخياراته الاقتصادية. لكن ميلوني لطّفت بوضوح من حدّة مواقفها في تصريحاتها الأخيرة، مقتربةً من الوسط؛ فوعدت بالحفاظ على تحالفات إيطاليا «الأطلسية»، ودعم أوكرانيا، واحترام العملية الديموقراطية «الليبرالية»، وتحقيق «الاستقرار المالي»، فيما لم تَعُد مسألة الهجرة في أعلى قائمة أولويات الإيطاليين - بعدما نجحت روما في كبح جماحها من خلال تزويد الميليشيات الليبية بالموارد اللازمة لوقْف تدفّق قوارب المهاجرين المحتملين من دول الجنوب.

وتتسلّم ميلوني جمهورية تُعدّ في عرف الاقتصاديين بمثابة «رجل أوروبا المريض». فإلى التضخم الحادّ، والتصاعد الفلكي في تكاليف المعيشة، وتراجع الصادرات، وأزمة الطاقة، فإن إيطاليا بالفعل هي الدولة الأكثر مديونيّة في منطقة اليورو - حوالى 3 تريليونات يورو، أي ما يعادل 150٪ من الناتج المحلي الإجمالي -، وهي تنتظر على أحرّ من الجمر الحصول على الجزء الأكبر المتبقّي من حزمة دعم الاتحاد الأوروبي الموعودة بقيمة 200 مليار يورو أقرّت للمساعدة في إعادة إنعاش اقتصاداتها المنهك بعد جائحة «كوفيد-19»، وستظلّ بحاجة ماسّة أيضاً إلى دعم «المركزي الأوروبي» في الحفاظ على تكاليف الاقتراض الحكومي من التصاعد وإبعاد شبح الإفلاس. وتأتي إيطاليا ثانيةً فقط بعد اليونان في مستوى ارتفاع تكلفة الاقتراض السيادي ضمن منطقة اليورو.

لكن مصاعب ميلوني في السلطة قد تتأتّى أساساً من داخل ائتلافها الحاكم، إلى درجة أن بعض المراقبين يقولون إن حكومتها لن تبرأ من مرض عمر الحكومات الذي تشتهر به إيطاليا. وعرفت روما 70 رئيس وزراء منذ عام 1946. وقد شهدت الأسابيع القليلة الماضية خلافات حادّة بين أعضاء الائتلاف حول تقاسم الحقائب الوزارية وتتسلّم ميلوني جمهورية تُعدّ في عرف الاقتصاديين بمثابة «رجل أوروبا المريض». فإلى التضخم الحادّ، والتصاعد الفلكي في تكاليف المعيشة، وتراجع الصادرات، وأزمة الطاقة، فإن إيطاليا بالفعل هي الدولة الأكثر مديونيّة في منطقة اليورو - حوالى 3 تريليونات يورو، أي ما يعادل 150٪ من الناتج المحلي الإجمالي -، وهي تنتظر على أحرّ من الجمر الحصول على الجزء الأكبر المتبقّي من حزمة دعم الاتحاد الأوروبي الموعودة بقيمة 200 مليار يورو أقرّت للمساعدة في إعادة إنعاش اقتصاداتها المنهك بعد جائحة «كوفيد-19»، وستظلّ بحاجة ماسّة أيضاً إلى دعم «المركزي الأوروبي» في الحفاظ على تكاليف الاقتراض الحكومي من التصاعد وإبعاد شبح الإفلاس. وتأتي إيطاليا ثانيةً فقط بعد اليونان في مستوى ارتفاع تكلفة الاقتراض السيادي ضمن منطقة اليورو.

لكن مصاعب ميلوني في السلطة قد تتأتّى أساساً من داخل ائتلافها الحاكم، إلى درجة أن بعض المراقبين يقولون إن حكومتها لن تبرأ من مرض عمر الحكومات الذي تشتهر به إيطاليا. وعرفت روما 70 رئيس وزراء منذ عام 1946. وقد شهدت الأسابيع القليلة الماضية خلافات حادّة بين أعضاء الائتلاف حول تقاسم الحقائب الوزارية وتتسلّم ميلوني جمهورية تُعدّ في عرف الاقتصاديين بمثابة «رجل أوروبا المريض». فإلى التضخم الحادّ، والتصاعد الفلكي في تكاليف المعيشة، وتراجع الصادرات، وأزمة الطاقة، فإن إيطاليا بالفعل هي الدولة الأكثر مديونيّة في منطقة اليورو - حوالى 3 تريليونات يورو، أي ما يعادل 150٪ من الناتج المحلي الإجمالي -، وهي تنتظر على أحرّ من الجمر الحصول على الجزء الأكبر المتبقّي من حزمة دعم الاتحاد الأوروبي الموعودة بقيمة 200 مليار يورو أقرّت للمساعدة في إعادة إنعاش اقتصاداتها المنهك بعد جائحة «كوفيد-19»، وستظلّ بحاجة ماسّة أيضاً إلى دعم «المركزي الأوروبي» في الحفاظ على تكاليف الاقتراض الحكومي من التصاعد وإبعاد شبح الإفلاس. وتأتي إيطاليا ثانيةً فقط بعد اليونان في مستوى ارتفاع تكلفة الاقتراض السيادي ضمن منطقة اليورو.

لكن مصاعب ميلوني في السلطة قد تتأتّى أساساً من داخل ائتلافها الحاكم، إلى درجة أن بعض المراقبين يقولون إن حكومتها لن تبرأ من مرض عمر الحكومات الذي تشتهر به إيطاليا. وعرفت روما 70 رئيس وزراء منذ عام 1946. وقد شهدت الأسابيع القليلة الماضية خلافات حادّة بين أعضاء الائتلاف حول تقاسم الحقائب الوزارية

تقرير

حكومة فاشية متصدّعة: إيطاليا لا تستقرّ

لندن - سعيد محمد

أصبحت جورجيا ميلوني (45 عاماً) - رسميّاً - رئيسة وزراء إيطاليا، وأوّل امرأة تتولّى هذا المنصب في تاريخ الجمهورية التي تشكّلت عقب الحرب العالمية الثانية، وذلك بعد تاديتها، السبت، اليمين الدستورية أمام الرئيس سيرجيو ماتاريلا الذي كان قد استدعاها بعد حصول حزبها «الإخوة الإيطاليون» على العدد الأكبر من مجموع الأصوات في الانتخابات العامة الاستثنائية الأخيرة (26%)، وكلّفها بتشكيل الحكومة. ولم يتمتّع أيٌّ من الأحزاب الإيطالية التي خاضت الانتخابات بتأييد كافٍ لتشكيل حكومة منفردة، ما فرض على ميلوني الانخراط في ائتلاف من قوى اليمين واليمين المتطرّف سعياً إلى تحقيق الأغلبيّة المطلوبة لنَيْل ثقة البرلمان. وإلى «الإخوة الإيطاليون»، يضمّ التحالف الحاكم كلّاً من «حزب رابطة الشمال» (يمين متطرّف) بقيادة ماتيو سالفيني، و«فورزا إيطاليا» (يمين وسط) بقيادة سيلفيو بيرلوسكوني، إضافة إلى حزبَين آخرين صغيرَين. وسيشغل جيانكارلو جورجيتي، من «رابطة الشمال»، منصب وزير المالية، على أن يتولّى أنطونيو تاجاني، الرَّجل الثاني في قيادة «فورزا إيطاليا» والنائب المخضرم في البرلمان الأوروبي، حقيبة الخارجية، فيما عُهد بمنصب وزير الدفاع إلى غيدو كروسيتو، العضو البارز في «الإخوة الإيطاليين».

وتتسلّم ميلوني السلطة خلفاً لماريو دراغي (وسط ليبرالي) الذي انهارت حكومة ائتلاف عريض كان يقودها بعد ضغوط تتعلّق بخياراته السياسية والاقتصادية، متّصلة خصوصاً بالانعكاسات الاقتصادية للحرب الروسية في أوكرانيا. وقد انحاز البيروقراطي المخضرم والمدير السابق لـ«البنك المركزي الأوروبي» بكليّته إلى تحالف «الناتو» المعادي لروسيا، وزار كييف برفقة المستشار الألماني أولاف شولتز، والرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون، وأرسل أسلحة إلى هذا البلد، كما دعم ستّ حُزَم عقوبات فرضتها بروكسل على موسكو، لكنّه فقد تأييد حلفائه في الحكومة بعدما قرأ بعضهم أن المزاج الشعبي يتّجه في اتجاه آخر. وساهمت سياسات «سوبر ماريو» - كما تسمّيه الصحافة الأوروبية لدوره في إنقاذ اليورو من أزمة حادّة خلال فترة عمله في «المركزي الأوروبي» - في إطلاق موجة حادّة من التضخّم، وارتفاع الأسعار، واهتزاز إمدادات الطاقة. وبالفعل، قفزت شعبيّة «الإخوة الإيطاليون» الذين كانوا خارج الحكومة، إلى أعلى مستوياتها التاريخية، على رغم أنهم حصلوا على أقلّ من 5% من مجموع الأصوات في الانتخابات العامة السابقة (2018)، وبدا أن تغييراً في تركيبة النخبة الحاكمة صار أمراً محتماً.

وتقود ميلوني حزباً سياسيّاً طالما اعتُبر امتداداً عصريّاً للحركة الاجتماعية الفاشستية الجديدة التي وُرثت تركة الزعيم الإيطالي الراحل، بينيتو موسوليني، بعد الحرب العالمية الثانية. ويدافع «الإخوة الإيطاليون» عمّا يسمّونه «القيم الاجتماعية التقليدية للعائلة الإيطالية» في مواجهة «الليبرالية المتحرّرة»، ويُنادون بـ«الحفاظ على الهوية المسيحية» لأوروبا، ويدعون إلى إغلاق الطرق أمام المهاجرين غير الشرعيين، والتصدي لـ«البيروقراطيين العدميّين» في بروكسل، وحماية العمّال الإيطاليين من تغوّل رأس المال المعولم. وقد أثار صعود شعبيّة الحركة في الأشهر القليلة الماضية قلقاً في المركز البيروقراطي الأوروبي من إمكان تضعضع التحالف الذي تقوده الولايات المتحدة ويدعمه الاتحاد الأوروبي ضدّ روسيا، ولا سيما أن علاقات طبّية تربطها بيمينيّين متطرّفين آخرين في السلطة أو المعارضة في عدّة دول أوروبية ممّن يشكّلون حلقة مشاغبة في وجه توجهات اتحاد السياسة وخياراته الاقتصادية. لكن ميلوني لطّفت بوضوح من حدّة مواقفها في تصريحاتها الأخيرة، مقتربةً من الوسط؛ فوعدت بالحفاظ على تحالفات إيطاليا «الأطلسية»، ودعم أوكرانيا، واحترام العملية الديموقراطية «الليبرالية»، وتحقيق «الاستقرار المالي»، فيما لم تَعُد مسألة الهجرة في أعلى قائمة أولويات الإيطاليين - بعدما نجحت روما في كبح جماحها من خلال تزويد الميليشيات الليبية بالموارد اللازمة لوقْف تدفّق قوارب المهاجرين المحتملين من دول الجنوب.

وتتسلّم ميلوني جمهورية تُعدّ في عرف الاقتصاديين بمثابة «رجل أوروبا المريض». فإلى التضخم الحادّ، والتصاعد الفلكي في تكاليف المعيشة، وتراجع الصادرات، وأزمة الطاقة، فإن إيطاليا بالفعل هي الدولة الأكثر مديونيّة في منطقة اليورو - حوالى 3 تريليونات يورو، أي ما يعادل 150٪ من الناتج المحلي الإجمالي -، وهي تنتظر على أحرّ من الجمر الحصول على الجزء الأكبر المتبقّي من حزمة دعم الاتحاد الأوروبي الموعودة بقيمة 200 مليار يورو أقرّت للمساعدة في إعادة إنعاش اقتصاداتها المنهك بعد جائحة «كوفيد-19»، وستظلّ بحاجة ماسّة أيضاً إلى دعم «المركزي الأوروبي» في الحفاظ على تكاليف الاقتراض الحكومي من التصاعد وإبعاد شبح الإفلاس. وتأتي إيطاليا ثانيةً فقط بعد اليونان في مستوى ارتفاع تكلفة الاقتراض السيادي ضمن منطقة اليورو.

لكن مصاعب ميلوني في السلطة قد تتأتّى أساساً من داخل ائتلافها الحاكم، إلى درجة أن بعض المراقبين يقولون إن حكومتها لن تبرأ من مرض عمر الحكومات الذي تشتهر به إيطاليا. وعرفت روما 70 رئيس وزراء منذ عام 1946. وقد شهدت الأسابيع القليلة الماضية خلافات حادّة بين أعضاء الائتلاف حول تقاسم الحقائب الوزارية

العواصم التي كانت تضغط على أنقرة لـ«فتح صفحة جديدة» مع دمشق لا تزال على حالها (أ ف ب)

زراعية أو مُدنية طبيعية.

وعُقدت في إطار مقاربة مشكلة اللاجئين ندوة أقامها «مركز أنقرة للسياسات» في 18 تشرين الأوّل الجاري، شارك فيها العديد من المسؤولين والمعنيّين بهذا الملفّ، والذين عكست آراؤهم مناخات سلبية بالنسبة إلى عودة اللاجئين، ليس فقط تبعاً لما تقرّره الحكومة التركية، بل وفقاً لأوضاع الكثير منهم ومدى رغبتهم هم في العودة من عدمها، وهو ما لا تستطيع أنقرة فرضه بالقوّة عليهم. وفي هذا الإطار، اتهم وزير خارجية مالطا السابق، إيفاريست بارتولو، أوروبا، بأنها «لا تريد إنقاذ اللاجئين من الغرق»، بل منْع وصولهم «وهي بهذا تتركهم يغرقون، وهذا أمر معيب أخلاقياً»، معتبراً أن لدى الأوروبيين «معايير مزدوجة، فهم يستقبلون اللاجئين الأوكرانيين، ويمنعون غيرهم من الوصول إلى شواطئهم».

وفي مقاربة تعكس التوجّه الغربي لمنْع عودة اللاجئين، قال ممثّل المفوضية العليا لشؤون اللاجئين في أنقرة، فيليب لوكليرك، إن «مناخ الصدام في سوريا لا يبدو أنه سينتهي قريباً»، وإن «مشكلة اللاجئين سياسية، إذا لم تُحلّ في هذا الإطار فليس من عودة لهم إلى سوريا». ويعطي لوكليرك مثالاً على ذلك، اللاجئين السوريين في لبنان والذين يشكّلون ربع سكّانه، إذ يقول إنه «على الرغم من أن الوضع الاقتصادي في لبنان منهار ولا يمكن مقارنته بتركيا، فإن هؤلاء اللاجئين لا يريدون العودة إلى سوريا. إن إعطاء المال للعاديين لن يحلّ المشكلة لأنهم سيستخدمونه من جديد للهرب من سوريا». من جهته، حصر مراد إردوغان، عضو الهيئة التعليمية في الجامعة التركية - الألمانية في إسطنبول، كلامه بالّلاجئين السوريين في تركيا، قائلاً إن 70% من هؤلاء لا يريدون العودة إلى بلادهم إلّا بعد تحقيق السلام وتغيير النظام، لافتاً إلى أنه يعيش في المناطق السورية التي تسيطر عليها تركيا حوالى خمسة ملايين سوري، وفي حال لبّت أنقرة مطلب دمشق بالانسحاب من هذه المناطق، فإن معظم هؤلاء الناس سيبدأون بمغادرتها. ووفق إردوغان، فإنه منذ بداية الحرب في سوريا، «ولد في تركيا 820 ألف طفل سوري وبلغ عدد العاملين أكثر من مليونين ومئتي ألف شخص. أوروبا لا تفتح أبوابها إلّا للمهاجرين من ذوي الكفاءات العالية، في حين أن 35% من اللاجئين السوريين في تركيا أميّون لا يعرفون القراءة والكتابة، ولكنهم مرتاحون جدّاً للخدمات التي تقدّمها لهم الدولة على الصعيدَين الصحي والتعليمي». من جهته، يرى الكاتب مراد يتكين أن «حلّ مشكلة اللاجئين مرتبط على ما يبدو بإقامة نظام جديد في سوريا، وهذا يعني أن الحلّ ليس في يد تركيا وحدها. فهناك المناطق التي يسيطر عليها الأكراد ومعهم الولايات المتحدة، وهناك المناطق التي فيها الأسد ومعه إيران وحزب الله، وهناك الدور الإسرائيلي إضافة إلى تركيا». ولكن يتكين يلقي بالمسؤولية الكبرى في مشكلة اللاجئين، على الرئيس التركي، بالقول: «لكنّ المسؤولية الكبرى بلا شكّ تقع على عاتق رئيس الجمهورية إردوغان الذي اختار، منذ بدء الأزمة في سوريا، الانحياز إلى طرف ضدّ الأسد في الحرب الأهلية، والآن يعمل على ملمة الوضع».

حملته الانتخابية من الخسائر التي تسبّبت بها العقوبات ضدّ روسيا على الاقتصاد الإيطالي. ونُقلت عنه تصريحات حادّة حول فشل تدابير عقابيّة فرضتها أوروبا ضدّ موسكو، وقال لأنصاره خلال الحملة الانتخابية، إن «مَن يدفع الثمن - لفشل العقوبات - هي العائلات والشركات الإيطالية». كما لم تساعد تسجيلات صوتية تسرّبت لبيرلوسكوني - الشريك الثالث في ائتلاف، يشتكي فيها لكوادره الحزبية من عناد ميلوني، ويصفها بأنها «شخص متعجرف ومتسلّط وسيئ لا يمكن التوافق معه». لكن الهاجس الأكبر بعد تجاوُز قطوع التشكيل يظلّ مواقف الشركاء من موسكو. وتريد ميلوني أن تطمئن بروكسل وواشنطن إلى انتظامها الصريح في خط التحالف ضدّ روسيا، وهي أعلنت بصراحة أن «أيّ شخص لا يتّفق مع توجّهها المؤيّد لأوروبا وحلف شمال الأطلسي لا يمكن أن يكون جزءاً من الحكومة، حتى لو كان ذلك يعني عدم تشكيل الحكومة». لكن شركاءها في الحكم قد لا يعزفون المقطوعة ذاتها بعد تسلّمهم السلطة. ومن المعروف أن سالفيني - الشريك الثاني في الائتلاف الحاكم - كان قبل الحرب في أوكرانيا من المعجبين بالرئيس الروسي فلاديمير بوتين. وقد جار سالفيني بالشكوى علناً خلال محدودية حصّته من التشكيل الحكومي، أكثر من كونها تموضعاً سياسياً حاسماً. ومع ذلك، فقد انقضّ المعارضون الليبراليون والبيرلوسكونيون على رئيسة الوزراء، ومشكّكين بقدرتها على الوفاء بتعهّداتها أمام الأميركيين تجاه الحفاظ على دعم إيطاليا لأوكرانيا «مع وجود حلفاء بوتين الكثر داخل ائتلافها الحاكم»، بل دعا بعضهم إلى منْع تاجاني من تولّي منصبه وزيراً للخارجية تحديداً، نظراً إلى آراء زعيمه التي اعتبروها منحازة لروسيا، ويمكن أن تشوّش على الموقف الرسمي الإيطالي.

واللافت في اللعبة الإيطالية أن الطبقة الحاكمة، مهما غيّرت سرديّتها الفولكلورية بين ألوان الفاشستية والليبرالية واليسار، فإن ولاءها النهائي محسوم للإمبراطورية الأميركية التي بقواعدها العسكرية المنتشرة عبر الأراضي الإيطالية وأيديها الاستخبارية الممتدّة عميقاً في قلْب نخبة البلاد السياسية، قرّرت دائماً مَن يَحكم في روما وبماذا يَحكم. ولذا، فإن ميلوني، إن نجحت في كبح جماح شركائها، ستجد في المحصّلة أنها مجرّد ماريو دراغي آخر، وهو ليس ما صوّت من أجله الإيطاليون؛ وإذا فشلت، فتتحوّل سريعاً إلى رئيسة وزراء سابقة. هكذا هي السياسة في هذا البلد.

وفيات

بسم الله الرحمن الرحيم
السفير خليل كاظم الخليل
وإخوته
إسماعيل عبد الرحمن الخليل
وإخوته
الدكتور إسماعيل محمد الخليل
وإخوته
شوقي كامل السعيدي وإخوته
الحارث لطفي حيدر وأخواته
ينعون فقيدهم الغالي
مأمون ناظم الخليل
يُصلى على جثمانه الطاهر ويُوارى الثرى ظهر اليوم الإثنين الواقع فيه 24 تشرين الأول في مدافن العائلة في صور.
للفقيد الرحمة ولكم طول البقاء.

زوج الفقيدة المهندس شوقي فرحات
بناتها كارول زوجة نايف مجدلاني وابنتها : ريا
لارا زوجة فهد خباز وولداها : جوي وغبريال
جويا زوجة نايف قساطلي وأولادها : ياسمينا وغيا وأكرم
شقيقها عائلة المرحوم سهيل (في المهجر)
اسلافها افلين ابي نادر ارملة المرحوم ريمون فرحات
عائلة المرحومة نجاة اينا (في المهجر)
نوال زوجة ايلي بدور وعائلتها (في المهجر)
الهام ارملة المرحوم جهاد ابو جوده وبناتها : مايا وزينه ويمنى وعائلاتهن
وعموم عائلات فرحات ، رزق الله ، غطاس ، مجدلاني ، خباز ، قساطلي ، ابي نادر ، اينا ، بدور، ابو جودة وانسباؤهم في الوطن والمهجر ينعون اليكم بمزيد من الحزن والأسى فقيدتهم المأسوف عليها المرحومة
سهى نصري رزق الله
زوجة المهندس شوقي فرحات
المنتقلة إلى رحمته تعالى يوم الجمعة 21 تشرين الاول 2022 متممة واجباتها الدينية.
تقبل التعازي اليوم الاثنين 24 في صالون كنيسة سيدة العطايا ، الاشرفية ابتداءً من الساعة الحادية عشرة قبل الظهر ولغاية الساعة السادسة مساءً.

إعلانات رسمية

اعلان

تعلن وزارة الاتصالات – المديرية العامة للبريد عن رغبتها في إطلاق مزايدة تلزيم الخدمات البريدية للمزيد من المعلومات الاتصال على الأرقام التالية 01 – 424880 / 70.384184
للراغبين بالمشاركة يمكنهم الإطلاع على دفتر الشروط عبر المنصة الإلكترونية لهيئة الشراء العام www.ppa.gov.lb.
اعتباراً من يوم الاثنين 2022/10/24 لمدة ثلاثة أشهر من تاريخه.
بيروت في 17 تشرين الأول 2022
وزير الاتصالات
م جوني القرم
التكليف 492

حقّق الإخاء الأهلي عاليه أول ثلاث نقاط له على حساب السلام زغرتا

ثنائية رائعة بين حسن معتوق والحاج مالك منحت الفوز للأنصار (طلال سلمان)

الكرة اللبنانية

الأنصار بطل المباراة المتكاملة مشعلاً المنافسة

اشتدت المنافسة في الدوري اللبناني لكرة القدم. تقاربت النقاط بعد فوز الأنصار على البرج في قمة الأسبوع السابع الذي شهد أول خسارة للبرج وأول فوز للإخاء الأهلي عاليه وتعثّر شباب الساحل في طرابلس. في حين فاز التضامن صور على أرضه

عبد القادر سعد

استحقّت مباراة الأنصار والبرج أن تكون «نجمة» الأسبوع السابع من الدوري اللبناني لكرة القدم. وليس مبالغة حتى القول إنها أفضل مباراة هذا الموسم. فاز الأنصار 3-1 على ملعب جونيه البلدي في مباراة كان عنوانها الثنائي حسن معتوق والحاج مالك. أمتع النجمان الجمهور الكبير الذي حضر إلى الملعب أو تابع عبر شاشة التلفزيون. سجّل الحاج مالك هدفين وصنع لمعتوق هدفه. الأخير أيضاً قدّم لمالك الفرص والأهداف. سيناريو جميل بين لاعبين منحا فريقهما فوزاً غالياً على البرج المتصدّر وقلّصا الفارق معه إلى نقاط وحيدة. الأنصار لم يخدم نفسه فقط، بل قدّم خدمة للعهد والنجمة اللذين كانا بانتظار سقوط البرج كي يقتربا منه بعد فوزهما على الصفاء والشباب الغازية. وحده شباب الساحل فوّت على نفسه فرصة الحفاظ على الوصافة الثانية وتراجع إلى المركز الخامس برصيد 15 نقطة بعد تعادله المخيّب مع طرابلس 0-0 في ختام الأسبوع السابع.

فوز الأنصار لم ينتزع الصدارة من البرج لكنه وضعه تحت الضغط. بقي البرج متصدّراً برصيد 18 نقطة، لكنّ الأنصار أصبح رصيده 17 نقطة، في حين رصيد العهد الثالث والنجمة الرابع 16 نقطة.

وبالعودة إلى قمة الأسبوع السابع، فقد حملت في طياتها كل ما هو جميل لكرة القدم اللبنانية. مباراة حماسية، مستوى متقارب، أداء فني عالٍ من الفريقين في معظم فترات المباراة، أربعة أهداف، حضور جماهيري كبير وتكريم أنصاري لمدرب منتخب لبنان لكرة السلة جاد الحاج. جاءت الإثارة في اللقاء بعد السيناريوات التي شهدها من سيطرة أنصارية على الشوط الأول عبر التحرك المرعب للثنائي معتوق ومالك ومن خلفهما العقل المفكر التونسي حسام اللواتي، وبدعم من كريم درويش الذي قدّم أفضل مباراة له هذا الموسم وبدأ أساسياً مع «الأخضر».

> خسر الحكمة على أرض التضامن صور وتعثّر الساحل في طرابلس

في المقابل، لم يستطع البرجيون تسلّم زمام المبادرة رغم محاولات خالد تكه جي ومحمد صادق وستيفان سارفو. فحين تكون أول فرصة حقيقية للبرج في نهاية الشوط الأول وتعامل معها الحارس الأنصار هادي كنج ببراعة، فهذا مؤشّر إلى ضعف حيلة البرجيين أمام المد الأنصاري. مدّ أثمر هدفين لحسن معتوق (10) والحاج مالك (32) أراحا أعصاب الأنصاريين فريقاً وجمهوراً حيث دخل لاعبو «الأخضر» إلى غرف الملابس راضين عن الأداء والنتيجة.

في الشوط الثاني، انقلبت الحال بشكل كبير. انتفاضة برجيّة وتراجع أنصاري، أثمرا هدفاً للبرج سجّله خالد تكه جي بطريقة رائعة بعد ثلاث دقائق على انطلاقة الشوط.

هدفٌ أشعل المباراة بشكل كبير، وفتح الباب على جميع الاحتمالات. معادلة البرج للنتيجة واردة. معادلة وتقدّم للبرجيين أيضاً كانا واردين بعد الفورة «الصفراء» بقيادة تكه جي. صمود الأنصاريين وامتصاص الانتفاضة البرجية ومن ثم تعزيز النتيجة عبر المرتدات أيضاً كلّ ذلك كان وارداً. وهذا ما حصل. خطف الحاج مالك هدف المباراة (66) بعد تبادل كرات رائع مع شريكه حسن معتوق مطلقاً رصاصة الرحمة على المحاولات البرجية.

الفوز الأنصاري عكّره الإشكال الذي حصل بين لاعبي الفريقين حسام اللواتي وغازي حنينة والذي تكرر مرتين، ما أجبر الحكم محمد عيسى على رفع البطاقة الحمراء في وجه حنيني الذي ضرب اللواتي. إشكال جرت معالجته سريعاً من قبل القيّمين على الفريق حيث نشر حنيني صورة له مع اللواتي.

يوم السبت لم يكن عادياً، ليس فقط للأنصار، بل للإخاء الأهلي عاليه أيضاً الذي حقّق فوزه الأول وأول ثلاث نقاط على حساب السلام زغرتا بهدفين نظيفين على ملعب بحمدون. سجّل للجبليين قائد السلام زغرتا محمد أرناؤوط في الدقيقة 38 (خطأ في مرمى فريقه)، ومحمد المصري في الدقيقة 61. وكان السلام قد أضاع ركلة جزاء عبر البرازيلي فنيسيوس الذي أهدرها في الدقيقة 31. فوز الإخاء رفعه إلى المركز العاشر أمام السلام الحادي عشر بثلاث نقاط أيضاً وطرابلس الأخير بنقطتين.

أمس الأحد، شهد فوزاً غالياً للتضامن على حساب الحكمة 2-1. سجّل هدفين للتضامن عدنان ملحم وللحكمة بوكونتا سار. فوز التضامن رفعه إلى المركز السابع برصيد 8 نقاط متقدّماً على الحكمة السابع بنقطة.

جاد الحاج أنصاري

شهدت قمة الأسبوع السابع من الدوري اللبناني لكرة القدم حدثين لافتين قبل انطلاقها. الحدث الأول تمثّل بتكريم المدير الفني لمنتخب لبنان لكرة السلة جاد الحاج الذي قاد لبنان إلى نهائيات كأس العالم. اللفتة الأنصارية جاءت بعدما أعلن الحاج، عبر مقابلة، أنه مشجع أنصاري منذ الصغر ويحب فريق الأنصار. فأحبّ الأنصاريون تقديم قميص النادي للحاج وعليه اسمه ويحمل الرقم 13 (وهو الرقم المفضّل للحاج). سلّم أمين الصندوق أيمن الشامي ومدير العلاقات العامة في النادي محمود أبو النجا ومدير النادي بلال فراج ورئيس رابطة الجمهور وليد العشي القميص للحاج، متمنين له النجاح في مسيرته مع المنتخب.

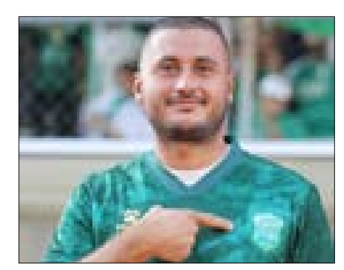

الحدث الثاني كان تقديم رابطتَي جمهورَي الأنصار والبرج الورود للاعبين، إذ قدم كل رئيس رابطة الورود للاعبي الفريق الآخر، الذين بدورهم رموا الورود نحو الجمهورين.

الكرة النسائية

9 من 9 لشابات لبنان في بطولة غرب آسيا

عزّز منتخب لبنان (أ) موقعه في صدارة الترتيب بالعلامة الكاملة، وذلك بعد فوزه على المنتخب السوري بنتيجة 2-0، في ختام منافسات الجولة الثالثة من بطولة اتحاد غرب آسيا الثالثة للشابات 2022 والتي يستضيفها الاتحاد اللبناني لكرة القدم خلال الفترة من 19 إلى 25 تشرين الأول الحالي على ملعب فؤاد شهاب في جونية.

افتتح منتخب لبنان (أ) التسجيل من ركلة جزاء نفّذتها اللاعبة صوفي فياض في الدقيقة 14.

وفي الدقيقة 44 كادت أن تضيف اللاعبة إيفيلينا الحداد الهدف الثاني لمنتخب لبنان (أ) من كرة رأسية لكنّ الحارسة رنيم أبو لطيف أبعدت الكرة بأطراف أصابعها.

شهد الشوط الثاني سيطرة لاعبات منتخب لبنان (أ) على الكرة سعياً منهن لإحراز الهدف الثاني وبالتالي مضاعفة النتيجة، وعلى عكس سير المباراة كاد أن يحرز المنتخب السوري هدف التعادل في الدقيقة 61 لولا تصدي الحارسة كلارا خليل لتسديدة أمامة عثمان.

وفي الدقيقة 87 سجّلت اللاعبة زهراء عساف الهدف الثاني لمنتخب لبنان (أ) من تسديدة بعيدة سكنت سقف مرمى الحارسة رنيم أبو لطيف.

مثّل منتخب لبنان (أ): الحارسة كلارا خليل واللاعبات صوفي فياض (زهراء عساف 45)، تيا ريتا ضاهر، لارا بو حمرا، ماريا سليم، سيرينا منصور (جولي عطالله 74)، جويل برامكي (ستيفاني القزي 89)، هدى حمزة، سيلين حيدر، ميرا شلهوب وإيفيلينا الحداد (هبة علوش 45).

وشهدت المباراة الأولى للمرحلة، فوز المنتخب الأردني على منتخب لبنان (ب) (ما دون 16 عاماً) بنتيجة 2-0. سجّلت هدفي الأردن تولين شويات (45) وآية عويسات (73).

وتصدّر منتخب لبنان (أ) جدول الترتيب برصيد 9 نقاط، وحلّ المنتخب السوري وصيفاً برصيد 6 نقاط، يليه المنتخب الأردني في المركز الثالث برصيد 3 نقاط، بينما بقي منتخب لبنان (ب) في المركز الرابع من دون أي نقطة.

> بحث حيدر مع الاتحاد الإقليمي إمكانية استضافة لبنان بطولات مقبلة بمختلف الفئات العمرية

ويلتقي في اليوم الأخير من البطولة غداً الثلاثاء، ثالث المجموعة مع صاحب المركز الرابع بين منتخبي الأردن ولبنان (ب) عند الساعة 11:00 قبل الظهر على المركزين الثالث والرابع، تليها المباراة النهائية على اللقب التي ستجمع منتخبي لبنان (أ) وسوريا عند الساعة 14:00 بعد الظهر على ملعب جونيه.

من جهة أخرى، استقبل رئيس الاتحاد اللبناني لكرة القدم هاشم حيدر في دارته في اللويزة وفد اتحاد غرب آسيا برئاسة أمينه العام خليل السالم وبحضور عضوَي اللجنة التنفيذية بالاتحاد اللبناني مازن قبيسي وأسعد سبليني والأمين العام جهاد الشحف.

ورحّب حيدر بأعضاء الوفد في بلدهم الثاني لبنان، وأكد أن الاتحاد اللبناني يضع كل إمكاناته لتوفير راحة المنتخبات الشقيقة وجميع الوفود المشاركة في بطولة الشابات التي تقام على ملعب جونية، وتوجّه بالشكر لوفد غرب آسيا على زيارته، مشدداً على أهمية التنسيق والتعاون المستمر بين الاتحادات لتطوير اللعبة.

بدوره، أشاد السالم بحسن الضيافة والتنظيم للاتحاد اللبناني والتعاون الكبير بهدف تقديم بطولة بأفضل المعايير، وتمنى أن تشهد النسَخ المقبلة مشاركة أوسع، مشيراً الى تطوّر الكرة النسائية اللبنانية بشكل كبير ولافت في منطقة غرب آسيا. وتناقش المجتمعون استضافة الاتحاد اللبناني لبطولات مقبلة بمختلف الفئات العمرية وبمشاركة أوسع.

(الأخبار)

يلعب منتخب لبنان مع منتخب سوريا في النهائي غداً الثلاثاء (موقع الاتحاد اللبناني)

كأس الاتحاد الآسيوي

السيب يُهدي عمان أول لقب قاري

منح نادي السيب سلطنة عمان أول لقب قاري في تاريخها، بتتويجه بكأس الاتحاد الآسيوي لكرة القدم، إثر فوزه على مضيفه كوالالمبور سيتي الماليزي 3-0 على استاد بوكيت جليل الوطني.

وتُعدّ بطولة كأس الاتحاد الآسيوي الثانية على مستوى الأندية في القارة بعد دوري أبطال آسيا، وقد انطلقت عام 2004 عندما أحرز لقبها الجيش السوري.

وسجل للفائز علي البوسعيدي من ركلة ركنية مباشرة أخطأ الحارس بإبعادها (22)، عبد العزيز المقبالي من كرة رأسية داخل المنطقة إثر عرضية من صلاح اليحيائي (37) ومحسن الغساني عندما راوغ الدفاع وأطلق يسارية قوية في قلب المرمى من زاوية ضيقة (69).

وانضم السيب إلى لائحة المتوّجين التي يتصدّرها الكويت الكويتي والقوة الجوية العراقي (3 ألقاب)، أمام الفيصلي الأردني والمحرق البحريني (2).

قال لاعب وسطه النيجيري دانيال أجيبولا «كنا أفضل في الشوط الأول ولم تكن المباراة سهلة. كان كوالالمبور جيداً واعتمدنا خطة منحتنا الفوز من خلال دراسة الخصم قبل المباراة».

تابع «هذه الكأس للجماهير، لقد سافروا وجاؤوا من عمان إلى هنا لدعمنا وتشجيعنا. تهانينا لهم».

وحرم رجال المدرب رشيد جابر، أبطال الدوري العماني مرتين توالياً، كوالالمبور سيتي من منح اللقب الثاني لماليزيا، بعدما كان جوهور دار التعظيم توّج بنسخة عام 2015.

وكان السيب الذي خاض البطولة للمرة الأولى، تصدر في الدور الأول ترتيب المجموعة الأولى بفوزين على جبلة السوري 1-0 والأنصار اللبناني 4-0 وخسارة أمام الكويت الكويتي 1-2.

(أ ف ب)

استراحة

كلمات متقاطعة 4154

10	9	8	7	6	5	4	3	2	1	
							■			1
	■							■		2
			■							3
		■			■					4
				■			■			5
								■		6
			■				■			7
	■					■				8
		■						■		9
									■	10

أفقيا

1- هيئة الملابس – غطاء للرأس تراثي – 2- شاعر مسرحي إنكليزي – 3- عائلة رئيس زائيري راحل – معبر فوق نهر – 4- مسرحية للأخوين رحباني – قلّ ماء الينبوع – للتعريف – 5- مقياس مساحة – نعم بالروسية – من أسماء السيف – 6- إحدى الولايات المتحدة الأميركية – 7- تهّيأ للحملة في الحرب – ريح طيّبة – قشر النخل – 8- خلاف أكثر – خاصتي – 9- وزارة ترعى شؤون التربية والتعليم – ظنّ – 10- دولة أوروبية تقع داخل شبه الجزيرة الإيطالية

عمودياً

1- دولة أفريقية – 2- في العود – من الحشرات – 3- ما بين طرف الإبهام وطرف الخنصر ممتدّين – حرف جزم – 4- دولة أميركية – حرف جر – 5- أكلت – الحمام البرّي – 6- من شخصيات قصص الأطفال – عائلة إقتصادي فرنسي راحل – 7- سقي النبات – من العصافير – ضد آمن – 8- حصن – مذنبٌ معروف – 9- إعصار إستوائي ضرب الولايات المتحدة بقوّة عام 2012 – قام بهجوم واسع – 10- ضابط فرنسي راحل إعتزل العالم وتنسّك في صحراء الجزائر وفيها قُتل

حلول الشبكة السابقة

أفقيا

1- فورموزا – دا – 2- ود – يوبيل – 3- اوساكا – ورم – 4- دريد لحام – 5- شدا – يال – رت – 6- هي – التبر – 7- فلة – أبكم – 8- بعيد – بركار – 9- باماكو – را – 10- مقت - الكميْت

عمودياً

1- فؤاد شهاب – 2- وردي – عبق – 3- روسيا – فيات – 4- مداد – الدم – 5- كليلة – ا ا – 6- زياحات – بكل – 7- او – الباروك – 8- بوم – ربك – 9- دير – كاري – 10- المستعمرات

sudoku 4154

4	9		2			1		7
		5		4	6			9
7		6			1			
	8	4		6				
3				9				6
	5					9	3	4
			8				9	
			5	1		7		
8	7	9			4			3

شروط اللعبة

هذه الشبكة مكوّنة من 9 مربعات كبيرة وكل مربع كبير مقسّم إلى 9 خانات صغيرة. من شروط اللعبة وضع الأرقام من 1 إلى 9 ضمن الخانات بحيث لا يتكرر الرقم في كل مربع كبير وفي كل خط أفقي أوعمودي.

حل الشبكة 4153

9	1	2	8	6	5	4	7	3
3	4	5	1	2	7	8	9	6
6	7	8	4	3	9	1	2	5
7	8	1	3	4	2	6	5	9
2	3	4	5	9	6	7	1	8
5	6	9	7	1	8	2	3	4
1	2	3	6	5	4	9	8	7
4	5	7	9	8	1	3	6	2
8	9	6	2	7	3	5	4	1

مشاهير 4154

11	10	9	8	7	6	5	4	3	2	1

عارضة أزياء لبنانية ومغنية أثارت الجدل حول ارتدائها للملابس المثيرة. تصدرت عناوين الصحف لفترة طويلة

5+8+7+10+5+3+4 = جزر اسبانية ■ 1+2+6 = حرف أبجدي ■ 11+9 = حرف نصب

حل الشبكة الماضية: مارتن رودبيك

إعداد نعوم مسعود

سينما

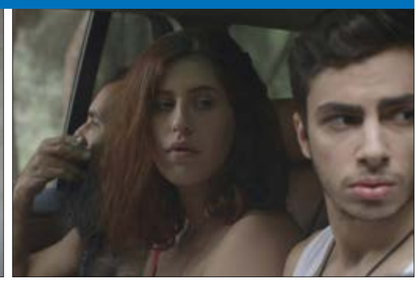

«فلتلك خلص» لإيلي خليفة يجمع بين الدراما والكوميديا

في «جدار الصوت» لأحمد غصين، ينطلق شاب في رحلة بحث عن والده في إحدى القرى الجنوبية

يعرض وائقي إليان الراهب «أعنف حب»

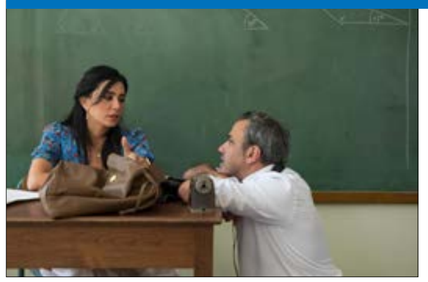

ذاكرة الحرب والاجتياح الاسرائيلي لبيروت يعودان في فيلم «1982» لوليد مونّس

برنامج عروض منوّع ومجّاني يضم آخر الإنتاجات المحلّية
«أسبوع الفيلم اللبناني»: سيّارات مفخّخة وحبّ «محرّم» وتجارب أولى

ساندرا الخوري

بدءاً من اليوم، تنظّم شركة «أم. سي» للتوزيع «أسبوع الفيلم اللبناني» وتقترح في برنامجها سلسلة من الأفلام التي أنتجها سينمائيون لبنانيون في السنوات الثلاث الأخيرة، سعياً منها إلى إلقاء الضوء مجدداً على هذه الأعمال التي جاء صدورها في أوقات صعبة. شهدت السينما في لبنان خلال السنوات الماضية وفرة في الأعمال من مختلف الاتجاهات والأنماط، من أفلام وثائقية وروائية، تمكّن عدد منها من البروز خارجاً في إطار مهرجانات عالمية، إلا أنها لم تحظ بالحفاوة نفسها في بلد منشئها. فقد استكمل سينمائيون بارزون مشوارهم بتقديم أعمال مهمة أضيفت إلى مسيرتهم، كما برزت أسماء شابة واعدة قدّمت أعمالاً أولى لقيت ردود فعل إيجابية إن كان على مستوى النقاد أو المشاهدين.

مشكلات الإنتاج وصعوبة الوصول إلى عدد أكبر من المشاهدين باتت غير خفية على أحد، خصوصاً في ما يتعلّق بالأفلام غير التجارية في لبنان أو المنتمية إلى سينما المؤلف. وفي هذا الصدد، لم ينل الكثير من الأعمال حقّه من المشاهدات ومرّ مرور الكرام في حين كان يستحقّ أكثر من ذلك. ولا ننس وباء كورونا الذي أبعد الناس عن الصالات لفترة طويلة، وليس فقط على الصعيد المحلي. مع عودة الحياة الثقافية إلى نوع من الحركة، كان مهماً إعادة تسليط الضوء على الأفلام اللبنانية التي أُنجزت في المدة الأخيرة كي يتمكن المشاهد اللبناني من التعرف إليها أو إعادة اكتشافها.

من هنا أتت مبادرة «أم. سي» في جمع عدد من هذه الأفلام المنتجة في السنوات الثلاث الأخيرة بعدما جالت مهرجانات عالمية عدة ونالت بعض الجوائز فيها ضمن «أسبوع الفيلم اللبناني». في البرنامج أفلام تعرض للمرة الأولى في لبنان وأخرى كان لها مرور في الصالات في السنوات الماضية.

مواضيع وهواجس مختلفة يطرحها السينمائيون في أعمالهم المشبعة بطبيعة الحال تأثراً بالوضع الذي آلت إليه البلاد والحالة التي يعانيها الفرد والمجتمع في لبنان من دون أن ننسى جروح الحرب التي ما زالت مفتوحة. ومن هنا، تتشعّب الكثير من المواضيع في هذه الأعمال التي تلقي نظرة داكنة أحياناً وقد تكون محمّلة بالأمل أيضاً على مجتمعنا وحياتنا والصعوبات التي يعيشها المرء في يومياته وفي محاولته التكيّف مع الوضع وتطرح في معظم الأحيان الكثير من التساؤلات، عبر أساليب تصوير وإخراج مختلفة.

اختار منظمو الحدث الافتتاح بفيلم الشاب اللبناني الفرنسي روي عريضة «تحت السماوات والأرض» (اليوم ـ س:19:00/ فوكس/ سيتي سنتر) الذي جال على عدد من المهرجانات الدولية والحائز جائزة أفضل فيلم عربي في «مهرجان القاهرة السينمائي الدولي» (2020). لم يعرض الفيلم في الصالات التجارية في لبنان على رغم مرور سنتين على إنتاجه. وبحسب ما ورد في الملخّص الخاص به، تقع أحداثه على خلفية سلسلة من الاعتداءات والانفجارات عبر سيارات مفخّخة في مدينة بيروت ويصوّر العمل شخصية الآن الذي اختار تخصيص وقته لهواية الغطس والتي سرعان ما تتحول هوساً في سعيه إلى تحطيم رقم قياسي عالمي.

> اعمال تعرض للمرة الاولى في لبنان واخرى طُرحت في الصالات خلال السنوات الماضية

ذاكرة الحرب والاجتياح الإسرائيلي لبيروت يعودان في فيلم «1982» لوليد مونّس (10/25 ـ س:19:00 ـ فوكس) المعروض أيضاً في برنامج «أسبوع الفيلم اللبناني». صدر العمل في الصالات ولكن في ظروف صعبة في بدايات الثورة، ويوم بدأ وباء كورونا بالانتشار، علماً أنه اختير ليمثّل لبنان في الأوسكار في فئة أفضل فيلم أجنبي من دون أن يصل إلى لائحة الأفلام المرشحة للجائزة. تقع أحداثه في مدرسة جبلية، في آخر يوم دراسي، يحاول خلاله صبي في الـ11 من العمر البوح بحبّه لصديقته في الصف، لكنه أيضاً يوم كارثي للبنان تتعرّض خلاله بيروت لقصف إسرائيلي يهدد سكون المدرسة والمكان. استعان مونّس بنادين لبكي لتؤدي دور المعلّمة ياسمين التي ليدعونا إلى التفكير بأمور أخرى وبعلاقة الفرد بالمكان الذي ينتمي إليه أو لا ينتمي إليه.

على صعيد آخر، يعرض «أسبوع الفيلم اللبناني» وئائقي إليان الراهب الجديد «أعنف حب» (10/26 ـ س:19:00 ـ صالة «مونتاني»)/ المعهد الفرنسي في لبنان) الذي شارك في «مهرجان برلين السينمائي». تتبع صاحبة فيلمي «ليالي بلا نوم» و«ميّل يا غزيل» رجلاً لبنانياً تعرّض للقمع خلال ترعرعه في لبنان. بعد مرور 30 عاماً على انتقاله إلى إسبانيا، يعود ليواجه الماضي المؤلم ويسعى إلى إيجاد نوع من التوازن العاطفي. حازت الراهب جائزة «تيدي» عن فيلمها في «مهرجان برلين» الـ71.

أما وئائقي «نحن من هناك» (10/27 ـ س:19:00 ـ المعهد الفرنسي في لبنان) لوسام طانيوس، فقد جال أيضاً على عدد من المهرجانات الدولية منها «مهرجان الفيلم العربي» في روتردام عام 2020. وعاد وفاز بجائزتين في الدورة 42 من «مهرجان القاهرة السينمائي». يصوّر وسام ابني عمته جميل وميلاد وهما سوريان في منتصف العشرين من العمر، طوال خمس سنوات في رحلتهما إلى أوروبا، بحثاً عن تغيير مصيرهما، متسائلاً عن قدرة المرء على التأقلم مع التغيير والبعد عن الوطن.

في المقابل، يعرض المهرجان فيلم إيلي خليفة «فلتلك خلص» (10/28 ـ س: 19:00 ـ فوكس) الذي يجمع بين الدراما والكوميديا، لإلقاء نظرة نقدية على العمل في المجال السينمائي والمجتمع. نراه يؤدي دور مخرج أفلام متحمّس جداً لفيلمه الجديد ولكنه غارق في زحمة من الأفكار المتناقضة. ستمرّ شخصياته بظروف استثنائية نتيجة لذلك. في حوار أجرته معه «الأخبار» لدى عرض الفيلم في صالاتنا العام الماضي، أخبرنا أنه أراد إنجاز فيلم قد يرغب في رؤيته في صالات السينما، فمال مرة أخرى إلى الكوميديا التي عُرف بها، مازجاً إياها بعناصر من الفيلم البوليسي الذي يحتفظ بالغموض حتى النهاية. يدرك المخرج حين ينظر من حوله أن مجتمعنا غير طبيعي، لذا أراد لشخصياته أيضاً أن تعكس الحالة.

وئائقي آخر يضمّه «أسبوع الفيلم اللبناني» إلى لائحته هو «كشكش» (10/30 ـ س:19:00 . فوكس) لليا نجار. سبق أن عرض العمل للمرة الأولى في إطار «أسبوع الفيلم الألماني» الأخير في بيروت. في فيلمها الطويل الأول، تصطحبنا نجار إلى أسطح المنازل المرتفعة في المدينة حيث اكتشفت. كما تقول في تعريفها عن الفيلم ـ فسحة أمل غير متوقعة عبر لعبة الحظ «كش الحمام» ومتابعتها لثلاثة رجال يهوونها. كانت تلك الأسطح في رأيها ملاذاً للهروب من المدينة الممزّقة بسبب الفساد السياسي المنتشر وتداعيات الانفجار المدمر والمؤلم الذي هزّ بيروت.

ويختتم الحدث بفيلم «عا أمل تجي» (10/30 . س:19:00 ـ فوكس) لجورج بيتر بربري الذي سبق أن حظي بعروض تجارية في صالات بيروت العام الماضي، وكانت أيضاً لديه مشاركات في مهرجانات أبرزها «برلين» عام 2021. في اختصار، يتشارك إتيان واصدقاؤه تجربتهم الجنسية الأولى عندما يقرران زيارة بائعة هوى في رحلة بحث عن الذات وما يجري في داخلها أولاً.

«أسبوع الفيلم اللبناني»: بدءاً من اليوم حتى 30 تشرين الأول (أكتوبر) ـ الدخول مجّاني. الحجز إلزامي إلكترونياً عبر موقع metropoliscinema.net

الافتتاح اليوم مع فيلم روي عريضة «تحت السماوات والأرض»

يختتم الحدث بفيلم «عا أمل تجي» لجورج بيتر بربري

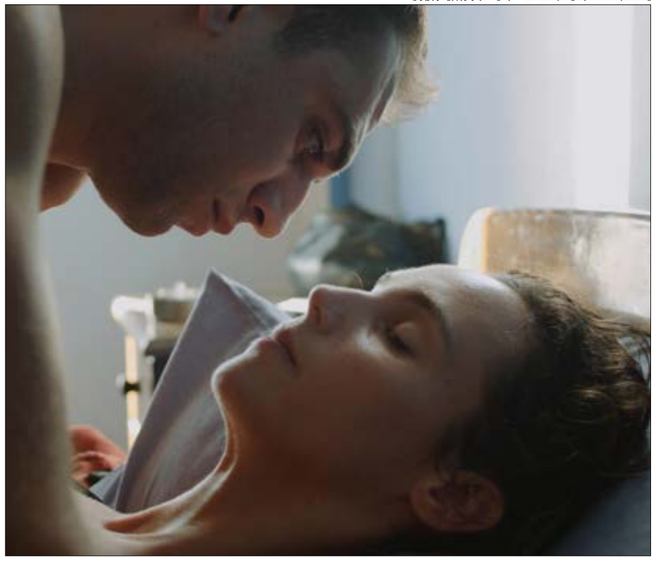

في الصالات

«Halloween ends» يرتدي ثوب العفّة

شفيق طبارة

استعادة أيقونة رائعة لسينما الرعب والسلاشر، مثل مايكل مايرز، ليست مهمة سهلة. لإحضار هذا القاتل الذي لا يمكن إيقافه ويمثل الشر المطلق منذ عام 1978، يحتاج إلى توازن ليس سهلاً تحقيقه، ويمكن أن يمثل فخاً كبيراً وقع فيه المخرج دايفد غوردن غرين. سلسلة أفلام «هالووين» وصلت اليوم إلى الفيلم الثالث عشر بعنوان «هالووين ينتهي» بعد 44 سنة على الفيلم الأول الذي حمل توقيع المخرج جون كاربنتر. جميع الأفلام التي أُنتجت بعد فيلم «هالووين» (1978) لم ترق إلى فيلم كاربنتر. حتى دايفد غوردن غرين الذي أكمل تقريباً ما توقف عنده كاربنتر لم يصل إلى عبقرية الأول. ثلاثية جديدة بدأها بفيلم «هالووين» (2018) وأكملها بـ «هالووين يقتل» (2021) وأنهاها بـ «هالووين ينتهي» الذي طرح أخيراً في الصالات اللبنانية. تدور الثلاثية حول أن فكرة الشر والعنف بحد ذاتها معدية تسبّب الإدمان أكثر من كونها مهرجاناً للدم والضحايا. لكنّ هذا المقترح يضيع عندما يتم التركيز فقط عليه وتكراره في كل ثانية.

> الفيلم الكلاسيكي ذُكّر بما فيه الكفاية

بعد أربع سنوات على نهاية فيلم «هالووين يقتل»، وبعد النهاية الغامضة لمايكل مايرز، تعيش لوري (جيمي لي كورتيس) الآن مع حفيدتها أليسون (أندي ماتيشاك) التي قُتلت والدتها بوحشية في الفيلم السابق، وتنتهي من كتابة مذكراتها. منذ ذلك الوقت، لم تَرَ مايرز مرة أخرى. بعدما سمحت لظل مايكل بالبقاء طوال وجودها لعقود، قررت أخيراً التخلي عن خوفها وغضبها والعودة إلى الحياة. لكن عندما يتهم الشاب كوري (روهان كامبل) البريء بقتل صبي كان يعتني به كجليس أطفال، تهبّ موجة من الرعب والعنف على المدينة. يركب كوري دراجة ويهرب وينغمس في الكراهية، ولوري سوف ترى مايكل مايرز مرة أخرى في عيون الصبي المعذب، ما يجبرها مرة أخرى على التعاون مع آخرين لمحاربة الشر القاتل. لكن هذه المرة، سيتعين عليها التعامل مع مايرز وإنهائه مرة واحدة وإلى الأبد، حتى لا يعود الشر. هذا هو الفيلم. هذا الملخّص يصوّر ساعة من الفيلم، لا دماء ولا وفيات ولا مايكل مايرز، مجرد بناء شخصية خرجت من العدم. الساعة المتبقية تقريباً هي ما نراه دائماً: قتل ودماء، وصراخ بلا هدف. حتى إنّ الفيلم صوّر لوري كأنها شخصية عادية، بعيدة عن الضوء، بينما يضيع الوقت مع الشخصيات التي لا ينبغي أن تكون موجودة. تم استبعاد وفاة كارين (جودي غرير) المروعة في نهاية الفيلم الثاني، بعدما نجا مايكل مايرز بأعجوبة من كل شيء. حتى الفيلم الجديد، نسي أسطورة مايرز، فحوّله إلى مشرد مثير للشفقة يعمل كـ «مدرب» للشاب الجديد، ما يعزز فكرة الفيلم التي يفرضها بعجرفة وهي أنّ المجتمع أفسد بريئاً وحوّله إلى شرير.

خاتمة الثلاثية هي بالفعل خاتمة تم بناؤها على مدى فيلمين، لكن انتهى بها الأمر لتكون محاضرة أكثر مما هي فيلم رعب. كان هناك دافع نفسي في الأفلام السابقة، ليس حول شخصية مايكل مايرز، ولكن حول كيف يمكن لأفعاله (أو لا) أن تغير العالم من حوله. «هالووين ينتهي» ينسى من وقت إلى آخر أنّه قصة سينمائية، أو فيلم سلاشر. لذلك يبدو كأنه أشبه بمحاضرة تثقيفية عن التقليل من شأن الشر، أو الذنب الوراثي، أو كيف يمكن أن ينتشر الانحراف في بيئة مع مرور الوقت، بعبارة أخرى: «الإنسان نتاج بيئته». دايفد غوردن غرين مهتم جداً بربط الرعب بالدراما، إلا أنه ليس مهتماً جداً بإدراك أنّ هناك نقاط يجب المرور عليها والتعمق فيها من دون أن يفقد فيلم الرعب أو السلاشر خصائصه. فكرة تحويل فيلم رعب إلى فصل دراسي في علم النفس الاجتماعي، فكرة ميتة لا حاجة لها، ما ضيّع الفيلم بأكمله وأفقده قوته.

وحتى هدم أسطورة مايرز التي بنيت على مدى عقود. نقطة الفيلم هي أن مايكل مايرز لم يعد يحتاج إلى التجوال مرتدياً قناعه الأيقوني حتى يظهر أثر العنف. في الواقع، الشر الذي يمثله متأصل بالفعل في هادونفيلد، إلى درجة أنّ المدينة أصبحت شريرة وقاسية مثل الوحش التي تكرهه، وهذه هي الوصفة المناسبة لإنتاج مايرز جدد. هذه الخطابة جعلت الفيلم مملاً، يصرخ برسالته المناهضة للعنف، ويحوله إلى شيء هجين بين الدراما والرعب، لا نعرف ما هي تسميته. «هالووين ينتهي» ليس فيلم رعب، ولا مايرز هو مايرز ولا حتى المدينة هي نفسها، حتى الشخصيات الأيقونية أصبحت مجرد ديكور في هذا النص المفسر بشكل سيء بحواراته المتكررة والفائضة عن الحاجة. كما أن نهايته بلا هدف ولا حتى تصلح لتكون ذروة الثلاثية. نتمنى أن تنتهي سلسلة «هالووين» هنا. الفيلم الكلاسيكي ذُكّر بما فيه الكفاية، كأن هوليوود تنفض عنها ماضيها الملّي، بأفلام جيدة من هذا النوع، والآن تلبس ثوب العفة وتقول لنا بأنّ العنف يولّد العنف، كأنها خائفة على مجتمعاتها أو خائفة بأن أفلام السلاشر ستنتج قتلة حقيقيين. أفكار عفا عليها الزمن، كما دفن الوقت جميع أفلام «هالووين» التي أتت بعد فيلم كاربنتر.

Halloween Ends في الصالات

الأخبار
al-akhbar
الإثنين 24 تشرين الأول 2022 العدد 4759

صورة وخبر

شواء السمك على التنكة عادة منتشرة في كل موانئ الصيد. يعود صيّادو الأسماك من «الكسح» بغلّة منوّعة. وقبل أن يحملوا «الفَرْش» إلى «الميرة» (سوق السمك) لبيعه، ينتقون منه عدداً من الأسماك، غالباً ما تكون من نوع «بلّميدا» (الصورة من ميناء صيدا)، ويلفّونها بورق الجرائد أو أكياس التربة ثمّ يشوونها على الحطب فوق تنكة معدنية، ويتناولونها على الفطور مع زملاء لهم على رصيف الميناء. الصيّاد عدنان بطروني يقول إنّ طعم السمك المشوي بهذه الطريقة ألذّ بكثير من ذلك المُعدّ على الغاز، وهو فطوره المفضّل. ويشير إلى أنّها عادة بحرية، إذ يختار الصياد «السمك المُعَوَّر» (المُصاب) بسبب سلطعون أو أخطبوط، ويأكلها أفضل من بيعها «بتراب المصاري». (علي حشيشو)

المفكرة

السابعة مساءً. فندق The J (شارع جان دارك. الحمرا/ بيروت). للاستعلام: 01/344626

لنعد تخيّل بيروت

■ Re-Imagining Beirut (إعادة تخيل بيروت)، هو عنوان معرض وسام بيضون الفردي الذي تحتضنه غاليري Art on 56th في الذكرى العاشرة لإنشاء الغاليري وبداية الموسم الفني الجديد. وغداً الثلاثاء، سيكون الجمهور على موعد مع جولة يقودها بيضون. يتضمّن المعرض لوحات تمثّل خرائط لبيروت، المدينة التي تنسجم مع شبكات الوعي الإبداعي للفنان. باستخدام التقليد القديم لرسم الخرائط، يروي وسام بيضون قصصاً عن العاصمة اللبنانية، نُسجت في الطبقات المعقّدة للخريطة. Re-Imagining Beirut يبني قصّة من خلال فن رسم الخرائط. وبفضل التجاور المثالي بين الأشكال المجردة والعضوية، ينتج الفنان مخطّطاً شخصياً للمدينة. هكذا، يصبح رسم الخرائط شخصياً وحميماً بدلاً من أن يكون دقيقاً تماماً. ويكرّم المعرض كذلك المشهد المتغيّر باستمرار في بيروت، مؤكّداً طبيعتها المؤقتة. فـ «ستّ الدنيا» التي أُعيد بناؤها مراراً، تحتاج باستمرار إلى إعادة تشكيل وإعادة ابتكار نفسها، لا سيّما بعد انفجار 4 آب (أغسطس) 2020.

افتتاح معرض Re-Imagining Beirut: غداً الثلاثاء. الساعة الرابعة بعد الظهر. غاليري Art on 56th (الجميزة. بيروت). للاستعلام: 01/570331

تحية شعرية لباسكال عشاف

■ يوم الجمعة المقبل، تعود «أمسيات بيروت الثقافية» مع أمسية شعرية يحييها الشاعران إبراهيم شحرور ونعمان الترس (الصورة). النشاط المرتقب مهدى لروح الشاعر باسكال عسّاف الذي رحل في أيلول (سبتمبر) الماضي بعدما خسر معركته مع السرطان. يتولّى المير طارق ناصر الدين مهمّة تقديم الأمسية الذي يشارك فيها أيضاً الفنان طارق بشاشة الذي يشتهر بعزفه على آلة الكلارينيت.

أمسية شعرية لإبراهيم شحرور ونعمان الترس: الجمعة 28 تشرين الأوّل (أكتوبر) الحالي. الساعة

«جسور» الفنّ تقود إلى الحمرا

■ تجدّد فرقة «ستوريز ـ جسور للتقاليد»، في 16 تشرين الثاني (نوفمبر) المقبل موعدها مع الجمهور في «مترو المدينة» (الحمرا). الثلاثي المؤلّف من زياد الأحمدية (عود) ومنير مَهملات (تشيلّو) وبهاء ضو (رقّ)، يعزفون مقطوعاتهم الأصلية مازجين بين الموسيقى الشرقية العربية وتلك الفولكلورية الأوروبية. نشأت الفرقة بناءً على هدف أساسي يتلخّص بـ «مدّ جسر الثقافات والتقاليد، سواءً من حيث أنواع الموسيقى أو المجتمع، منطلقةً من إيمانها بأنّ الموسيقى تستطيع ويجب عليها أن تلعب دوراً مهماً في مواجهة الانقسام والعزل المستمر لمختلف المجتمعات في لبنان». تعود انطلاقة «ستوريز» إلى عام 2018، وهي قدّمت منذ ذلك حفلات في مناطق لبنانية مختلفة، فيما شاركت في فعّاليات عدّة من بينها «مهرجان زكي ناصيف» في عام 2019.

حفلة فرقة «ستوريز ـ جسور للتقاليد»: الأربعاء 16 تشرين الثاني 2022. الساعة التاسعة مساءً. «مترو المدينة» (الحمرا ـ بيروت). للاستعلام: 76/309363

على بالي

أسعد أبو خليك

لا تزال صورة عديّ التميمي في الأذهان. لم نرَ مثل هذا المشهد من قبل. رجلٌ يقاتلُ ويستمرّ في القتال حتى بعدما زرعوا في جسده ورأسه الرصاص. قاتل بعدما استحال شهيداً. هو الشهيد قبل أن يموت في المشهد الدرامي الوطني. عديّ التميمي هو في تضادّ مع المرحلة ورموزها: من أوسلو والهدنات والسلطة والتنسيق الأمني. هو في تضادّ مع الزمن. رأينا عديّ التميمي يقاتل ثم يموت أمام أنظارنا. ثم رأيناه يقوم بهدوء من الموت بعدما اكتشف أنّ ثمّة رصاصات في مسدّسه، فقام من الموت وأطلق ما بقي عنده من رصاص. خلافاً للأساطير الدينيّة، عديّ التميمي قامَ من الموت. حقاً، حقاً، قامَ. عديّ التميمي لخّص في ثوانٍ بطولات الشعب الفلسطيني ودحض أوهاماً تزرعها أنظمة النفط عن أهواء الشعب العربي. لقي عديّ التميمي من الاحتضان من قبل الشباب العربي ما لم يلقاه رجل منذ اكتشاف جيل عربي جديد لغسان كنفاني. سنسجّل أنّ مرحلة بدأت باستشهاد عديّ التميمي. اسمه تخلّدَ قبل أن يموت. سيُطلق اسمه على معالم وعلى عمليّات ستلي. أنعش عديّ بحياته وموته آمال محبطين وبؤساء. سيكبر أطفال في فلسطين وخارجها ويقولون لأهلهم: نريد أن نكون مثل عديّ التميمي. سيرسمونك بالطبشور يا عديّ، وأولاد المدارس سيهتفون باسمك. أصبح لأهلك بعد موتك الآلاف من الأطفال والأولاد. قبرك لم يعد ملك عائلتك بل أصبح ملكاً للأمّة. شريط الفيديو الذي يظهر قتال عديّ سيُدرج في الكليّات العسكريّة والمعاهد الدينيّة ـ أو يجب. هناك شعور عند الشعب الفلسطيني بأنّ القطع مع مرحلة سابقة ومع رموزها على اختلافهم من ضرورات التحرّر الوطني. هو العودة بالقضيّة إلى الجذور، والعودة إلى الوطن بإصرار، بالنيابة عنه وعن كل شعبه. عديّ قام من موته ليطلق آخر رصاصاته، ويمكن له، وهو مُجترح البطولات والمعجزات، أن ينهض من جديد كي يُطلق آخر رصاصة ضد العدوّ.

الأخبار
al-akhbar
صادرة عن شركة أخبار بيروت

■ رئيس التحرير
ابراهيم الأمين
■ مدير التحرير المسؤول
وفيق قانصوه

■ مجلس التحرير
أمل الأندري
محمد وهبة
وليد شرارة
دعاء سويدان
جمال غصن
حسين سمور

■ المدير الفني
صلاح الموسى

■ المكاتب
بيروت ـ فردان ـ شارع دونان ـ سنتر كونكورد الطابق الثامن
■ تلفاكس: 01759500 01759597
■ ص.ب 113/5963

/AlakhbarNews
@AlakhbarNews
/alakhbarnewspaper

■ الإعلانات
الوكيل الحصري 01/759500 ads@al-akhbar.com
■ التوزيع
شركة الأوائل
15ـ 01 /666314 ـ 03 / 828381
■ الموقع الالكتروني
www.al-akhbar.com

الإثنين 24 تشرين الأول 2022 العدد 213
Lundi 24 Octobre 2022 no213

الأخبار

رأس المال

العلاقة بين سعر الصرف والتضخم

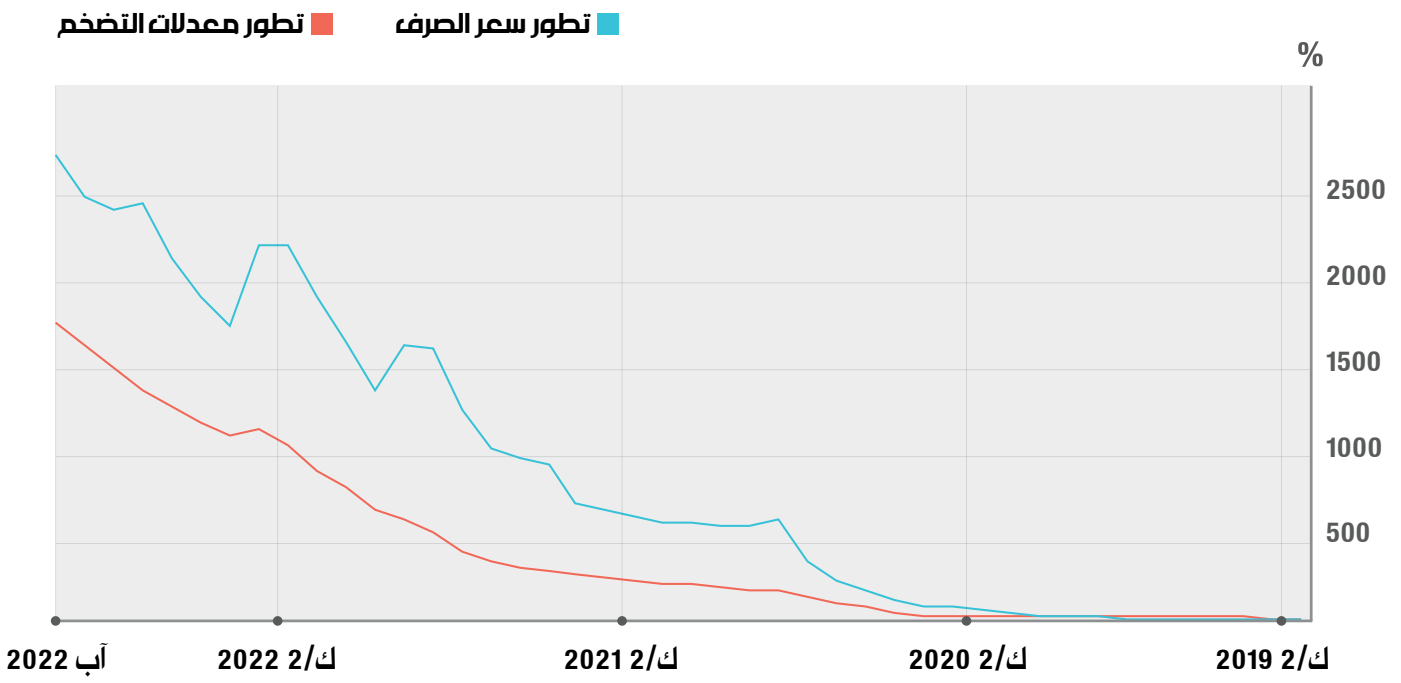

الدين العام (مليار دولار)	العجز في الحساب الجاري (مليار دولار)	الناتج المحلّي لكل فرد (دولار)	الناتج المحلّي (مليار دولار)	
0.51	0.14	1550	4.02	1980
1.79	1.1	999	2.8	1990
88.9	11.2	7527	51.61	2019
39.9	2.8	2670	18.08	2021

حسابات الدين العام في 2019 و2021 هي حسب تقديرات البنك الدولي وهي مبنية على أساس سعر الصرف الوسطي الذي احتسبه البنك لكل سنة

المصدر: مصرف لبنان، البنك الدولي

في العدد

02
محمد وهبة
عمّال لبنان رهائن دائمون لدى «النموذج»

02
ماهر سلامة
«دوامة» الأجور والتضخّم

03
علي عواد
انتفاضة عمال أوروبا على التضخّم

06
نور خليل رزق
الأثرياء يزدادون ثراءً

08
عبد الحليم فضل الله
مزاعم التطبيع الاقتصادي وتحوّلاته

الأسعار تلهث وراء سعر الصرف

تُظهر الأرقام الإحصائيّة أن علاقة الترابط بين مؤشّرَي سعر الصرف وتضخّم الأسعار تبلغ 0,96 (كلما كانت علاقة الترابط أقرب إلى 1 تكون العلاقة أقرب إلى المثاليّة). هي علاقة وطيدة بين المؤشرَين وتاريخية، لكن أيهما يقود هذه العلاقة؟ الإجابة تُشير إلى عمق الأزمة ومدى تجذرها وصعوبة الخروج منها. ففي الثمانينيات، كانت وتيرة الارتفاع في مؤشّر الأسعار تتقدّم على وتيرة ارتفاع سعر الصرف بهامش ضيّق. أما اليوم فإن سعر الصرف يقود هذه العلاقة وهو يتطوّر بوتيرة سريعة أعلى بكثير من وتيرة تطوّر مؤشر الأسعار. وهذا ما يعكس الفروقات الهائلة بين الأزمة التي حصلت قبل نحو ثلاثة عقود، وبين الأزمة الراهنة. فرغم أن هناك مؤشّرات كانت في ذلك الوقت أسوأ بكثير من مثيلاتها الآن، إلا أن المجتمع لم يفقد ثقته بالليرة خلافاً لما يحصل اليوم لجهة سرعة التخلّص منها، لأن حامليها يعتقدون بأن قيمتها لن تستقرّ أو تتحسن قريباً.

حتى الآن، تضاعفت الأسعار منذ مطلع 2019 لغاية نهاية آب 2022 بمعدل 13,8 ضعف، بينما تضاعف سعر صرف الدولار في الفترة نفسها بمعدل 21 ضعفاً، أي حين سجّل سعر الصرف 32 ألف ليرة، أما إذا احتسبنا السعر الرائج في السوق في منتصف تشرين الأول والبالغ 40 ألف ليرة فيكون سعر الصرف قد تضاعف 26,5 ضعف. وكلما ازداد سعر الدولار مقابل الليرة، كلما تضخّمت الأسعار أكثر لتلحق بسعر الصرف. عملياً، تلهث الأسعار وراءه لكنها لم تتوازى معه بعد. بعبارة أوضح، هذه الوتيرة السريعة للارتفاع في سعر الدولار، تعني أن الأسعار ستواصل الارتفاع، لكن ليس هذا هو العامل الوحيد وراء ارتفاع الأسعار، إذ إن هناك عوامل إحصائية قد تزيد تضخّم الأسعار سوءاً في الأشهر المقبلة، مثل كلفة التعليم التي لم تكن ملحوظة بعد في مؤشّر آب، وكلفة الاتصالات التي لم تُلحظ كلّها أيضاً بعد زيادة التعرفة. بمعنى أوضح، فإن الأثر الناتج عن وجود تطوّرات موسمية في مؤشّر الأسعار سيظهر أيضاً في الأشهر المقبلة، بالإضافة إلى الأثر الناتج عن ارتفاع سعر الصرف المسجّل في تشرين الأول.

تصدّر سعر الصرف في قيادة تضخّم الأسعار سببه السياسة التي ينفّذها مصرف لبنان منذ نحو ثلاث سنوات، والقاضية بإطفاء خسائر القطاع المالي بواسطة التضخّم. وهذا الأخير محفّز بتعدّد أسعار الصرف وتحويل نحو 10 مليارات دولارات سنوياً من الأرصدة المصرفية إلى ليرات متداولة في السوق.

وآلية إطفاء الخسائر هذه، هي ضريبة شديدة الفعالية ولا يمكن التهرّب منها، لأنها تصيب المداخيل والثروة والديون، وتؤثّر بشكل كبير في عملية إعادة توزيع الثروة. فالتضخّم يصيب الودائع والقروض، وينقل الثروة من المودعين إلى المقترضين. وبالمعنى نفسه أيضاً يصيب التضخّم أصحاب المداخيل الذين تتقلّص قدراتهم الشرائية، ويقلّص قيمة الديون بالعملة المحلية.

يعبّر هذا الوضع عن طبيعة الأزمة في إطارها الاقتصادي الواسع. في الثمانينات انهارت العملة، إنما استمرّ القطاع المصرفي، ولم يكن يترتب على لبنان دين عام كبير إذ كان 510 ملايين دولار عام 1980 وبلغ 1,8 مليار دولار عام 1990، ولم ينكمش الناتج المحلي الإجمالي إلى أقلّ من النصف كما يحصل الآن (انخفض من 51,8 مليار دولار عام 2019 إلى 14,1 مليار دولار متوقع في السنة الجارية)، إذ انخفض إلى 2,8 مليار دولار عام 1990 مقابل 4 مليارات دولار عام 1980، وعجز الحساب الجاري كان يبلغ 140 مليون دولار عام 1980 وارتفع إلى 1,1 مليار دولار عام 1990، أما اليوم فإن عجز الحساب الجاري بلغ في نهاية عام 2021 نحو 4 مليارات دولار ويتوقع أن يسجّل أكثر من ملياري دولار عام 2022. حصّة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي انخفضت بين عامَي 1980 و1990 بنسبة 35%، بينما خسر كل مقيم في لبنان خلال ثلاث سنوات أكثر من 70% من حصّته من الناتج.

كل ذلك يحصل من دون أن يتبيّن أن هناك ضوءاً في آخر النفق. فالمشكلة الرئيسية المتّصلة بتوزيع الخسائر ما زالت قائمة، إذ ينشغل مصرف لبنان في تحويل الخسائر المقوّمة بالدولار في القطاع المالي، إلى ليرات لبنانية تتدنى قيمتها أكثر فأكثر. لذا، فهو يراكم الخسائر في ميزانيته من دون أي مبالاة، ويتيح أيضاً للمصارف التخلّص من بعض الخسائر... لكنه لا يعالج أصل المشكلة ولا يقدّم رؤية للخروج من هذا النفق، بل يعدنا بالمزيد من تدهور سعر الليرة والمزيد من تضخّم الأسعار.

عمّال لبنان رهائن دائمون لدى «النموذج»

محمد وهبة

تقول «النبذة التاريخية» المنشورة على موقع الاتحاد العمالي العام في لبنان، إن «تركيبة الاتحاد باتت محكومة بتوازناتها السياسية الداخلية التي يَمنع اختلالها أيّ اتجاه وحدوي في العمل النقابي، والتي يقتضي معالجتها بإصلاح جذري لتركيبة التنظيم النقابي يرتكز على التمثيل الحقيقي لمختلف الأجراء في جميع القطاعات الاقتصادية».

تستند هذه الخلاصة إلى دراسة أعدّها الاتحاد الأوروبي ومؤسسة فريدريش إيبيرت في عام 2002، وهي تقدّر أن عدد المنتسبين إلى الاتحادات التي تكوّن الاتحاد العمالي العام بنحو 58690 منتسباً (7,8%) من أصل 745760 عاملاً وأجيراً يحقّ لهم الانتساب. أما سبب هذا الضعف التمثيلي فيكمن في «كثرة الانتسابات الوهمية، ولا سيما تلك المسؤولة عنها الأحزاب المختلفة». لكنّ الدراسة لم ترَ أن هذا الرقم له صفة تمثيلية، إذ إنه بالاعتماد على عدد المقترعين في انتخابات النقابات تبيّن أن النسبة قد لا تتجاوز 3,5% من الأجراء. اللافت، ليس فقط أن هذا الكلام منشور على موقع الاتحاد العمالي العام، بل في ما تلاه، إذ يُستنتج من الضعف التمثيلي «ضعف القدرة التفاوضية للاتحاد العمالي ما لم يتوافر له دعم سياسي وحزبي».

ما يتبنّاه الاتحاد من هذه الدراسة، هو بالفعل ما يقوم به. فلا قيادات الاتحاد تزعم أنها تملك الصفة التمثيلية، ولا تدّعي أيضاً أن لديها أيّ معرفة لما يحصل اقتصادياً، أو رؤية للنهوض الاقتصادي. هم سائرون بلا تردّد وبلا مواربة تحت رعاية أسيادهم من السياسيين وأصحاب الرساميل. ليس أدلّ على ذلك من العبارة التي وجّهها رئيس غرفة التجارة والصناعة في بيروت محمد شقير إلى رئيس الاتحاد العمالي العام بشارة الأسمر، أثناء انعقاد لجنة المؤشّر لدراسة تصحيح الأجور: «ما تخليني إفضحك». انتهى كل النقاش بعد هذه العبارة، وحصل الاتفاق على تصحيح الأجور بقيمة 1,3 مليون ليرة رغم أن الأسعار ازدادت في ذلك الوقت 800%. ومع زيادة الأجور مرّة ثانية ليصبح الحدّ الأدنى 2,6 مليون ليرة، فإن الأجر الوسطي لم يزد أكثر من 2,3 ضعف في مقابل ارتفاع الأسعار 13 ضعفاً. في الواقع، لا شيء يفرض على الأسمر تبرير هذه المهزلة، فما يتبناه الاتحاد واضح، وجذوره راسخة في بنية «النموذج» الذي لم يضع يده على المؤسسات النقابية فحسب، بل أرسى نظاماً للزبائنية السياسية يجعل كل الأجراء يدورون في فلكه لاهثين للفوز بقطعة من كعكة التوزيعات. ففي ظل هذا «النموذج»، إن الحصول على الوظيفة مرتبط بالولاء السياسي، سواء في القطاع العام حيث يظهر مقابل 40649 مستخدماً وأجيراً، وجود 51312 عاملاً مسجّلاً بصفة متعاقد أو مياوم أو صفات وظيفية أخرى. وفي القطاع الخاص، فإن الولاء السياسي مختلف شكلاً، إذ إنه بحسب دراسة أجراها جمال حيدر وإسحاق ديوان فإن الارتباطات السياسية للشركات تدفعها نحو «التوظيف المفرط مقابل الحصول على امتيازات اقتصادية». فتحصل على دعم مالي حكومي، تراخيص، عقود الصفقات... وتسدّد دينها عبر «توفير وظائف يحتاج إليها السياسيون لاتباعهم».

لذا، فإن أي مقارنة بين النقابات في الغرب وفي لبنان أمر غير عقلاني، لكنّ المثل يُضرب ولا يقاس. انظروا إلى لبنان يحترق بفعل ارتفاع في الأسعار بنسبة 1247%، أي بمعدل وسطي للتضخّم في الأشهر التسعة الأولى من السنة الجارية بلغ 198% مقارنة مع معدل بنسبة 154,8% في عام 2021، و84,9% في عام 2020. بكل المقاييس هذه المعدلات تفوق أضعاف ما يحصل الآن في أوروبا. لكنّ النقابات الأوروبية وحتى الأميركية، بدأت تحتج في الشارع وتطالب بفرض ضرائب أكثر على الأثرياء لتصحيح أجور العمال. هي مجرّد رؤية يتحرّك الشارع بالاستناد إليها عندما ظهرت الأرباح الفاحشة في شركات المحروقات في أوروبا وأميركا، أما في لبنان فإن المطلب البسيط بتصحيح الأجور لا يحرّك أحداً في الشارع. في الغرب قضت النيوليبرالية على النقابات، وفي أميركا استُخدمت الاغتيالات والجريمة المنظّمة، لكن ذلك لم يمنع عودة العمل النقابي، إنما في لبنان يبدو أن «نموذج الاقتصاد السياسي» أكثر تماسكاً، إذ لا يزال يعمل كالمعتاد ويقبض على الشركات والقطاع العام والمؤسسات النقابية.

> الحكومات الغربيّة دائماً ما تذهب لإنقاذ رؤوس الحالك فقد حصل هذا الأمر خلال أزمة 2008 الماليّة، ثمّ تكرّر أثناء جائحة كورونا، ولن يكون مفاجئاً أن يحدث خلال المرحلة الراهنة

«دوامة» الأجور والتضخّم
هذا ما صنعته المصارف المركزيّة

ماهر سلامة

مع ارتفاع معدلات التضخّم عالمياً، برزت أصوات تطالب بزيادة الأجور لتعويض الضرر اللاحق بالقدرة الشرائية للعمال. لكن تُواجَه هذه المطالب بالتخويف والتهويل من خلق دوامة تضخّم - أجور، أي إن زيادة الأجور تسهم في إشعال معدلات التضخّم، ما يدفع العمال إلى المطالبة بزيادات إضافية على أجورهم من شأنها أن تفاقم التضخّم أيضاً، وهكذا دواليك. هذه الإشكالية تعني أن معالجة التضخّم ستأتي على حساب مداخيل الطبقات العاملة، بينما لم يعد ينظر إلى جذور الأزمة والخيارات الأخرى المتاحة للتعامل معها.

جذور التضخّم المرتفع المسجّل الآن حول العالم، تعود إلى سياسات المصارف المركزية بقيادة البنك الفدرالي الأميركي والمصرف المركزي الأوروبي الذين تعاملوا مع مجموعة من الأزمات ظهرت في آخر عقدين من خلال ضخّ النقد في الأسواق بكميات كبيرة بات الاقتصاد العالمي عاجزاً عن استيعابها. في البدء كانت الأزمة المالية العالمية، ثم جائحة كورونا، وأخيراً الحرب الأوكرانية. فبنتيجة ضخّ النقد وخفض الفوائد إلى ما دون الصفر، كان لا بدّ من أن يبدأ التضخّم بالظهور عاجلاً أم آجلاً، وهو ما بدأ يحصل بالفعل اعتباراً من نهاية 2021 إنما تسارعت مفاعيله مع بداية الحرب الأوكرانيّة.

حصل التضخّم على حساب الطبقات العاملة في الأسواق. وصف الاقتصادي الأميركي ميلتون فريدمان ما يحصل قائلاً: «أتى التضخّم على شكل ضريبة على الناس، في مقابل إنقاذ رؤوس الأموال، المتمثّلة بالشركات الكبرى وأصحاب المليارات، الذين حققوا أرباحاً خياليّة خلال الجائحة. بشكل عام، قامت السلطات الغربيّة بتعويم أصحاب رأس المال خلال الجائحة، على حساب الناس، الذين يدفعون ضريبة التضخّم اليوم. بالفعل، فالتضخّم هو، بشكل غير مباشر، نوع من الضرائب التي يتحمّلها المجتمع من دون أن يلحظ ذلك. وبحسب فريدمان، فإن التضخّم هو أحد أشكال الضرائب التي تفرضها السلطات بلا تشريع، وهي لا تحتاج إلى توظيف محصّلي ضرائب للاستفادة منها، أي إن «الدولة تستطيع أن تفرضها من دون أن تتحمّل مسؤوليّة أو أكلاف عواقبها». ويشرح ذلك، بأنه إذا ازدادت الأسعار بنسبة 10% سنوياً، سيتوجب على الناس جمع المزيد من «الأوراق التي تحمل علامة الجنيه» من أجل الحفاظ على قدرتهم الشرائيّة، وبالتالي هذه «الأوراق» الإضافيّة التي يُضطرّ الناس إلى جمعها، تعادل، بشكل ما، الضريبة.

عملياً، ما حدث في السنوات الأخيرة، وخصوصاً في الغرب، كان عبارة عن تحميل الطبقات العاملة ثقل الأزمة. ارتفاع الأعباء الضريبية على الشعوب في سياق واحد مع تراجع القدرات الشرائيّة، لا يترك ملاذاً أمام الطبقات العاملة، ولا سيما في الاقتصادات الغربية، إلا بالمطالبة بتصحيح الأجور. هذا ما يحصل اليوم في فرنسا، وإنكلترا، والولايات المتحدة، وألمانيا... رغم ذلك، انخرطت الحكومات في نقاش لا عقلاني حول انعكاسات رفع الأجور على الاقتصاد. استحضرت الحكومات الغربية، وروّج صندوق النقد الدولي، نظرية دوامة الأجور - التضخم. كان النقاش المتصل بهذه النظرية قد بلغ أوجّه بعد الحرب العالميّة الثانية، حين كانت التوقعات الاقتصاديّة في أميركا تقول بأن هناك تضخّماً قادماً. في ذلك الوقت تحفّز العمال للمطالبة بأجور أعلى لحماية أنفسهم من تداعيات الخطر القادم. واحتدم النقاش مع صعود قوّة الحركات النقابيّة في أميركا في الخمسينيات والستينيات، لكنه انطفأ في الثمانينيات مع موت الكثير من الدول الغربية أيضاً.

إحدى وجهات النظر في النقاش الذي دار في ذلك الوقت، كانت تشير إلى أن زيادة الأجور تسبّب ارتفاع الأسعار؛ أولاً لأن هذه الزيادة تسهم في ارتفاع الكلفة بالنسبة إلى أصحاب العمل، الذين سيقومون بدورهم برفع الأسعار للحفاظ على أرباحهم. وثانياً، لأنها ترفع القدرة الشرائيّة لدى العمّال، وهم الشريحة الأكبر عددياً، ما ينعكس ازدياداً في الاستهلاك يعزّز الطلب مقابل العرض، وهو ما يؤدّي إلى ارتفاع الأسعار. هذا الأمر يخلق، نظرياً، ما يُسمّى بـ«دوامة الأجور والأسعار»، التي تغذّي نفسها. فكلما ارتفعت الأجور ترتفع الأسعار، وكلما ارتفعت الأسعار تبدأ المطالبة برفع الأجور.

في المقابل، هناك وجهات نظر أخرى تدحض نظرية «الدوامة»، ومفادها أن رفع الأجور لا يمكنه أن يكون سبباً في التضخّم، لأن هذه «الدوامة» ليست حدثاً مجرّداً بحد ذاته، بل إنها أحد العوارض الناتجة عن أزمة التضخّم. فريدمان، مثلاً، يقول إن التضخّم ليس إلا ظاهرة نقديّة «في كل زمان ومكان»، بمعنى أنه لا يمكن إنتاج التضخّم إلا من خلال زيادة كمية المال بشكل أسرع من سرعة زيادة الإنتاج. وهو أمر يُفسّر ما يحدث اليوم، بشكل أو بآخر. إذ إن أساس المشكلة التضخميّة التي نشهدها اليوم يعود إلى زيادة النقد بشكل سريع جداً خلال الجائحة، بمعزل عن العوامل التي أسهمت في انعكاس هذا التضخّم على أرض الواقع، مثل العقد في سلاسل التوريد والحرب الروسيّة الأوكرانيّة وغيرها. لذا، إن أي مطالبة برفع الأجور، ليست أكثر من ردّ فعل على المشكلة الأساسيّة التي تسبّبت بها المصارف المركزيّة في المقام الأوّل.

من ناحية أخرى، العلاقة بين الأجور والأسعار ليست مُلزمة. وفق الاقتصادي ريتشارد وولف، فإنه في النظام الرأسمالي، لا يمكن النظر إلى قدرة أصحاب العمل على رفع الأسعار بحريّة، لأن هناك عوامل أخرى تتحكّم بهذا الأمر. فالأسعار في هذا النظام هي في الحقيقة التقاء بين العرض والطلب في السوق. بمعنى، إن تغيير الأسعار يخلق انعداماً في التوازن بين العرض والطلب، وهو أمر يعرّض المؤسّسات لمخاطر انخفاض الطلب على بضائعها، خصوصاً في ظروف تضخميّة تتآكل فيها القدرة الشرائيّة. بالتالي هذا الأمر يُعرّض المؤسسات لمخاطر التوقّف عن العمل، ما يعني أنها قد تختار رفع الأجور من دون زيادة الأسعار.

ما هو أكيد أن الحكومات الغربيّة دائماً ما تذهب لإنقاذ رؤوس المال. فقد حصل هذا الأمر خلال أزمة 2008 الماليّة، ثمّ تكرّر أثناء جائحة كورونا، ولن يكون مفاجئاً أن يحدث خلال المرحلة الراهنة التي تتحوّل شيئاً فشيئاً إلى أزمة ركود تضخّمي. لذا، لا يمكن لوم العمال الذين يريدون استعادة بعض من قدرتهم الشرائية بينما كل السياسات ضدّهم، من ضخّ النقد وصولاً إلى رفع أسعار الفائدة لسحب المعروض النقدي من السوق. هذه السياسات تأتي على حسابهم من خلال ارتفاع أكلاف الديون وتقليص مداخيلهم القابلة للاستعمال.

انتفاضة عمال أوروبا على التضخّم

علي عواد

إنه عالمٌ مضطرب. الأزمات السياسية والاقتصادية تنحسر فقط لتنفجر بشكل أكبر. سكان النصف الشمالي من الكوكب، هؤلاء المترفون المتجحون بالأخلاقيات والمُثل العليا، والتي توفرت لهم بعد نهب ثروات الجنوب، يتقاتلون اليوم أمام محطات البنزين وسط تقنين لاستهلاك الطاقة لا يكاد يصل إلى نصف ما هو عليه في أزمة لبنان. رغم ذلك، فإن أزمة التضخّم في الغرب انفجرت على شكل تظاهرات وإضرابات عمالية قادتها النقابات. فالشتاء قادم، ورواتب العمّال قضمها التضخم، وبالتوازي، ارتفعت كلفة الطاقة بشكل كبير. فكيف تحركت نقابات العمّال في أوروبا؟ أين تكمن المشكلة برأيهم؟ وما هي سُبل الحل؟

يعاني مواطنو الاتحاد الأوروبي من تضخم لم يُشهد مثيلاً له منذ عقود. في ألمانيا، وصل المعدل إلى نسبة 11%، وبلغ التضخم في لاتفيا وليتوانيا 22,5%، بينما سجّلت هولندا أكبر زيادة شهرية في الأسعار التي قفزت من 13,7% في آب إلى 17,1% في أيلول. والمملكة المتحدة سجّلت 10,1%. في المقابل تحقق شركات الطاقة أرباحاً خيالية. وانعكس كل ذلك احتجاجات وإضرابات تقودها النقابات العمالية انطلاقاً من رؤية شاملة للاقتصاد. أكبر اتحاد للعمّال في أوروبا، هو «الاتحاد الأوروبي لنقابات العمّال» (ETUC). هو أبرز منظّمة نقابية تمثّل العمّال في الاتحاد الأوروبي، وهو يقوم بدور استشاري مع المفوضية الأوروبية ويتفاوض بشأن الاتفاقيات والبرامج العمل مع أصحاب العمل الأوروبيين، بالإضافة إلى تنسيق السياسات الوطنية والقطاعية للشركات التابعة له في ما يتعلق بالمسائل الاجتماعية والاقتصادية، ولا سيما على صعيد الاتحاد الأوروبي. حالياً، يمثّل «الاتحاد الأوروبي لنقابات العمال» نحو 45 مليون عامل ينتمون إلى 89 اتحاداً نقابياً وطنياً من 39 دولة أوروبية، وبينهم 10 اتحادات صناعية. وفي بلدان أخرى مثل ألمانيا والنمسا وبلجيكا والسويد وفنلندا ودول الشمال الأخرى، هناك نقابات مركزية قوية واتحادات عمالية قطاعية واتحادات وطنية عامة. وأكبر اتحاد نقابي داخل أوروبا هو «الاتحاد الألماني للنقابات العمالية». وعلى الأقل هناك اتحادان وطنيان داخل كل دولة أحدهما يمثّل العمّال المهنيين أو اليدويين ويُطلق عليه اتحاد النقابات العمالية لذوي «الياقات الزرقاء»، والثاني يمثّل الموظفين الذين يعملون خلف المكاتب ويطلق عليه اتحاد النقابات العمالية لذوي «الياقات البيضاء».

في العقود الأخيرة لوحظ تراجع الانتساب إلى النقابات العمالية في البلدان الأوروبية. بدأ يظهر هذا النمط في الثمانينيات، في أوروبا وأميركا، عندما نفذت إدارة رئيس الولايات المتحدة، حينها، رونالد ريغان، وحكومة مارغريت تاتشر في بريطانيا، سلسلة من التوجيهات الاقتصادية النيوليبرالية لمواجهة الركود التضخّمي الكبير الذي استمر طوال السبعينيات. بالاستناد إلى الأفكار النيوليبرالية التي تروّج لتحرير الأسواق، وإلغاء ضوابط الأسعار، وتقليص تدخّل الدولة، وترك السوق يعالج نفسه، جرى قمع النقابات العمّالية. ففي بريطانيا، بلغ عدد المنتسبين إلى النقابات ذروته عام 1979 وضمّ نحو 13,5 مليون عامل، إلا أن العدد انخفض إلى 6 ملايين منتسب بحلول نهاية القرن العشرين بسبب الضوابط التي فرضتها حكومة تاتشر. ومذاك، لم يزد عدد المنتسبين بل استقرّ ليبلغ 6,5 مليون في عام 2021. ففي الفترة بين عامَي 1979 و1997 أقرّت حكومتا تاتشر وجون ميجر خمسة قوانين للتوظيف وقانوناً للنقابات العمالية من شأنها أن تقيّد الحق في الاعتصام، ومنع النقابات من دعم بعضها البعض، فضلاً عن تحديد نسبة اقتراع لـ«إضراب ارتفعت تدريجاً لتبلغ 50% من الأعضاء. مخالفة الاقتراع على الإضراب ذاع صيته بعد الأزمة المالية عام 2008 كناقد لاذع للنظام الرأسمالي الأميركي، وخصوصاً ما ورد في كتابه «الديمقراطية في مكان العمل: علاج للرأسمالية» إذ طرح فكرة تطبيق الديموقراطية داخل المؤسّسات والشركات وعدم اقتصارها على نظام الحكم، فيكون للعمال والموظفين الحقّ في تقرير أهداف الشركة وإنتاجها ووسائل الإنتاج والتوسع، لا أن يترك الأمر بين أيدي أعضاء مجلس الإدارة. أضف إلى ذلك، ظاهرة أخذة في التوسع، وهي الحملات عبر منصة «تيك توك». الفئات الشابة في الولايات المتحدة، اتخذت من الاقتصادية وهمومهم المعيشية. وبعض المستخدمين ينقل فيديوات مباشرة لشوارع تعج بشباب أميركي يعيش في سياراته، مقابل منازل فارغة ليس باستطاعتهم استئجارها، ويدعون إلى الفعل مثلهم، ومقاطعة سوق العقارات في محاولة لإرغامه على خفض الأسعار.

> رئيس نقابة «Huisjing» الهولندية، تور إلزينغا: لقد أصبحنا أكثر ثراء كدولة لكن الأموال لا تزال في جيوب قلّة محدّدة

أما في أوروبا، فثمة أمر مشابه بدأ يظهر بوضوح بعدما سجّل تضخّماً كبيراً في الأسعار وما تلاه من زامة شحّ في الغاز والبنزين. فقد باتت النقابات العمالية في أوروبا تتهم تجّار المحروقات باستغلال الأوضاع لمراكمة ثروات فاحشة على حساب المجتمع والاقتصاد حتى صار يطلق على التضخم الحالي تسمية «Greedflation» بمعنى «تضخّم الجشع». أرباح الشركات لم تكن مرتبطة بالأداء الذي تحقق من خلال الاستثمار والتقدّم التكنولوجي، بل في أنها تمثّل احتكار القلّة ما يتيح لها استغلال المستهلك عبر فرض أسعار غير معقولة على المنتجات التي لا بدائل لها.

من أبرز الأمثلة على احتكار شركات الطاقة وتزايد أرباحها بشكل مخيف في أميركا وأوروبا، إعلان شركة «Exxon Mobile» الأميركية تحقيقها أرباحاً بقيمة 17,9 مليار دولار في الربع الثاني من 2022 مقارنة بـ5,5 مليار دولار في الربع الأول، أي ثلاثة أضعاف. وبلغت أرباح «BP» في الربع الأول، ثلاثة أضعاف أرباح العام الماضي البالغة 9,1 مليار دولار. وزادت مجموعة الطاقة الألمانية «RWE» أرباحها بأكثر من الثلث لتصل إلى 2,8 مليار يورو في النصف الأول من عام 2022. وسجلت الشركة النمساوية «ÖMV» ربحاً بنسبة 124% في الربعين الأولين.

في سياق التضخم المتزامن مع تضاعف أرباح المحتكرين، اندفعت النقابات العمالية في أوروبا إلى الشارع. تقول إستر لينش، نائبة الأمين العام لـ«الاتحاد الأوروبي لنقابات العمّال»، إن «الأزمة الحالية لها تأثير أكبر حتى من الأزمة المالية على ذوي الأجور المنخفضة». و«بمعزل عن القدرة على التقشف في مصروف الأسرة، إلا أنها لن تقدر على تغطية نفقاتها». كذلك تقول رئيس نقابة «Huisjing» الهولندية، تور إلزينغا: «لم يتم عمل أي شيء هيكلي لمعالجة الأسباب الأساسية لاختلال التوازن في المجتمع. لقد أصبحنا أكثر ثراء كدولة، لكن الأموال لا تزال في جيوب قلّة محدّدة». وفي فرنسا، وقّعت شركة «توتال إينيرجيز» أخيراً اتفاقاً حول الأجور مع نقابتين لإنهاء واحد من أكبر الإضرابات العمالية الذي شلّ حركة توزيع المحروقات. نصّت الاتفاقية على زيادة بنسبة 7% في عام 2023 اعتباراً من تشرين الثاني، ومكافأة بين 3 آلاف و6 آلاف يورو، لكن الاتحاد العمالي العام هناك، طالب بأن لا يقتصر الأمر على ذلك، بل أن «تتوافق الزيادة مع التضخم، وأن يجري تقاسم الثروة، إذ إن توتال تعمل بشكل جيد وتمت خدمة المساهمين منذ فترة طويلة». والمواجهة على محور مطلب زيادة الرواتب وتعويض ما تآكل منها بفعل التضخم، تمتدّ حالياً إلى قطاعات أخرى في فرنسا. فقد اشتبك عشرات المحتجّين المتشحين بالسواد مع الشرطة، وحطّموا واجهات المتاجر في شوارع باريس. يأتي هذا الإضراب، الذي يشمل القطاعات العامة مثل المدارس والنقل، امتداداً لإضراب عمال شركات المحروقات. وتأمل قيادات النقابات العمالية، أن يتحرك الموظفون في القطاع الرسمي بسبب قرار الحكومة إجبار بعضهم على العودة إلى العمل في مستودعات البنزين لمحاولة إعادة تدفقات الوقود. لكن «الكونفدرالية العامة للشغل» دعت إلى إضراب مستمرّ للأسبوع الرابع في منشآت لشركة «توتال إنرجيز»، وطالبت بزيادة الأجور بنسبة 10%، مشيرة إلى التضخم والأرباح الضخمة للشركة. كما قالت شركة «يوروستار» إنها ألغت بعض خدمات القطارات بين لندن وباريس بسبب الإضراب.

إزاء هذا المشهد، يبدو أن النقابات العمّالية الأوروبية متماسكة بوجه ما يروّج له من ذرائع حول أن «زيادة الأجور ستؤدي إلى ارتفاع التضخم».

ارتفاع حادّ في مؤشّر توزيع الأرباح

يشير تقرير نشره موقع «Euractiv» (شبكة إعلامية أوروبية متخصصة في سياسات الاتحاد الأوروبي)، إلى أن مراكمة الثروات خلال الأزمة لم يقتصر فقط على الشركات النفطية، إذ يُظهر مؤشّر توزيعات الأرباح العالمية ارتفاعاً حاداً في المدفوعات في جميع المجالات. فقد دفعت الشركات الأوروبية لحملة الأسهم 29% أكثر من العام الماضي. وبالتوازي، تستمر محافظ المديرين التنفيذيين في جمع ملايين الدولارات. يكسب الرئيس التنفيذي العادي 278 ضعفاً أجر العامل العادي. وبدلاً من تعويض العمال، دفعت الشركات مبالغ طائلة ومكافآت كبيرة للمديرين التنفيذيين.

> يؤدي إلى فرض غرامة ومصادرة أصول العمّال. أما في الولايات المتحدة، فقد سُمح للحد الأدنى للأجور بالانخفاض مقابل متوسّط الدخل. وعلى الصعيد العالمي، كانت عضوية النقابات العمالية تتراجع بمرور الوقت، وبالتالي قدرتها على تنظيم العمال وخدمتهم تقلصت كثيراً.

استمرّ هذا المسار حتى جائحة كورونا. بعد رفع قيود الجائحة في الغرب، برز تبدّل في مزاج العمّال. مفهوم العمل في ظل النيوليبرالية بات خاضعاً للنقاش. ففي أميركا، هناك من تأثر بالاقتصادي الأميركي ريتشارد وولف، الذي شنّ حركة توزيع المحروقات. نضت الإضرابات العمالية في الربع الثاني من 2022 مقارنة بـ5,5 مليار دولار في الربع الأول، أي ثلاثة أضعاف. وبلغت أرباح «BP» في الربع الأول، ثلاثة أضعاف أرباح العام الماضي البالغة 9,1 مليار دولار. وزادت مجموعة الطاقة الألمانية «RWE» أرباحها بأكثر من الثلث لتصل إلى 2,8 مليار يورو في النصف الأول من عام 2022. وسجلت الشركة النمساوية «ÖMV» ربحاً بنسبة 124% في الربعين الأولين.

في سياق التضخم المتزامن مع تضاعف أرباح المحتكرين، اندفعت النقابات العمالية في أوروبا إلى الشارع. تقول إستر لينش، نائبة الأمين العام لـ«الاتحاد الأوروبي لنقابات العمّال»، إن «الأزمة الحالية لها تأثير أكبر حتى من الأزمة المالية على ذوي الأجور المنخفضة». و«بمعزل عن القدرة على التقشف في مصروف الأسرة، إلا أنها لن تقدر على تغطية نفقاتها». كذلك تقول رئيس نقابة «Huisjing» الهولندية، تور إلزينغا: «لم يتم عمل أي شيء هيكلي لمعالجة الأسباب الأساسية لاختلال التوازن في المجتمع. لقد أصبحنا أكثر ثراء كدولة، لكن الأموال لا تزال في جيوب قلّة محدّدة». وفي فرنسا، وقّعت شركة «توتال إينيرجيز» أخيراً اتفاقاً حول الأجور مع نقابتين لإنهاء واحد من أكبر الإضرابات العمالية الذي شلّ حركة توزيع المحروقات. نضت الاتفاقية على زيادة بنسبة 7% في عام 2023 اعتباراً من تشرين الثاني، ومكافأة بين 3 آلاف و6 آلاف يورو، لكن الاتحاد العمالي العام هناك، طالب بأن لا يقتصر الأمر على ذلك، بل أن «تتوافق الزيادة مع التضخم، وأن يجري تقاسم الثروة، إذ إن توتال تعمل بشكل جيد وتمت خدمة المساهمين منذ فترة طويلة». والمواجهة على محور مطلب زيادة الرواتب وتعويض ما تآكل منها بفعل التضخم، تمتدّ حالياً إلى قطاعات أخرى في فرنسا. فقد اشتبك عشرات المحتجّين المتشحين بالسواد مع الشرطة، وحطّموا واجهات المتاجر في شوارع باريس. يأتي هذا الإضراب، الذي يشمل القطاعات العامة مثل المدارس والنقل، امتداداً لإضراب عمال شركات المحروقات. وتأمل قيادات النقابات العمالية، أن يتحرك الموظفون في القطاع الرسمي بسبب قرار الحكومة إجبار بعضهم على العودة إلى العمل في مستودعات البنزين لمحاولة إعادة تدفقات الوقود. لكن «الكونفدرالية العامة للشغل» دعت إلى إضراب مستمرّ للأسبوع الرابع في منشآت لشركة «توتال إنرجيز»، وطالبت بزيادة الأجور بنسبة 10%، مشيرة إلى التضخم والأرباح الضخمة للشركة. كما قالت شركة «يوروستار» إنها ألغت بعض خدمات القطارات بين لندن وباريس بسبب الإضراب.

إزاء هذا المشهد، يبدو أن النقابات العمّالية الأوروبية متماسكة بوجه ما يروّج له من ذرائع حول أن «زيادة الأجور ستؤدي إلى ارتفاع التضخم».

2570
يورو هو معدّل الأجور الوسطي في أوروبا في عام 2022

6.5
ملايين هو عدد العمّال المنتسبين إلى النقابات في بريطانيا في عام 2021

10.9%
هو معدّل التضخّم على أساس سنوي في الاتحاد الأوروبي في شهر أيلول الأخير

8.8%
هو معدّل التضخّم على أساس سنوي في بريطانيا في شهر أيلول الأخير

لم تكن السياسات النقدية والمالية التي اتُّبعت حول العالم اثناء الجائحة، سوى استكمال لمسار بدأ بعد الازمة المالية العالمية في نهاية عام 8002 عندما بدأ ضخّ السيولة في الاسواق بشكل كبير ومتواصل. وهو ما انعكس مباشرة على ارصدة الثروة العالمية وعلى توزّعها. الشرائح الأكثر ثراء استحوذت على نصيب وافر من الثروة الجديدة، في مقابل ارتفاع القدرة الادخارية للاسر ولا سيما اثناء ضخّ النقد لمكافحة جائحة «كورونا». إنما المشهد اختلف اليوم. إذ يشهد العالم موجة من التضخّم دفعت الاقتصادات الكبرى نحو تنفيذ سياسة معاكسة لسحب السيولة عبر زيادة اسعار الفائدة. بنتيجة ذلك، ازدادت مخاطر هجرة رؤوس الاموال من الاسواق الناشئة. وارتفاع قيمة ديونها وانخفاض قيمة عملاتها. بمعنى اوضح، نتائج هذه السياسة تتمحض من خلال اليات إعادة توزيع الثروة. برجّح ان تزيد فجوة اللامساواة. وان يزداد التركّز في الثروة حول العالم

فقراء يزدادون فقراً مقابل أثرياء يزدادون ثراءً

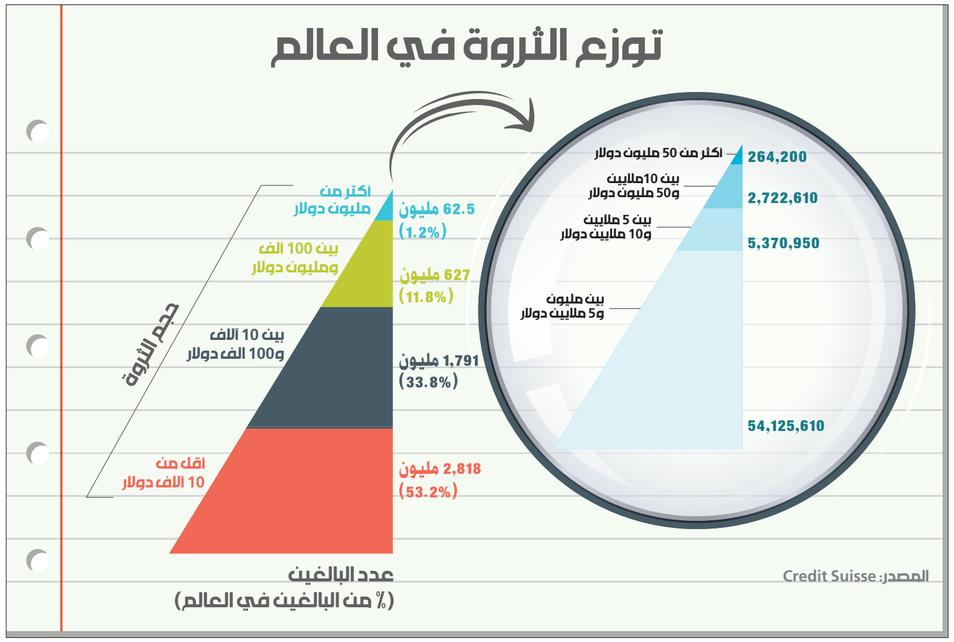

نور خليك رزق

قدّر معهد «Credit Suisse Research Institute» في تقريره الصادر أخيراً بعنوان «الثروة العالمية عام 2022»، أن إجمالي الثروة العالمية بلغ 463,6 تريليون دولار في نهاية عام 2021، أي بزيادة قيمتها 41,4 تريليون دولار، أو ما نسبته 9,8% مقارنة مع العام السابق، وهو أسرع معدل سنوي مسجّل على الإطلاق. كذلك قدّر نموّ الثروة لكل شخص بالغ بمقدار 6,800 دولار، أو بـ8,4% خلال العام لتصل إلى 47,489 دولار، أي نحو ثلاثة أضعاف المستوى المسجّل في نهاية القرن. هيمنت أميركا الشمالية على أكثر من نصف نموّ الثروة العالمية، والصين على ربعها. في المقابل، شكّلت أفريقيا وأوروبا والهند وأميركا اللاتينية مجتمعة 11,1% فقط من نموّ الثروة العالمية، بسبب هذا الرقم المنخفض، هو الانخفاض الواسع النطاق في قيمة العملات مقابل الدولار الأميركي في هذه المنطقة. إذ إن تقلبات سعر الصرف مثّلت المصدر الأهم للمكاسب والخسائر الكبيرة في الثروة التي تقدّر قيمتها بالدولار الأميركي. ففي عام 2021، انخفضت قيمة عملات الدول مقابل الدولار الأميركي بنسبة 2,9%، اكبر انخفاض سُجّل في اليابان بنسبة 9,3%، وفي دول منطقة اليورو بنسبة 7,7%. أما البلدان التي شهدت تحسناً في أسعار صرف عملاتها فقد كانت قليلة نسبياً، ومن ضمنها الصين بنسبة 2,6%، تشيلي 4,4% وتايوان 5,6%، ونيوزيلندا 8,8%.

كيف زادت الثروة؟

في فترة ما قبل الجائحة، مارست الاقتصادات الكبرى سياسة التوسّع النقدي وضخّت سيولة كبيرة في الأسواق، إنما تفاقم الأمر مع جائحة كورونا في نهاية عام 2019 واضطرار الدول إلى إغلاق اقتصاداتها وتقديم الدعم المادي المباشر على جانبَي العرض والطلب، بعبارة أخرى، عزّزت الدول من سياسة التوسّع النقدي. في البلدان المتقدمة سجّل دعماً مالياً سخيّاً للأسر والشركات، إلى جانب انخفاض أسعار الفائدة وتراجع الاستهلاك. هذا ما عزّز الادخار والاستثمار في الأسهم والعقارات، ما أدّى إلى ارتفاع كبير في ثروة الأسر في كثير من أنحاء العالم.

في المجمل، كان العامل المهيمن على ثروة الأسر، هو تغيّرات أسعار الأصول بسبب حجمها الهائل. قدّرت «Moody Analytics» توفير فائض عالمي قيمته 5,4 تريليون دولار في عام 2020 جزاء عمليات الإغلاق خلال جائحة كورونا، إنما هذا جزء صغير من الارتفاع في ثروة الأسر العالمية البالغ 33,5 تريليون دولار في ذلك العام، إذ نتج هذا الارتفاع من الزيادة في أسعار الأسهم والعقارات.

وتجدر الإشارة إلى أن الأصول المالية تمثّل معظم الزيادة في الثروة الكلية منذ الأزمة المالية العالمية في عام 2008. ومع ذلك، كان الانقسام متساوياً تقريباً عام 2021، إذ ارتفعت الأصول المالية بمقدار 23,3 تريليون دولار مقارنة بـ20,6 تريليون دولار للأصول غير المالية. فبعدما كانت أسواق العقارات تتدهور في البداية خلال ذروة الوباء، وتعثّرت خلال النصف الثاني من عام 2020، إلا أنها عادت إلى الانتعاش عام 2021. ومن المحتمل أن تكون أسعار الفائدة المنخفضة واحدة من العوامل المسؤولة عن ازدهار سوق الإسكان.

علاقة عكسية

في الواقع، أدّت التداعيات الاقتصادية للجائحة، إلى تغيّر كبير في ادخار الأسر والشركات والقطاع العام. وتُرجم ذلك في تبدلات ظاهرة ومعاكسة في المدخرات الوطنية وأرصدة الحسابات الجارية. فالانخفاض في الاستهلاك الناجم عن عمليات الإغلاق يفسّر قسماً كبيراً من الزيادة في مدخرات الأسر. إنما في قطاع الشركات، سُجّل انخفاض الإنتاج مقابل انخفاض تعويضات الموظفين وارتفاع قيمة الدعم العام، وبالتالي لم تطرأ تغيّرات واسعة على مدخرات الشركات. لكن الديون الحكومية ارتفعت بسبب الدعم الحكومي الذي خفّض الادخار العام، أي إن ارتفاع الثروة لدى الأسر والشركات كان ممولاً بالمال العام.

«كريدي سويس» أجرى تحليلاً لحركة الادخار في عدد من البلدان على النحو الآتي:

- الولايات المتحدة وكندا: في عام 2020، ارتفع الدخل الشخصي المتاح بعد حزمة الإغاثة التي دفعتها الحكومات للتعويض عن آثار الجائحة. أدت الزيادة في الإنفاق الحكومي وانخفاض الإيرادات الضريبية إلى انخفاض الإنفاق الاستهلاكي وزيادة الادخار. في الوقت نفسه ارتفع مستوى الدين العام من 87,2% من الناتج المحلي في كندا عام 2019 إلى 117,8% عام 2020، ومن 108,8% من الناتج المحلي في الولايات المتحدة عام 2019 إلى 134,2% عام 2020.

> أدّت التداعيات الاقتصادية للجائحة إلى تغيّر كبير في ادخار الأسر والشركات والقطاع العام والديون الحكومية

- فرنسا وبريطانيا: كان الدخل الشخصي المتاح ثابتاً تقريباً، لكن الاستهلاك انخفض بشكل حادّ، فارتفعت معدلات ادخار الأسر في فرنسا من 14,7% في عام 2019 إلى 21,0% في عام 2020، وفي بريطانيا من 4,6% إلى 13,8%.

- النمسا، المانيا وسويسرا: انخفض الدخل الشخصي المتاح قليلاً، لكن الاستهلاك الخاص انخفض بشكل حادّ في عام 2020، بمتوسط 6,1% عبر هذه البلدان الثلاثة. ما أدّى إلى زيادة متوسط معدل الادخار في النمسا والمانيا من 16,2% في عام 2019 إلى 21,5% في عام 2020. ساهم الادخار بشكل كبير في زيادة الأصول السائلة وخفض الديون. وارتفعت أسعار الأسهم في هذه البلدان الثلاثة خلال عام 2020 ككل وطوال عام 2021. وكان الأداء لافتاً بشكل خاص في عام 2021 مع ارتفاع أسعار الأسهم بنسبة 14,6% في المانيا، و20% في سويسرا، و31,9% في النمسا.

- النرويج، الدنمارك، فنلندا والسويد: ارتفع الدخل الشخصي المتاح بشكل طفيف في النرويج، في حين انخفض بشكل طفيف في الدنمارك وفنلندا والسويد. لكن الاستهلاك انخفض في جميع هذه البلدان بمتوسط 4,7%، ما أدّى إلى ارتفاع متوسط معدل ادّخار الأسر في عام 2020 إلى 16,2% بعدما سجّل 12,5% في 2019.

- اليونان، إيطاليا وإسبانيا: كان للوباء في البداية تأثير إيجابي على ادّخار الأسر في هذه البلدان، إذ بلغ متوسط ادخار الأسر المعيشية 17,4% من الناتج المحلي الإجمالي في 2020، مقارنة بـ10% في 2019. وفي إسبانيا، ارتفع هذا المعدل من 8,3% إلى 15%. انتقلت اليونان من مرحلة عدم الادخار بمعدل سلبي يقدر بـ3,8% إلى ادخار إيجابي بنسبة 2,8%. تعكس هذه الأرقام انخفاضاً في الاستهلاك في 2020، بمتوسط انخفاض نسبته 10,2%. وانعكست الزيادة في المدخرات الخاصة في زيادة الدين العام كما هو الحال في العديد من البلدان الأخرى. فارتفع الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي في اليونان وإيطاليا وإسبانيا بمبالغ مماثلة من متوسط 138,3% في 2019 إلى 162,1% في 2020.

- أستراليا ونيوزيلندا: كما هو الحال في معظم البلدان الأخرى ذات الدخل المرتفع المذكورة سابقاً، ارتفع الدخل المتاح في أستراليا بشكل ملحوظ بنسبة 4,8% بسبب المدفوعات الحكومية للأسر خلال فترة الوباء عام 2020. من ناحية أخرى، انخفض الاستهلاك الخاص بنسبة 6,7%. ما ساهم في قفزة في معدل ادخار الأسر من 15,6% إلى 24,9%. وكان للادخار المتزايد تأثير إيجابي على الأصول المالية وأدّى إلى سداد بعض الديون. ومجدداً، بتناقض ارتفاع المدخرات الخاصة عام 2020 مع الدين العام، أي الاتجاهات التي ارتبطت بالزيادة في الإنفاق على مواجهة الوباء وخفض الإيرادات الضريبية. فارتفع الدين العام في أستراليا من 46,8% من الناتج المحلي عام 2019 إلى 57,8% عام 2020 وارتفع الدين العام في نيوزيلندا من 31,8% إلى 43,1%.

تتبّع الثروة عبر الحساب الجاري

يقيس الحساب الجاري أرباح الدولة وإنفاقها في الخارج ويتكون من الميزان التجاري (السلع المادية والمنقولة، والخدمات من المعاملات غير الملموسة وخدمات الأعمال والسياحة...)، وصافي الدخل الأولي (الرواتب والأرباح من الاستثمارات الأجنبية مطروحاً منها المدفوعات للمستثمرين الأجانب) وصافي التحويلات الأحادية (المساعدات والمنح والتبرعات...)، التي حدثت خلال فترة معينة من زمن. ويمكن الاستدلال عن أحوال الثروة حول البلدان المختلفة عبر حركة أرصدة الحساب الجاري للاقتصادات المختلفة. وذلك إمّا عبر حركة الاستيراد والتصدير بشكل أساسي، أو عبر الدخل والتحويلات من وإلى البلد.

41.5
تريليون دولار
هو حجم الارتفاع في الثروة العالمية في عام 2021 وهو يمثّل ارتفاعاً بنسبة 9.8٪

وفق «تقرير القطاع الخارجي 2022» الصادر عن صندوق النقد الدولي في آب الماضي، فإن جائحة كورونا أسهمت في تحويل أنماط استهلاك الأسر بعيداً عن الخدمات، نحو السلع. ففي وقت الإغلاق الشامل للبلاد، انخفضت مستويات استهلاك الأسر للخدمات بشكل كبير مقابل ارتفاع في استهلاك السلع (كمعدات العمل والتعلم عن بعد)، والتي بدورها ساهمت في توسيع أرصدة الحسابات الجارية العالمية. هذا التحوّل أدّى إلى زيادة استيراد السلع لدى الاقتصادات المتقدمة التي تعاني أصلاً من عجز في الحساب الجاري. إذ شهدت اقتصادات فائض الحساب الجاري مثل الصين، زيادة في فائضها بسبب ارتفاع صادرات السلع الطبيّة التي استوردتها اقتصادات لديها عجزٌ الحساب الجاري، مثل الولايات المتحدة.

على صعيد قطاع السفر والتجارة الطبية مثلاً، انعكس انخفاض خدمات السفر على أرصدة الحساب الجاري للعديد من البلدان المصدرة للسياحة. في المقابل أدّى الطلب على المنتجات الطبية ومعدات الحماية الشخصية، إلى تحسّن في الحساب الجاري لمُصدّري هذه السلع. تُشير التقديرات إلى أنّ صدمة السفر أدّت إلى خفض الحساب الجاري لإسبانيا بنسبة 1,6% من الناتج المحلي الإجمالي في 2021، وحساب تايلاند بنسبة 4,4%. كما أن تجارة السلع الطبية ومعدات الحماية الشخصية أدّت إلى زيادة الحساب الجاري لدى ماليزيا بنسبة 1,3% من الناتج المحلي الإجمالي.

في ما يخص النقل، فإن عام 2021 أدّى ارتفاع الطلب على السلع القابلة للتداول في الاقتصادات المتقدمة بالتزامن مع اختناقات العرض المرتبطة بالوباء، إلى زيادة أكلاف الشحن بشكل ملحوظ، ما زاد الضغوط على ميزان الحساب الجاري لبعض الاقتصادات (منها فرنسا وكوريا).

وتُقدر زيادة عجز الحساب الجاري للولايات المتحدة بنسبة 0,4% من الناتج المحلي وفائض الصين بنسبة 0,3% من الناتج المحلي لعام 2021. بالإضافة إلى ذلك، في عام 2021، بدأت اقتصادات فائض الحساب الجاري في سحب الدعم المالي أسرع من اقتصادات عجز الحساب الجاري، ما أنتج اتساعاً في الحسابات الجارية العالمية. ويتوقع أن تتسع أكثر في عام 2022، ما يعكس زيادة في أسعار السلع الأساسية (من دون إنكار تأثير الحرب في أوكرانيا).

حصّة أغنى 1% من المجتمع من مجمل الثروة (2000-2021) (%)						
	2000	2005	2010	2015	2020	2021
برازيل	44.2	45	40.2	48.7	49.5	49.3
كندا	29.1	25.9	22.4	23.3	23.6	25
الصين	20.7	24.2	31.5	31.7	30.8	30.5
فرنسا	25.5	21	22.3	21.9	21.9	22.3
المانيا	29.1	30.4	25.7	32.1	29.2	31.7
الهند	33.2	41.9	41.4	42.3	40.5	40.6
اليابان	20.4	18.8	16.7	18.2	18.1	18.7
روسيا	54.4	59.8	62.8	62.6	58.1	58.6
بريطانيا	22.1	20.6	23.6	25	23.1	21.1
اميركا	32.9	32.8	33.4	34.8	35.3	35.1

المصدر: تقرير «كريدي سويس» عن الثروة العالمية

مؤشرات اقتصادية للسعودية والإمارات (2021)		
	السعودية	الإمارات
عدد السكان الراشدين (مليون)	25	8
الناتج المحلي (دولار لكل راشد)	33785	50662
الثروة الإجمالية (تريليون دولار)	2.1	1
عدد المليونيرات	313	177
اللامساواة في الثروة *	86.4	88.5

* اللامساواة في الثروة تحتسب حسب مؤشر «جيني»، الذي كلما ارتفع كلما كانت اللامساواة اكبر
المصدر: تقرير «كريدي سويس» عن الثروة العالمية

قراءات

مقال

الجشع التضخّمي: من يربح؟ من يخسر؟ *

مع التضخم مدفوعاً إلى حدّ كبير بسعي الشركات إلى الربح، يجب فرض ضرائب على الارباح غير المتوقعة بدلاً من قمع المطالبات المتعلقة بالاجور

سوزان ويكس فورك، كوثر حدوتي

يعاني مواطنو الاتحاد الأوروبي من تضخّم لم يشهدوا له مثيلاً منذ عقود. في ألمانيا وصل معدل التضخم إلى 11%، بينما بلغ في النمسا 9,3%. نتجت هذه المعدلات من تعطّل سلاسل التوريد ونقص الموارد الأحفورية (التي أثارتها أزمة فيروس كورونا، والحرب الأوكرانية) التي كان يعتمد عليها البلدان بدرجة كبيرة. انفجار الأسعار لم يكن محصوراً بإمدادات الطاقة، إنما أيضاً شمل جميع المواد الأساسية الأخرى، بما في ذلك المواد الغذائية. وفي الوقت نفسه، تُحقق الشركات في قطاعات معينة، أرباحاً فائضة بسبب نقص الموارد الاستراتيجية. وبما أن آليات السوق لم تعد تعمل في مثل هذه المجموعة، فإنها مهمة الدولة أن تتدخل في السياسة التنظيمية.

أعلنت شركة الطاقة الأميركية العملاقة «Exxon Mobile» عن أرباح قدّرت بـ17,9 مليار دولار في الربع الثاني من عام 2022 مقارنة بـ 5,5 مليار دولار في الربع الأول، أي ثلاثة أضعاف أرباحها. بلغت أرباح شركة البترول البريطانية «British Petroleum» في الربع الأول لهذا العام ثلاثة أضعاف أرباح العام الماضي البالغة 9,1 مليار دولار. زادت مجموعة الطاقة الألمانية «RWE» أرباحها بأكثر من الثلث لتصل إلى 2,8 مليار يورو في النصف الأول من عام 2022. وسجلت الشركة النمساوية «ÖMV» ربحاً بنسبة 124% في أول ربعين من عام 2022.

وقال رئيس الولايات المتحدة، جو بايدن: «سوف نتأكد من أن الجميع يعرفون أرباح شركة إكسون». انتقاده الضمني هو أن أرباح الشركة لم تكن مرتبطة بالأداء الذي تحقق من خلال الاستثمار والتقدم التكنولوجي، بل على العكس، يبدو أن شركات القلّة المحتكِرة استراتيجياً، ومراكز الاحتكار، تستغل المستهلكين وتفرض أسعاراً غير منطقية على المنتجات التي لا توجد بدائل لها.

«استغلال الحرب»

هذا ما بات يُعرف باسم «الجشع التضخّمي» في الولايات المتحدة. بينما في أوروبا، أعلنت رئيسة المفوضية الأوروبية، أورسولا فون دير لاين، الحرب على هذه الظاهرة خلال خطابها حول «حال الاتحاد الأوروبي»: «في هذه الأوقات، من الخطأ الاستفادة من أرباح قياسية غير عادية من خلال استغلال الحرب على حساب المستهلكين».

ومن وجهة النظر التقليدية للسوق التي تركز على معالجة الاختلالات بين العرض والطلب، فإن تحديد أقصى قدر من الأرباح غير المحدودة من قبل الشركات هو نتيجة منطقية ولا يمكن وصفها بالجشع. في المقابل، يثير «الجشع التضخمي» تساؤلات عما إذا كانت أسعار البيع المرتفعة تعوّض فعلياً أكلاف الإنتاج المرتفعة، أم إنها تعكس سلوك البحث عن الريع الذي يتمكن من تحديد شروط السوق بفعل القوة الاحتكارية أو احتكار القلّة. حتى المدافعين عن اقتصاد «السوق الحرة» يمكن أن يشكّكوا في قوّة التنظيم الذاتي للأسواق المبنية على هذا النحو.

القدرة على التسعير لدى الشركات في الأسواق الاحتكارية كبيرة لدرجة أن التضخم يتسارع. المكاسب غير المتوقعة التي تم تحقيقها ستؤدي حتماً إلى أزمة اجتماعية ما لم يتم تخفيف التضخم من خلال رفع الأجور، ولا سيما إذا أخذنا في الاعتبار أنه منذ عام 2020 كانت نسبة الأجور من الأسعار في حالة تدهور. فعلى سبيل المثال، ارتفعت الأسعار في الولايات المتحدة بنسبة 61,8% بين عامَي 1979 و2019، بينما الزيادة في الأجور منذ عام 2020 هي 7,9% فقط.

إذاً، هل وصلنا إلى وقت «يكون فيه العمل مهمّاً ويتم صنع التاريخ»؟ هل حان الوقت الذي تدخل فيه النقابات الألمانية والبريطانية مفاوضات للمطالبة بزيادة الأجور 10% أو مطالبة النقابات الصناعية الفرنسية بزيادة 25% في الحد الأدنى للأجور؟

ضرائب استثنائية

يمكن تقويض سباق الأرباح والأجور بفرض ضريبة على الأرباح غير متوقعة. المكاسب غير المتناسبة من دون ارتفاع ملحوظ في الأداء أو في تكاليف الإنتاج يجب «استبعادها كضريبة».

من وجهة نظر النقابات العمالية هناك شيء واحد واضح: الاسطورة القائلة بان الشركات «تستحق» ارباحاً عالية، بمعزل عن بنية السوق، غير مقبولة في اوقات الحرب

في الولايات المتحدة، تم وضع هذا النهج على جدول الأعمال من قبل عضو البرلمان، اليساري بيرني ساندرز، في شهر آذار. الفكرة ليست جديدة: خلال الحربين العالميتين، إلى جانب أمور أخرى، فرضت ضريبة على الأرباح الفائضة تصل إلى 95% في الولايات المتحدة لاقتطاع الأرباح الطائلة التي حققتها الشركات نتيجة أحداث الحرب غير العادية. تم استخدام الأداة الضريبية آخر مرة خلال أزمة النفط في الثمانينيات.

في غضون ذلك، فرض عدد من دول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي ضريبة الأرباح الزائدة. وبلغ المعدل في بريطانيا 25%. وفي إسبانيا، يفترض أن يُحصّل من الضريبة 7 مليارات يورو على مدى العامين المقبلين. تتوقع النروج زيادة في الإيرادات الضريبية بنسبة 50% هذا العام.

أما في النمسا، فإن الموافقة السياسية متحفّظة، رغم أن اتحاد نقابات العمال النمساوي يفترض أنه يمكن تحقيق بين 4 و5 مليارات يورو سنوياً. لكن العديد من الحكومات المتردّدة قد يطغى عليها الاتحاد الأوروبي: في لائحته المقترحة بشأن تدابير الطوارئ استجابةً لارتفاع أسعار الطاقة، تقترح المفوضية «ضريبة تضامن» على الأرباح الزائدة في القطاع الأحفوري هذا العام. يجب أن تبلغ ما يعادل 33% من الربح الخاضع للضريبة.

من وجهة نظر النقابات العمالية، هناك شيء واحد واضح: الأسطورة القائلة بأن الشركات «تستحق» أرباحاً عالية، بمعزل عن بنية السوق، غير مقبولة في أوقات الحرب. كانت فون دير لاين محقة بقولها: «يجب تقاسم الأرباح». ستأخذ النقابات العمالية كلمة رئيسة المفوضية على محمل الجد - وتتأكد من أن هذه الكلمات ليست فارغة.

* نشر المقال في اللغة الإنجليزية على موقع socialeurope.eu

الانقضاض على معاهدة ماستريخت

لا حدود للدَّين في أوروبا

ماهر سلامة

وضع الدين العام في أوروبا اليوم بعيد كلّ البعد عمّا كانت تطمح إليه دول الاتحاد الأوروبي في بداية التسعينيات، خصوصاً مع القواعد التي تم الاتفاق عليها في معاهدة «ماستريخت» التي نصّت على أن لا تكون مستويات الدين العام أعلى من 60% من الناتج المحلّي الإجمالي في الدول التي كانت جزءاً من المعاهدة. حالياً من الواضح أن دول أوروبا تتّجه إلى الاستدانة بشكل أكبر، خصوصاً مع التطوّرات العسكرية والاقتصاديّة التي تلت الحرب الروسيّة الأوكرانيّة، والتي أسفرت عن تضخّم فُرص على أوروبا وركود اقتصادي قادم إليها. ومع رفع أسعار الفائدة في العالم، أصبحت الدول الأوروبيّة أمام مشكلة كبيرة في ما يخصّ كلفة الدين وكلفة إعادة تمويله.

كل «الأهداف الماليّة» في أوروبا اليوم هي وليدة معاهدات التسعينيات. هي أهداف بُنيت على الرؤية النيوليبراليّة، التي انتشرت في الدول الغربية منذ الثمانينيات، وهي تقول إن دور الدولة يجب أن يتقلّص إلى الحد الأقصى، ما يعني ضمنياً أن لا يكون حجم إنفاق الدولة كبيراً. بالتالي كان الحافز الأكبر أمام هذه المعاهدات هو سياسات التقشّف، أي أن تقلّص الدول نفاقاتها التي يجب أن تتوازى مع إيراداتها. على هذا الأساس أُنشئت معاهدة «ماستريخت» في عام 1992، التي تُعدّ الهيكل الأصلي للحوكمة الاقتصادية في الاتحاد الاقتصادي والنقدي في أوروبا (EMU). يُبني الاتحاد الاقتصادي والنقدي الأوروبي على أساس سياسة نقدية واحدة، يديرها بنك مركزي أوروبي مستقل من جهة، وعلى مجموعة من السياسات المالية الوطنية المنسّقة من جهة أخرى. في ذلك الوقت، كان الانضباط المالي يعتبر شرطاً أساسياً لا غنى عنه لاتحاد نقدي لا يمتلك سلطة أو قدرة مالية مشتركة. بعد خمس سنوات من معاهدة «ماستريخت»، أُنشئ ميثاق الاستقرار والنمو، الذي وُقّع في عام 1997. كان يفترض أن يُطبّق هذا الميثاق الأرقام المرجعية لقواعد الدين العام والعجز في الاتحاد الأوروبي المحددة في معاهدة «ماستريخت». وذُكر في الميثاق أن العجز الحكومي السنوي يجب أن لا يتجاوز 3% من الناتج المحلي الإجمالي، على أن لا يتجاوز الدين الحكومي العام 60% من الناتج المحلي الإجمالي. كانت هذه الأرقام منطقيّة في التسعينيات، إذ تزامنت مع اقتصادات في نموّ متسارع ومع معدلات دين قريبة من الرقم المذكور.

وفي آذار 2020، قام الاتحاد الأوروبي بتعليق العمل بقواعده الماليّة. وقد أتى هذا الأمر بسبب جائحة كورونا التي خلّفت أضراراً اقتصادية هائلة في جميع اقتصادات العالم. كان من الواضح في ذلك الحين أن الدول

> **دول أوروبا تخطّط لزيادة إنفاقها العسكري، ما يعني أنها ستتجه نحو مزيد من الاستدانة**

الغربيّة بشكل عام، ومنها دول أوروبا، تتّجه إلى تنفيذ سياسات ماليّة إنفاقيّة لمواجهة الجائحة. وقد أتى هذا الأمر على شكل حزم تحفيزيّة، للمؤسسات والأسر. كان هذا الإنفاق عجزياً، بمعنى أنه أتى من عجز في موازنات الدول، وبالتالي كان مصدره الاستدانة. هذا الأمر تسبب بارتفاع مستوى الدين في الاتحاد الأوروبي بشكل كبير خلال سنتين فقط، حيث أصبح الدين بعيداً كثيراً عن ما تنصّ عليه معاهدة «ماستريخت».

إلا أن جائحة كورونا لم تكن هي نقطة التحوّل في المسار الأوروبي في موضوع الدين العام والتعامل معه. فالاتجاه العام للدين الحكومي الأوروبي كان تصاعدياً منذ عام 2008، أي بعد الأزمة الماليّة العالميّة. منذ ذلك الوقت أُصيبت العديد من دول الاتحاد الأوروبي بأزمات دين، التي بدأت في أيسلندا ومرّت لاحقاً بدول أخرى أهمّها اليونان وقبرص. تضرّرت القطاعات المصرفيّة في هذه الدّول بعد أزمة عام 2008، وهو ما اضطر الدول الأوروبيّة الأخرى على التدخّل لإنقاذها خوفاً على عملة اليورو، إلا أن هذا الإنقاذ أتى على شكل ديون للحكومات المتضررة. واضطرّت هذه الأخيرة إلى فرض سياسات تقشّف مقابل الديون التي اقترضتها لإنقاذ اقتصاداتها، إلا أنه حتى مع هذه السياسات كانت كلفة الديون مرتفعة كثيراً، ما أدّى إلى بقاء مستويات الدين في مسار تصاعدي.

أما اليوم، ومع أن انعكاسات أزمة كورونا لم تنتهِ بعد، أتت الحرب الروسيّة الأوكرانيّة لتزيد من جروح الاقتصادات الأوروبيّة. فقد تسببت الحرب بصدمة كبيرة في سوق النفط العالميّة، ما رفع أسعار المشتقات النفطيّة بشكل كبير. ومن ناحية أخرى، كان لدى أوروبا ضرر خاصّ من الحرب، حيث إن اندفاعها لمناصرة أوكرانيا في الحرب «أجبرها» على وقف معظم التعاملات الاقتصاديّة مع روسيا، ومنها شراء الغاز الطبيعي الروسي، الذي كان يُشكّل نحو 40% من استهلاك أوروبا. هذا الأمر تسبب بارتفاع في أسعار الكهرباء بشكل كبير، بلغ نحو أربعة أضعاف ما كان عليه قبل الحرب. وهي حتى الآن لم تستطع أن تؤمّن بديلاً كافياً للغاز الروسي. هذه العوامل أجبرت دولة مثل ألمانيا، بتأمين أموال لمواجهة الارتفاع في أسعار الطاقة، تبلغ قيمتها نحو 200 مليار يورو، هي عبارة عن حزمة إنقاذ للمؤسسات والأسر لحمايتها من الإفلاس. تجدر الإشارة إلى أن ألمانيا هي إحدى الدول التي لطالما كانت من المتشددين في الموضوع المالي للدول، وكانت تطالب الدول الأوروبيّة الأخرى بالقيام بإجراءات تخفّض ديونها وتقلّص العجز المالي فيها.

يُضاف إلى ذلك، أن دول أوروبا اليوم تتّجه نحو التسلّح أكثر، لمواجهة التحديات العسكريّة القادمة إليها، خصوصاً بعد الحرب الروسيّة الأوكرانيّة، وهو ما يعني أن هذه الدّول ستتجه للمزيد من الاستدانة لتغطية الارتفاع في إنفاقها العسكري.

في موازاة ذلك، ارتفعت معدلات التضخّم في العالم بشكل كبير. كان ذلك بسبب ارتفاع أسعار الطاقة، بالإضافة إلى المشاكل التي تواجهها سلاسل التوريد العالميّة، والأموال التي ضُخّت في الأسواق الغربية خلال الجائحة والتي حفّزت جانب الطلب. أوّل المواجهين كان بنك الاحتياطي الفيدرالي الأميركي، الذي رفع معدلات الفائدة بشكل سريع جداً. عملياً، ورّط الفيدرالي باقي المصارف المركزيّة العالميّة مجبراً إياها على رفع أسعار الفائدة معه، وذلك خوفاً من هجرة رؤوس الأموال منها إلى أميركا، ما يؤثّر سلباً على قيمة عملاتها. ولم يكن المصرف المركزي الأوروبي استثناءً، حيث اضطر إلى رفع أسعار الفائدة أيضاً بعدما تلقّى اليورو ضربة موجعة في الأسواق، خفّضت قيمته إلى ما دون الدولار الأميركي الواحد للمرّة الأولى منذ عقود. وإن رفع أسعار الفائدة في أوروبا، يعني أن كلفة الدين الأوروبي ستصبح مرتفعة أكثر، وتزامن هذا الأمر مع زيادة في الديون الأوروبيّة، كما ذُكر آنفاً، يعني أن هذه الدّول أصبحت في دائرة خطر وقوعها في أزمة ديون كبيرة.

نسبة الدين العام من الناتج المحلّي في أوروبا (٪)

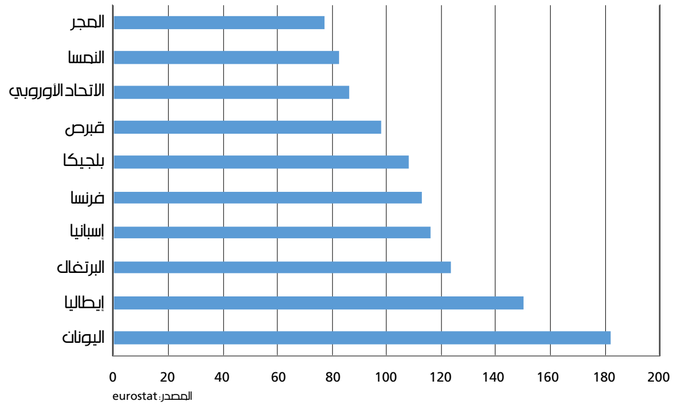

المصدر: eurostat

تسعير الحرب التكنولوجية بين أميركا والصين

كل من يحمل الجنسية الأميركية أو الإقامة الخضراء، ويعمل في صناعة أشباه الموصلات في الصين، بات مجبراً على الاختيار بين الوظيفة والجنسية. هذا القرار اتّخذته الإدارة الأميركية أخيراً، إلى جانب قرارات أخرى من أبرزها حظر تصدير معدّات التصنيع الأميركية الصنع اللازمة لإنتاج الرقائق المتقدّمة، إلى الصين. وهذه القرارات التي تمثّل تصعيداً غير مسبوق تجاه الصين، تسعّر الحرب التكنولوجية بين البلدين، وسيكون أثرها قاسياً على السوق.

تفترض أميركا أن إجراءات كهذه، ستسهم في تقويض قدرات الصين على إنتاج أشباه الموصلات المتطوّرة والمستخدمة في التقنيات التجارية والعسكرية، وأنها ستحدّ من قدرتها على تطوير وصيانة أجهزة الكمبيوتر العملاقة وعلى خلق برمجيات الذكاء الاصطناعي. فالقرار يشير إلى أن كل من حصل على الجنسية الأميركية وحاملي البطاقة الخضراء، بات محظراً عليه دعم تطوير أو إنتاج الرقائق المتقدّمة في المصانع الصينية من دون ترخيص مسبق من الإدارة الأميركية. وهذا يعني أن المئات من المديرين التنفيذيين والمهنيين والمهندسين الحاصلين على الجنسية الأميركية في صناعة التكنولوجيا الصينية، بات عليهم أن يختاروا بين التخلي عن جنسيتهم أو عن مهنتهم داخل الصين إلا إذا وافقت الإدارة الأميركية على منحهم الترخيص اللازم.

والصين ما زالت متأخرة في تكنولوجيا أشباه الموصلات. السبب الرئيسي هو حرمانها من المعرفة التكنولوجية، مثل منعها من شراء جهاز «EUV Lithography» الذي تنتجه شركة «ASML» الهولندية والخاص بصنع الشرائح المتقدمة والفائقة الدقة. وتستهلك الصين أكثر من ثلاثة أرباع الشرائح المباعة على مستوى العالم، لكنها تنتج نحو 15% فقط من الإنتاج العالمي. ويقول

> **القيود الجديدة على الموظفين، ستحرم الصين من كل الخبرة المكتسبة في الولايات المتحدة**

خبراء في هذا المجال، إن صانعي المعدّات في الصين متأخرين بين أربع وخمس سنوات مقارنة مع نظرائهم في الخارج، وهذا ما يجعل معداتهم غير مناسبة كبدائل فورية للمعدات المفقودة من الموردين الأميركيين مثل «KLA Corp» و«Applied Materials» و«Lam Research». وتقول شركة الأبحاث الدولية «GlobalData»، إن إعلان الولايات المتحدة القيود الأخيرة «يتجاوز صناعة أشباه الموصلات»، وأن الأمر «يتعلق الأمر بهيمنة الذكاء الاصطناعي»، و«من سيهيمن على الثورة الصناعية الخامسة، وفي نهاية المطاف، من سيقود اقتصاد العالم في العقود القليلة المقبلة».

ومباشرةً بعد قرارات واشنطن، أصدرت شركة «ASML»، تعليمات على الفور لموظفيها في الولايات المتحدة بتجميد تفاعلهم مع العملاء الصينيين. وأضافت في رسالة داخلية، أن الأمر ينطبق على جميع المواطنين الأميركيين وحاملي البطاقة الخضراء والمواطنين الأجانب الذين يعيشون في الولايات المتحدة.

في السابق، ركزت الإجراءات الأميركية على كبح صعود الصين في مجال تقني معين، مثل منع «هواوي» من الوصول إلى صناعة الرقائق المتقدمة من قبل شركة «TSMC»، لكن القيود الجديدة على الموظفين، ستحرم الصين من كل الخبرة المكتسبة في الولايات المتحدة. وهذا أمر بالغ الخطورة. خصوصاً أن القيود الأميركية الجديدة التي صدرت قبل أسبوع، تقوّض الخطط التي تحدث عنها الرئيس الصيني، شي جين بينغ، خلال مؤتمر الحزب الشيوعي العشرين، والذي يعقد مرة كل خمس سنوات. حيث قال إن البلاد «ستجذب أفضل العقول من جميع المجالات لقضية الحزب والشعب».

حصة أكبر 5 منتجين لأشباه الموصلات من السوق (2020)

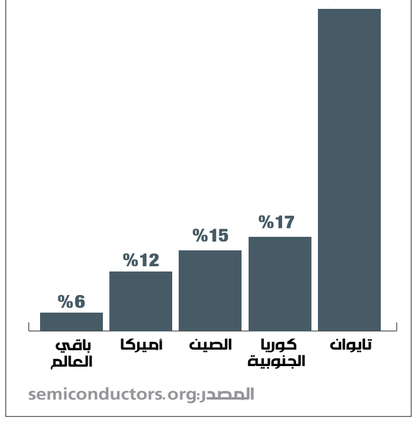

المصدر: semiconductors.org

أكبر 5 مستهلكين لأشباه الموصلات في العالم

(مليار دولار)

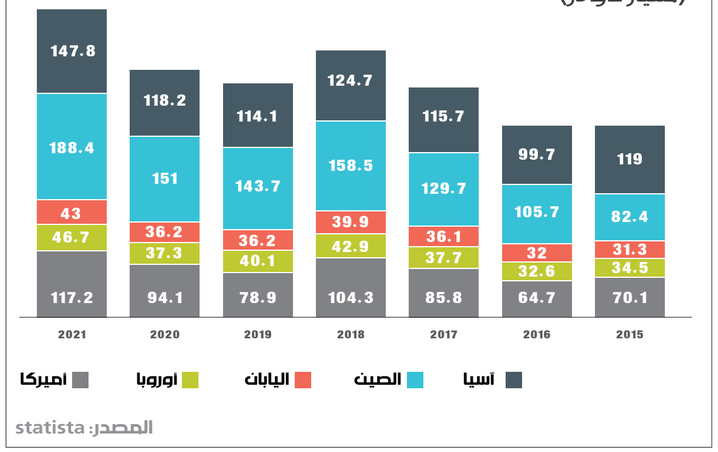

المصدر: statista

عندما تصبح الهوية الثبوتية على «بلوكتشاين»

تخطّط حكومة كوريا الجنوبية لاستبدال الأوراق الثبوتية «الهوية» العائدة للمواطنين إلى «هويّة» رقمية ترتكز على تقنية «بلوكتشاين». سيتم تثبيت «الهوية» على الهواتف الخاصة بالأشخاص ليتم استعمالها والتعريف عنهم بشكل مختلف. إبراز «الهوية» لسحب الأموال من الحساب المصرفي أو لتسجيل عقار أو للحصول على خدمة طبية، أو لأي سبب كان يتطلب التعريف بالشخص، سيصبح عملية أسهل وأكثر أماناً.

الهوية الثبوتية هي وسيلة للتعريف عن الشخص من أجل استعمال حقوقه السياسية والاجتماعية والاقتصادية. ترتبط بهذه الهوية كل الأعمال السلبية والإيجابية وكل الأصول التي يملكها. بموجب الهوية الثبوتية يحصل الشخص على حسابات مصرفية يمكنه أن يلج إليها عبر المواقع الإلكترونية بواسطة كلمة سرّ، وأن يسجّل على اسمه عقود امتلاك العقارات، وأن يستفيد من الخدمة الطبية... وتصدر الهوية بواسطة كيانات مركزية، مثل الحكومات، ويتم تخزين البيانات الخاصة بها في سجلات تحتفظ بها الحكومة ورقيّاً أو إلكترونياً (خوادم).

لكن الانتقال من السجلات الورقية إلى السجلات الإلكترونية فتحت الباب واسعاً أمام اختراق الخوادم والتلاعب بالبيانات أو الحصول على نسخ منها. وبالتالي تقلّصت هوامش الأمان المتصلة بهذه البيانات، وسط كلفة أكبر لحمايتها من القرصنة. ولا يتعلق ذلك فقط بعملية إصدار الهوية والبيانات المتصلة بها، إنما بعملية الاستخدام اليومية. إذ إنه مع تطور «الويب» وانبثاق مواقع إلكترونية يمكن للمستخدم أن يخلق عليها حساباً خاصاً به عليها، وكثرة التطبيقات والخدمات الإلكترونية المستخدمة والتي تتطلب تعريفاً بالشخص وبياناته، فضلاً عن تعامل العالم كله مع البيانات التي تطلب منه على الويب بنوع من الأمان، بات لدينا «هويّة رقمية» تتضمن بيانات استحوذت عليها عشرات التطبيقات والمواقع الإلكترونية، وخزّنتها بهدف استغلالها وإساءة استخدامها مثل بيعها أو إعداد دراسات متصلة بمكان الإقامة ونوع المرض المصاب به الشخص، والاهتمامات، الحالة العائلية...

كل ذلك يصبح مختلفاً إذا صدرت

> **سرقة البيانات العائدة للأشخاص وسلوكهم لن تعود ممكنة في ظل الهوية الرقمية**

الهوية الثبوتية وفقاً لتقنية «بلوكتشاين». إذ ستُلغى الحاجة إلى تصوير الشهادات أو تسجيل الدخول إلى الحسابات الخاصة على المواقع الإلكترونية عبر كلمات السرّ، بل ستصبح الأنشطة، مثل التقدّم للحصول على خدمات الدولة، أو تحويل الأموال، أو الاقتراع، مجرّد عدّة نقرات على الهاتف. فبموجب الخطة التي أعدّتها كوريا الجنوبية وتسعى إلى تطبيقها عام 2024 وتبنّيها من قبل 45 مليون مواطن خلال عامين، لن يكون لدى أحد إمكانية الوصول إلى المعلومات المخزّنة على الهواتف الفردية، بما في ذلك كيف وأين تستخدم، ذلك أن النظام سيعتمد كلياً على الهوية اللامركزية، وهو مجال متقدّم من تكنولوجيا «بلوكتشاين». وهذه الأخيرة هي بمثابة سجل رقمي للبيانات يتم التحقق منه بواسطة الأجهزة الموجودة على الشبكة. وهو نظام منيع أمام عمليات القرصنة، إذ سيتعين على المتسللين قرصنة كل جهاز على حدة لمعالجة البيانات.

حلول الهوية اللامركزية توفر أفقاً جديداً، إذ تعتمد على إطار عمل يتيح للمستخدمين إنشاء هوياتهم الرقمية الخاصة والتحكّم فيها من دون الاعتماد على مزوّد خدمة معين. فعلى سبيل المثال، الهوية الرقمية تصدرها الحكومة وتظلّ مخزنة في محفظة رقمية تسمى («محفظة الهوية». باستخدام محفظة الهوية، يمكن للمستخدم (أي المواطن مالك الهوية) تقديم دليل على هويته إلى أي طرف ثالث. وتساعد المحفظة المستخدمين في منح وإلغاء الوصول إلى معلومات الهوية من مصدر واحد، ما يجعل الأمر أسهل. بمعنى آخر، ستصبح هوية الشخص شيئاً ثابتاً موجوداً في خزنة داخل العالم الرقمي، وكل الخدمات أو التطبيقات التي تريد التأكد من هوية المستخدم، ستلقي نظرة على ما حدّده لها لرؤيته نظام «البلوكتشاين». بهذا، لن يتم تخزين تلك البيانات من قبل أي جهة في العالم عن ذلك المستخدم. عملية التكنولوجيا الذين توسّعوا على حساب سرقة هذه البيانات لن يعود بإمكانهم تكرار ذلك في ظل الهوية الرقمية. ستكون أول بوابة تُفتح في نظام أحكم إغلاقه 5 شركات من وادي السيليكون.

مقال

مزاعم التطبيع الاقتصادي وتحوّلاته

عبد الحليم فضل الله *

تندفع الموجة الجديدة للتطبيع في العالم العربي على وقع تحولات عدّة؛ أوّلها الانتقال من تطبيع الضرورة السياسيّة كما أدّعى عاقدو معاهدات «السلام» في الربع الأخير من القرن الماضي، إلى التطبيع الشامل بوصفه خياراً استراتيجيّاً لأنظمة ودول لديها نظرة جديدة لنفسها وهويتها وارتباطها بالعالم. وثاني التحولات، التلهّي بسرديّات تبرّر وضع المنطقة عند مفترقات انقساميّة جسيمة، وترسم صورة أسطورية للتطبيع ولا سيما الاقتصادي منه. فتارة هو المدخل الوحيد للتكيّف مع تغيّرات العالم، وطوراً هو طوق النجاة للدول المحاصرة والمنبوذة من «المجتمع الدولي». وتُستحضر في هذا السياق ثنائيّات موهومة تخيّر مجتمعات المنطقة وأبناءها بين التطبيع والازدهار والوفرة من ناحية، والمقاومة والانهيار الاقتصادي والفقر في الناحية الأخرى. وتُقَدّم برامج التطبيع في قوالب ليبراليّة فوضويّة في السياسة والاقتصاد، بوصفها بديل الدولة السلطويّة التي فشلت في التنمية وساهمت في شرذمة الهوية الوطنيّة. ويكمن التحول الثالث في إعادة تعريف بعض الدول لمصالحها بعيداً من المصلحة المشتركة العربية أو الإسلاميّة أو المشرقية، لتتخذ بذلك مساراً معاكساً لمقاربة التنمية التي أجمع عليها العرب بعد الاستقلال، وفيها أن التنمية لا تتحقّق على المدى الطويل إلّا في إطار عربي شامل تندمج فيه الأهداف القطريّة والجزئيّة ولا تتعارض معها.

سرديّات زائفة

يفضّل المطبّعون الجدد إضفاء طابع براغماتي على موقفهم من التطبيع، وربطه بميزان المنافع والمصالح، عوضاً عن الدخول في مرافعات خاسرة في ميدان الاجتماع والسياسة والثقافة والدين كما فعل أسلافهم. ويزعم هؤلاء أنّ التطبيع مدخل إلى «السلام»، لكن الوقائع تبرهن أنّه امتداد للحرب، وجزء من استراتيجيات المواجهة والتصعيد وأداة في تغيير موازين القوى في المنطقة، وها هو يفصح عن نفسه بأعلى قدر من الصراحة بعد عقود من المواربة، ويمهّد لاستقطاب صراعي الجديد بين العدو الإسرائيلي وحلفائه الجدد في طرف، ومقاومي صفقة القرن ورافضيها في طرف آخر.

يرى المطبّعون في زعم آخر أنّ الشراكة الاقتصاديّة مع «إسرائيل» تسهم في انبثاق فجر جديد على شرق أوسط قائم على التكامل والاندماج والازدهار. لكن القوالب الجديدة للتعاون مع العدو من شأنها أن تضيف إلى الانقسامات السياسيّة والفئويّة الموروثة أو المستجدّة بين الدول العربيّة شرخاً اقتصادياً عابراً للدول والمصالح والقواسم المشتركة ومقوّضاً لها.

وتبيّن البيانات الاقتصاديّة والسلاسل الزمنية ذات الصلة زيف زعم ثالث هو حجر الزاوية في بروباغندا التطبيع، والتي تصوّره باباً مفتوحاً على مصراعيه نحو التقدّم والنموّ وجنة التنمية. لكن الأداء الاقتصادي للدول التي عقدت «اتفاقيات سلام» لم يتغيّر نحو الأحسن بعدها، بل إنّه ازداد سوءاً وتردّياً في مجالات عدّة، وفي معظم الأحيان والحالات كان هذا الأداء أقل من أمثاله في أداء دول عربيّة غير مطبّعة، بل عرّض التطبيع اقتصادات تلك الدول لانكشاف خطير على الخارج قلّل مناعتها في وجه الصدمات وكرّس طابعها المتقلّب وغير المنتج.

وتؤكّد الأرقام والمؤشرات الواردة في الرسوم البيانيّة ذلك. ففي مصر أعقب توقيع اتفاقيّة كامب ديفيد مضاعفة نسبة الدين العام إلى الناتج المحلّي، من حوالى 60 في المئة (1978) إلى 140 في المئة تقريباً (1988)، كما زاد عجز حسابها الجاري (الخارجي) إلى ما يقرب من 10 في المئة من الناتج (1980-1981). ولم يكن الأمر مختلفاً في الأردن الذي لامس عجز حسابه الجاري 15 في المئة من الناتج عام 1993 بالتزامن مع توقيع اتفاقية "وادي عربة". ولمقارنة سجل رصيد الحساب الجاري إلى الناتج نتائج أفضل في سوريا منه في الأردن ومصر، فحقّق هذا الرصيد فائضاً في العديد من السنوات، وعجزاً أقلّ في سنوات أخرى. ويدل تفاقم اختلال الميزان الخارجي للدول الموقّعة، على عقم شعار التسوية من أجل التنمية، ووقوف "اتفاقيّات السلام" حجر عثرة أمام قيام دولة قويّة قادرة على تجنيد ما تملكه من طاقات بشريّة وماديّة في سبيل أهدافها، أو حتى دولة صلبة لديها قطاع عام فعّال قادر على الإنجاز، لتستبدل هذه وتلك بدولة رخوة تجاه الخارج وضيّقة الأفق والآمال في الداخل.

وفي العقود التي أعقبت "السلام"، كان نمو نصيب الفرد من الناتج بطيئاً في الدول المطبّعة ومتراجعاً في بعض السنوات، وفيما قدّر الناتج للفرد بـ 8 آلاف دأ و12 ألف دأ في لبنان وسوريا على التوالي عام 2009 وأقل بقليل من 6 آلاف دأ في الجزائر، كان نصيب الفرد في مصر أقل من 4 آلاف دأ وما يزيد عن ذلك قليلاً في الأردن.

وفي مجال التنمية وتطور الهيكل الاقتصادي، شهدت حصة الصناعة من الناتج المصري تراجعاً مطّرداً على إثر توقيع اتفاقيات كامب ديفيد وبقيت حتى تاريخه أقلّ من المعدل العام في العالم العربي ومن معدّل إيران (إلى حين تشديد العقوبات الأميركيّة عليها)، وكانت النسبة في سوريا أعلى منها في الأردن في السنوات التي أعقبت توقيع الأخير اتفاقية وادي عربة إلى حين اندلاع الحرب السوريّة.

نماذج التطبيع

تقتضي مواجهة التطبيع وتفكيك سردياته

> رغم الزخم الذي حظيت به «اتفاقيات السلام» وصمودها عقوداً عدّة فإنها لم تفلح في دفع الروابط الاقتصاديّة بين الدول العربيّة وكيان الاحتلال قدماً

وأساطيره، رصد التحوّلات التي طرأت على نماذجه ووعي جدلياته التي تعبر فضاء سياسياً واجتماعيّاً مأزوماً فتزيده توتّراً واضطراباً. وأخطر ما في الموجة الراهنة أنها تدمج المسارات السياسية والاقتصاديّة والثقافيّة للتطبيع، لكنها في الوقت نفسه تشقّ له طرقاً ومسارات بعيدة عن متناول المجتمع ورقابته وتأثيره.

في النموذج الأول، الذي نراه في الضفة الغربيّة وقطاع غزّة والجولان ورأيناه في لبنان قبل التحرير، التطبيع هو امتداد للاحتلال وبديلٌ من العمليّة السياسيّة التي تنطوي على تسويات وتنازلات لا يريدها العدو. فكرة السلام الاقتصادي مثال بارز على ذلك، والتي تلاقى على طرحها للمفارقة أضداد السياسة الصهيونيّة ولاقت قبولاً أميركيّاً في حينه. لا يخفى أنّ الهدف الأعمق من وراء الفكرة كان منع قيام دولة فلسطينيّة حقيقيّة في أي حدود كانت وإنكار حقّ العودة، لكن نصاب ذلك لا يكتمل من دون تكريس تبعيّة الاقتصاد الفلسطيني للاحتلال. تتقاطع فكرة السلام الاقتصادي مع مقاربة السلام الليبرالي الأميركيّة، التي أرادت وضع عمليات إعادة الإعمار في سياق السيطرة على السكّان من دون حرب. وللهدف نفسه عمل العدو على ربط البنى التحتيّة في الشريط الحدودي المحتل بكيانه وفصلها عن المناطق اللبنانيّة الأخرى. ورغم ضراوة هذا النموذج التطبيعي، فإنّ صمود الإرادة المجتمعيّة منعه من تحقيق أيٍّ من غاياته، ليبقى الاحتلال عاجزاً عن ترجمة نفوذه الاقتصاديّ إلى وقائع سياسيّة.

ينبثق التطبيع في نموذج ثانٍ من «اتفاقيات السلام»، ويتجسّد بصورة أساسيّة في فتح قنوات التبادل التجاري. ورغم الزخم الذي حظيت به الاتفاقيات المذكورة وصمودها عقوداً عدّة، فإنها لم تفلح في دفع الروابط الاقتصاديّة بين الدول العربيّة وكيان الاحتلال قدماً. ولم يقتصر هذا النوع من التطبيع على الدول الموقّعة مع العدو بل شمل دولاً أخرى سارعت في تسعينيات القرن الماضي تحت مظلّة المفاوضات متعدّدة الأطراف إلى فتح مكاتب تمثيل تجاري للعدو وإقامة علاقات علنيّة معه وإهمال المقاطعة العربيّة التي لم يعد يحترم أحكامها سوى أقلية من البلدان العربيّة. وتزامن ذلك مع عشرات المشاريع والمخططات الدوليّة التي لم تبصر النور، وكان قصدها الأبعد دمج الاقتصاد «الإسرائيلي» في اقتصاديات المنطقة وجعله في صدارتها. هنا أيضاً حالت المقاومة المجتمعيّة من دون نجاح هذا النوع من التطبيع، كما يظهر من أرقام التبادل التجاري المباشر وغير المباشر بين دولة الاحتلال وعموم العالم العربي، والتي ظلّت دون 1% من مجموع صادرات العدو في السنوات التي سبقت اتفاقيات أبراهام.

يتموضع نموذج التطبيع الثالث وهو الأخطر داخل استراتيجيّة تحالفيّة أوسع، ويعبّر عن نفسه من خلال المشاريع المشتركة ولا سيما في مجال خطوط الغاز التي حجزت للعدو مقعداً في ائتلافات الطاقة في المنطقة (مثل منتدى غاز شرق المتوسط الذي تأسّس عام 2019)، ومن خلال التطبيع المنفلت من عقاله الذي يسعى إلى أن يكون شاملاً وبعيد المدى ومتطوراً باستمرار ومتقدّماً على كل أشكال التعاون والتكامل مع الدول الأخرى.

وفي كلا الاتجاهين يمضي قطار التطبيع في هذا النموذج في مسارات معزولة لا تتأثر بردّات فعل المجتمع. وأكثر ما ينطبق ذلك على مشاريع البنى التحتيّة العابرة للحدود التي تجعل الفرد المستهلك متلقياً سلبيّاً للمنتجات والخدمات الواردة من دولة الكيان (كالغاز المنزلي والكهرباء والمياه...) مقارنة بالمستهلك الإيجابي القادر على القبول والرفض في حالات التطبيع التجاري العادي. وبذلك لا تعود المقاطعة المجتمعيّة ممكنة أو سهلة المنال إلّا ضمن حملات واسعة النطاق تنطوي على مقاطعة للمؤسسات العامة ومواجهة مع السلطة.

ويتجاوز التطبيع الخليجي مع العدو حدود الاعتماد المتبادل في المشاريع الكبرى، إلى الاندماج الاقتصادي الذي سيكرّس تبعيّة بعض الاقتصادات العربيّة للاقتصاد «الإسرائيلي». ويُرسَم لهذا الاقتصاد برويّة، دورٌ مركزيٌّ في المنطقة، لتكون دولة الاحتلال بالنسبة إلى الدول المطبعة عقدة مواصلات، ومنفذاً على المتوسط ونحو أوروبا وصولاً إلى المحيط الأطلسي، ومحطّة إقليميّة للطاقة، ومصدراً للتكنولوجيا المتطورة، وبنية مؤسساتية يمكن الاعتماد عليها في التسويق والتصنيع والتجارة وتطوير الشراكات مع الغرب... والتسلّح والحرب.

* رئيس المكتب الإستشاري للدراسات والتوثيق